جامعة النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة

إعداد
عصام نظام فلاح عيروط

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2011 م

الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية
وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة

إعداد

عصام نظام فلاح عيروط

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ:21/ 6 /2011م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. رائد نعيرات/ مشرفاً ورئيساً	....
2. د.أيمن يوسف/ ممتحناً خارجياً	....
3. د.نايف أبو خلف/ ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى معلم المتعلمين . . الرحمة المهداة والنعمة المسداة . . إلى خاتم النبيين والمرسلين

سيدنا محمد صلى عليه وسلم .

إلى والدي الحبيب . . نبراسي الذي ينير دربي أطال الله عمره وأمده بالصحة والعافية .

إلى والدتي الحنونة . . نهر العطاء المتجدد . . أطال الله عمرها وأمدها بالصحة والعافية .

إلى أختي الغالية . . إلى إخوتي الأعزاء جمال، علاء، هشام .

إلى رفيقة الدرب زوجتي الحبيبة وفلذات كبدي أولادي أيسم، لميس، ريم، أحمد .

إلى القاسم المشترك بين هويتي وانتمائي وكبريائي "وطني فلسطين"

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع .

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد..

فلا يسعني وقد أنهيت هذا الانجاز العلمي المتواضع إلا أن أحمد الله الذي أعانني على انجازه، وأتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل الدكتور رائد نعيرات الذي تكرم بالإشراف على هذه الأطروحة، و أنار لي الطريق بما أسداه لي من نصح وإرشاد وتوجيه و أحاطني بلطفه وكرم أخلاقه ومنحني الكثير من الوقت والجهد لإخراج هذه الأطروحة إلى حيز الوجود فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أعبر عن شكري وتقديري العميق إلى أساتذتي الأعزاء د. نايف أبو خلف وأ.د. عبد الستار قاسم ود. عثمان عثمان الذين ما انفكوا يُنهلونني من معين علمهم وواسع معرفتهم طوال سنوات الدراسة.

كما وأتقدم بالشكر إلى صديقي العزيز الأستاذ محمد حمدان (أبو المعتز) الذي لم يتوانى لحظة عن مد يد العون والمساعدة على إخراج هذا العمل بأفضل صورة. وأيضا الصديق العزيز المستشار أسامه الطوري "أمين عام جائزة التميز والحضارة والإبداع" وذلك لما أبداه من اهتمام ومتابعة يشكر عليهما. ولا أنسى صديقي الأستاذ ساهر الأسمر الذي كان له الفضل في مراجعة وتدقيق هذه الأطروحة حتى خرجت بشكلها النهائي.

وأخيرا أقول، أنني لست أزعم العصمة ولا أدعي الإحاطة، وإنما أقول أني بذلت جهدي في جمع شمل هذا الموضوع المهم، فإن فاتني شيء في أثناء الكتابة، أو طرأ علي سهو أو نسيان، أو لم أذكر أمراً كان ينبغي ذكره، فهذا لأن عمل الإنسان لا يخلو من نقص مهما كانت عنايته، وعذري في ذلك أن الكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

عصام عيروط

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الأطروحة التي تحمل العنوان:

الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة

اقر أن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:	**اسم الطالب:**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ :**

فهرس المحتويات

الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة

إعداد

عصام نظام فلاح عيروط

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

في العام 1988 تبَنَّت منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات كخَيار استراتيجي هَدَفُه إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وبدأت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، واستمرت على مدار أكثر من 18عاماً، لم تحقق خلالها الهدف المنشود من خلال الدبلوماسية الفلسطينية التي مورست، والتي يُعتبر التفاوض العصب الأول والمحوري لها. من هنا برزت الإشكالية الرئيسية.

فهل كانت هذه الدبلوماسية مكملة للمسار النضالي الفلسطيني؟ وهل انضبطت أدواتها واستراتيجياتها مع المرجـعية الوطـنية الفلسـطينية؟ وهل نجحت هذه الدبلوماسية في الوصول إلى أهدافها؟ وإذا كانت أخفقت فهل يعود هذا الإخفاق إلى الآليات أم إلى طبيعة الصراع؟ وهل ما زالت قادرة على تحقيق أهدافها المنشودة؟ للوصول إلى إجابات علمية شافية والوقوف على الحقائق، استخدم الباحث مناهج متعددة المداخل والمقاربات، مثل منهج حل الصراعات والمنهج التحليلي والتاريخي والمقارن. منطلقاً من الفرضية التي تدَّعي بأن "الدبلوماسية الفلسطينية بملامحها و مرتكزاتها الحالية غير قادرة على إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن الحد الأدنى للطموح الفلسطيني من خلال المفاوضات الجارية منذ العام 1991".

لقد تعرضت الدراسة في إطارها النظري لمفهوم الدبلوماسية وتطبيقاتها، إضافة إلـى النظريـة التفاوضية ومناهج واستراتيجيات وثقافة التفاوض الكونية؛ مرتكزة على نظريات الصراع لتحليل الصراع وفهمه، مبينة طبيعته وأنواعه، مسترشدة بسـيناريوهات كونيـة لحالاتـه، ومسـتعينة بمقاربات تُمثل حالات تقترب إلى حد ما من الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي.

كما حاول الباحث تحليل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية باستخدام الإطار التحليلي الذي وضعه (زاتمان ويرمان) والذي تم فيه تناول البيئة والمحددات الرئيسية لاتخاذ قرار البدء بالتفاوض، وتم الوقوف على الصياغة المشتركة التي توصل لها الطرفان، والتي تمثلت باتفاقية (أوسلو)، وتم أيضاً مناقشة أبعاد ثلاث قضايا على جانب كبير من الأهمية وهي اللاجئين والاستيطان والاقتصاد.

وتم مناقشة الإستراتيجية الفلسطينية في المفاوضات وطبيعتها وأدواتها وأهدافها ومعيقاتها وركائزها الإستراتيجية؛ بهدف الكشف عن الإخفاقات إن وجدت، وأسبابها، والتأثيرات المحتملة للخصم والوسطاء، وهل ابتعدت عن الحالة الكونية أو اقتربت؟ ولماذا؟ ومدى قدرة الدبلوماسية الفلسطينية المتبعة في المفاوضات على إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

خرجت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات والتوصيات كان من أبرزها:

أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع ذو طبيعة وجودية لا يمكن حله بشكل نهائي، ولكن يمكن إدارته ومحاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر، وهو ذو بنية متجددة دائمة التحول تحكمها المصالح والتطورات الديمغرافية والسياسية والثقافية، إضافة إلى التحولات الإقليمية و الدولية التي تتحكم فيها توازنات القوى العالمية.

التوصيات

ضرورة استغلال التغير الإقليمي على المستوى العربي و تعليق المفاوضات في إطار إستراتيجية فلسطينية جديدة تؤدي إلى إحداث أزمة تضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة محتله، بحيث تؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بصورة مؤثرة.

مقدمة:

خلال القرن الماضي جرت أربعة تحولات مهمة في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ التحول الأول هو نكبة 1948م التي خسر فيها الفلسطينيون أربعة أخماس أرضهم لتتحول إلى إسرائيل، والتي تم خلالها طرد ثلثي سكانها إلى خارجها؛ والثاني هو نكسة 1967م التي خسر فيها العرب الخُمس الأخير من فلسطين. وكان التحول الثالث هو معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي سميت (بكامب ديفيد الأولى) عام1978، أما التحول الرابع فقد كان بعد انتفاضة عام 1987م وتحديداً في العام 1988م بعد أن وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الشروط الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، استناداً إلى قراري 242 و338 ونبذ الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل بالوجود واستبدلت الكفاح المسلح بالمفاوضات السياسية، بذلك تم انتقال الإستراتيجية الفلسطينية المبنية على الخيار العسكري إلى خيار المفاوضات لحل القضية الفلسطينية[1].

من طرفها رفعت الولايات المتحدة الحظر المفروض على الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت بإجراء الحوارات السياسية معها وقد كانت بداية هذه الحوارات في تونس ومن ثم في مدريد من خلال وفد فلسطيني- أردني وذلك لرفض إسرائيل أن يتم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة، وفي العام 1993م تحولت إلى مفاوضات مباشرة من خلال قناة (أوسلو) السرية التي فتحتها إسرائيل بمساعدة النرويج، وبعد ستة شهور من التفاوض السري بين الطرفين تم الوصول إلى اتفاقية (أوسلو)، والذي اعترفت إسرائيل فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني ومفاوضاً رسمياً عنه، وقد مهد هذا الاتفاق لإنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994م[2].

[1] الجرباوي، علي، ***المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل*** المؤتمر السنوي التاسع لــ "مركز الخليج للدراسات" 2009/5/9 ص ص 1- 2.

[2] نفس المرجع ص ص 3- 6.

شكّلت اتفاقية (أوسلو) تحولاً جذرياً في مسار القضية الفلسطينية مما أثار حولها الكثير من الجدل في أوساط الشعب الفلسطيني حول مدى محافظتها على الحقوق الوطنية المشروعة، ومدى كونها اللَّبنة الأساسية التي سوف يبنى عليها الحل العادل والشامل. من جهتها اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق (أوسلو) انجازاً سوف يقود إلى حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بإنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المنشودة، فيما عارضته وأدانته بعض الحركات والقوى الفلسطينية. وبعد (أوسلو) مرت العملية التفاوضية بعدة مراحل متعاقبة ففي عام 1995م جرت مفاوضات في واشنطن، ثم (واي ريفر) 1998م، و شرم الشيخ 1999م، و (كامب ديفيد) 2000م، ثم طابا 2001م، وغيرها من المفاوضات والاتفاقيات إلى أن استُحدِثت صورة جديدة للمفاوضات أطلق عليها(المفاوضات غير المباشرة أو التمهيدية) والتي لاقت قبولاً أمريكياً ودولياً[1].

لكنّ جميع هذه المفاوضات لم تفلح في الوصول إلى اتفاق ينهي ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولم توصِل الفلسطينيين إلى حقوقهم، وقد شهدت مسيرة التفاوض ثلاثة تحولات مركزية:

أ - التحول التدريجي للسلطة من مشروع دولة إلى سلطة حكم ذاتي دائم.

ب - قضم الأرض المحتلة عام 1967م وتحويلها إلى أراضٍ متنازع عليها والعمل على إيجاد حلول وسط فيما يخصها.

ت - الانتقال من قواعد الإسناد الدولي فيما يخص الأراضي المحتلة إلى قواعد الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين.

---

[1] الشريف،ماهر، إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو، 2010/5/13، انظر الرابط:
http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=117&table=table_149

*النظرية الأمنية الإسرائيلية: هي القدرة القومية الموجودة والغايات القومية والوسيلة المتبعة لتحقيق هذه الغايات وهي أداه لضبط العمل الاستراتيجي.

وبعد أن ضمنت إسرائيل الاعتراف الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي بها في (أوسلو)، بدأت بتهويد مدينة القدس وتكثيف الاستيطان وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من مواطنيها والاستيلاء عليها، مستندين إلى النظرية الأمنية* الإسرائيلية و فرض الأمر الواقع.

فإلى متى ستستمر هذه المفاوضات؟ وبأي صورة؟ إذا لم تحقق الأهداف التي جاءت من أجلها؟ لهذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن مدى قدرة المفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية على إنهاء الاحتلال والوصول للدولة الفلسطينية المنشودة.

مشكلة الدِّراسة:

إن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، واستعادة كافة حقوق الشعب الفلسطيني هو الهدف النهائي للمفاوضات الفلسطينية مع الإسرائيليين، والتي بدأت في العام 1991م وذلك بعد أن تحولت الإستراتيجية الفلسطينية من الخيار العسكري إلى الخيار التفاوضي، ومرت بعدة محطات أُسلف ذكرُها في مقدمة هذه الدراسة.

تميزت المفاوضات على مر السنين بين الفلسطينيين والإسرائيليين بأنها مفاوضات غير متكافئة؛ ففي حين تتمتع إسرائيل بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، بصفتها دولة محتلة، إضافة إلى الانحياز الأمريكي الكامل لها؛ يقابلها طرف فلسطيني تحت الاحتلال منذ عشرات السنين. فأي مفاوضات جرت وتجري؟ وأي دبلوماسية استخدمت فيها؟ من هنا تبرز مشكلة الدراسة ممثلة بالسؤال التالي: هل الدبلوماسية التي مارستها القيادة الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بملامحها ومرتكزاتها، قادرة على إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية؟

أسئلة الدِّراسة:

قامت هذه الدِّراسة لتجيب على الأسئلة التالية:

أ- ما هي طبيعة الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي؟

ب- ما هي ملامح الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات التي مارسها الفلسطينيون

ت- هل تقع المفاوضات الفلسطينية تحت عنوان النضال الوطني وهل هي مكملة لهذا المسار؟

ث- ما هي ملامح الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية

ج- ما هي ركائز عملية التفاوض التي استند إليها المفاوضون الفلسطينيون؟

ح- ما هي عناصر القوة والضعف في الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية

خ- إلى أي مدى انضبطت أدوات ووسائل وسياسات وتكتيكات المفاوضات الفلسطينية مع المرجعية الوطنية الفلسطينية؟

د - هل أخفقت المفاوضات في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها؟ وإذا كانت أخفقت؛ هل يعود هذا الإخفاق إلى الآليات أم إلى طبيعة الصراع؟

فرضية الدِّراسة:

تدَّعي الفرضية بأن "الدبلوماسية الفلسطينية بملامحها و مرتكزاتها الحالية غير قادرة على إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن الحد الأدنى للطموح الفلسطيني من خلال المفاوضات الجارية منذ العام 1991".

أهمية الدِّراسة:

تكمن أهمية الدِّراسة في محاولتها إبراز أهم ملامح الدبلوماسية الفلسطينية التي مورست في المفاوضات منذ العام 1991م، وإلقاء الضوء بشكل خاص على مدى قدرتها في إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، كما تسلط هذه الدِّراسة الضوء على عناصر القوة والضعف في الإستراتيجية الفلسطينية، ومدى قدرتها على تجاوز عقبات التفاوض وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

أهداف الدِّراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. محاولة تسليط الضوء على قضية غاية في الأهمية في طبيعتها وتركيبتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي قضية ذات أبعاد متعددة ومؤثرة في المنطقة ككل.
2. السعي إلى تتبع العملية التفاوضية عبر حقبة زمنية استمرت أكثر من 18عاماً.
3. محاولة الوقوف على النظرية الفلسطينية في التفاوض والتي تشكلت بعد أعوام عديدة من التفاوض مع الإسرائيليين.
4. محاولة خدمة الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات من خلال توصيل رسالة للمفاوضين الفلسطينيين يكون محتواها الاستنتاجات التي سوف يتم التوصل إليها، وذلك للوقوف على هذه الدبلوماسية ليتم تقييمها وتقويمها.

حدود الدِّراسة:

اقتصرت رُقعَة الدِّراسة على دراسة الممارسات الدبلوماسية الفلسطينية في العملية التفاوضية، وما أحدثته من تغيير على مسار العملية السِّلمية ضمن الفترة (1991-2011م) ومدى تحقيقها للأهداف التي قامت من أجلها.

منهج الدِّراسة:

حاول الباحث في هذه الدراسة استخدام مناهج متعددة المداخل والمقاربات:

أ- المنهج التحليلي: تم استخدام هذا المنهج نظراً لأهميته في عرض وتحليد المعلومات والأحداث الخاصة بموضوع الدِّراسة، ومحاولة تحليلها و نقدها.

ب- المنهج المقارن: حيث استخدم الباحث هذا المنهج للمقارنة بين الاستراتيجيات والسياسات والتكتيكات التي اتبعها اللاعبون الرئيسيون بموضوع الدراسة.

ت- المنهج التاريخي: تتبع الباحث من خلال هذا المنهج الظاهرة موضوع البحث من الناحية التاريخية، وتسلسل أحداثها محاولاً نسج علاقات بين متغيراتها للوصول إلى استنتاجات تخدم موضوع الدراسة.

ث- منهج حل الصراعات: ساعد هذا المنهج الباحث في دراسة مداخل حل الصراعات وأنواعها، والتي من خلالها سوف يتم تتبع الصراع وإفرازاته للوصول إلى الفهم السليم للصراع موضوع الدراسة، والمداخل المناسبة لحل هذا الصراع.

أدبيات الدِّراسة:

لقد تناول العديد من الكتاب والباحثين موضوعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وذلك لأهميتها في الحياة السياسية ومستقبل منطقة الشرق الأوسط، وفيما يلي نعرض بعض هذه الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

أولاً: استخلص الكاتب **الدكتور هشام الاقداحي** في كتابه **"علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي"** أن تاريخ المفاوضات غير المتكافئة يدحض الفرضية التي تدَّعي: بأن صاحب الموقف التفاوضي الأقوى هو الرابح دائماً، بل إن الإصرار على الثبات ومحاولة تعظيم هامش القدرات التفاوضية، ومحاولة زيادة نقاط القوة من قبل صاحب الموقف الضعيف؛ ليس شرطاً في هذه القدرات أن تكون قوة اقتصادية أو عسكرية وما إلى ذلك من نقاط القوة، ولكن يمكن أن

تكون إحدى أساليب الضغط المحلي أو الدولي أو المقاطعة على أشكالها وما إلى ذلك من أدوات الضغط المختلفة. ويذكر الكاتب على سبيل المثال المفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة على قوتها وبنما على ضعفها -يصل عدد سكان بنما 3.3 مليون نسمة- فبعد جولات متعددة من المفاوضات والمساعي الدبلوماسية للوصول إلى اتفاق حول ملكية قناة بنما، تم الاتفاق في السابع من أيلول 1977 بأن يتم نقل ملكية القناة إلى بنما في العام 1999، وبالفعل هذا ما حصل وتم نقل ملكية القناة وعادت إلى السيطرة البنمية، وذلك نتيجة للقدرة التي أظهرتها بنما في استخدام أوراق القوة التي بحوزتها في المفاوضات مع الأمريكان[1].

كما وضَّح الكاتب الأهمية الكبيرة للبعد الثقافي في عملية التفاوض الدولي، لما لهذا البعد من دور كبير في تحقيق الفهم العميق لأبعاد العملية التفاوضية. ويسقط الكاتب هذه الأهمية على الحالة العربية الإسلامية قائلاً: "إن البعد الثقافي هو المدخل لاختراق العالم العربي والإسلامي وتقطيع أوصاله، ويدلل الكاتب على أهمية ذلك بقوله: إن الإسرائيليين يتمسكون بالقدس عاصمة لهم، ويرجع ذلك إلى معتقدات دينية وثقافية والتي تمثل بدورها الأطر المرجعية للمفاوض الإسرائيلي، ويشدد الكاتب على ضرورة إدراج الشروط والمعطيات الثقافية لأطراف عملية التفاوض بصورة عادلة، وذلك لأنه لن يتم التوصل إلى حل ينهي الصراع ولن يتم إحراز أي تقدم فعلي صفته الدوام بدون إدراج هذه المعطيات"[2].

ثانياً: في كتابه **"سيناريوهات الحرب والسلام"** يشير الكاتب **حسن محمد وجيه** إلى أهمية المسار الثاني في المفاوضات، والذي عرَّفه بأنه" تفاعل غير رسمي يتسم بقدر من الودية بين جماعات لها أجندات وتوجهات متنازعة ومتضادة، أو أمم تهدف إلى تنمية وتطوير استراتيجيات معينة في صراع معين، لإحداث تأثير معين على الرأي العام وأن من شأن هذه الاستراتيجيات المساهمة في حل الصراعات"[3] وساق الكاتب محطة (أوسلو) كمثال على هذا المسار من

---

[1] الأقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

[2] نفس المرجع.

[3] وجيه، حسن محمد، **سيناريوهات الحرب والسلام: مهارات التفاوض ودبلوماسية بناء القوة**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

المفاوضات حيث قال: إن اللقاءات المتكررة التي تمت في النرويج بين أستاذ جامعي إسرائيلي وآخر فلسطيني بمبادرة من أحد الأساتذة النرويجيين، والتي اتخذت صفة الودية والأسرية في البداية تحولت إلى اتفاق تاريخي بوقت قصير، وقد فاجأ هذا التحول مفاوضي المسار الأول في واشنطن.

وأيضاً ركَّز الكاتب على أهمية العوامل الثقافية في عملية التفاوض، والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه العوامل والتي كان قد تعرض لها **د.الأقداحي** في كتابه وأكد هو الآخر على أهميتها، حيث قال: إن العوامل الثقافية لها الأثر الواضح في شكل الاتفاق التي تحاول الأطراف الوصول إليه، فعلى سبيل المثال يفضل الأمريكيون بوجه عام اتفاقيات مفصلة للغاية أما الصينيون فيفضلون أن يكون الاتفاق على شكل مبادئ عامة بدلاً من القواعد المفصلة، لأنهم يعتقدون أن جوهر الاتفاق هو الثقة بين الأطراف فإذا طرأت مشكلة معينة أو ظروف مفاجأة وغير متوقعة فعلى الأطراف أن يرجعوا إلى علاقتهم وليس إلى الاتفاق لحل المشكلة[1].

ثالثاً: في الورقة التي قدمها الكاتب **الدكتور علي الجرباوي** إلى المؤتمر السنوي التاسع لـــ "مركز الخليج للدراسات" والذي عُقد في إمارة الشارقة بتاريخ 2009/5/9م، والتي جاءت تحت عنوان "**المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل**"، يرى **الجرباوي** بأن مسيرة التفاوض مع إسرائيل والتي بدأت في مؤتمر مدريد سنة 1991م وما زالت مستمرة، كانت مفاوضات ليست بالسهلة، ولكنها رغم ذلك لم تحقق الأهداف التي قامت من أجلها وهي إنهاء الاحتلال و الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ويصف مسيرة التفاوض بأنها كانت كارثية بجميع المقاييس والأبعاد على العرب والفلسطينيين، سواءً كان ذلك في الإعداد أم في المضمون أم في النتائج التي ترتبت عليها، فقد أدت إلى تأجيج الخلافات العربية، وإلى انقسام الفلسطينيين واقتتالهم، ثم إلى انفصالهم الجغرافي. ويعزو الكاتب أسباب هذه الأحوال إلى سوء إدارة المفاوضات من قبل الفلسطينيين[2].

---

[1] وجيه، حسن محمد، **سيناريوهات الحرب والسلام: مهارات التفاوض ودبلوماسية بناء القوة**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،

[2] الجرباوي، علي، **المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل** مرجع سبق ذكره.

رابعاً: ركَّز **الكاتب زكريا حسين** في كتابه "**القضية الفلسطينية إلى أين**"، على المبادرات الإقليمية والدولية لإحياء عملية السلام، والتي كان من أهمها اتفاقية (أوسلو) حيث اعتبر الكاتب قبول منظمة التحرير تأجيل النظر في القضايا الحاسمة قد أضعف موقفها في التفاوض، كما اعتبر محطة (أوسلو) هي المرحلة التي تنازل فيها الفلسطينيون عن الاستحقاقات التي وفرتها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتي كان من أبرزها قرار 242 وقرار 338، وأيضاً تناول الكاتب الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض وبيّن كيف حقّق المفاوض الإسرائيلي أهدافه، وذلك بالتخطيط الاستراتيجي لعملية التفاوض، كما وضح كيف أن الموقف الفلسطيني متفكك، وعزا ذلك لتعدد المنظمات الفلسطينية وتعدد توجهاتها وأهدافها وعدم التقاءها على هدف واحد تخطط له[1].

خامساً: في كتابه "**النظرية الإسرائيلية في التفاوض**" يستعرض الكاتب **هيثم الكيلاني** ثوابت المفاوض الإسرائيلي وإستراتيجيته في التفاوض، ويخلُص إلى أن إسرائيل استطاعت تحقيق مشروع دولتها ليس فقط عن طريق الفعل العسكري، بل بالدرجة الأولى عن طريق دبلوماسية التفاوض، حيث اعتمدت هذه الدبلوماسية على فرض الأمر الواقع ومن ثَمَّ البدء بالمفاوضات حول هذا الواقع الجديد تمهيداً لتحويله إلى إنجاز، وأيضاً كانت نظرية الأمن الإسرائيلي هي الحاضرة والمسيطرة طوال عملية التفاوض، حيث اعتمد المفاوضون الإسرائيليون طريقة التفاوض الثنائية المباشرة هادفين إلى تهميش دور الأمم المتحدة في العملية التفاوضية، وتقليص الدور الأمريكي واقتصاره على نقل الأفكار، و تشجيع الأطراف دون أن يرتقي هذا الدور إلى الوساطة الإيجابية أو التأثير المباشر، وتطرق الكاتب أيضاً إلى الكيفية التي عمل فيها الإسرائيليون على تكريس التفتت العربي واستغلاله لتحقيق أهدافهم[2].

وبعدما أحاط الباحث بالعديد من الدراسات والأبحاث السابقة، يتبين منها أنها لم تبحث في موضوع الدراسة وإنها في مجملها لم تركز على الدبلوماسية والإستراتيجية الفلسطينية وإنما

---

[1] حسين، زكريا، **القضية الفلسطينية إلى أين**، القاهرة: مكتبة دار الهلال، 2005.

[2] الكيلاني، هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.

ركَّزت على استراتيجيات الطرف الإسرائيلي، أو مواضيع عامه ونظرية في المفاوضات، لذلك تعتبر هذه الدراسة أصيله من حيث تفردها في موضوعها.

فصول الدراسة

الفصل الأول: يتضمَّن الإطار النظري والذي تتعرض فيه الدراسة لمفهوم الدبلوماسية وتطبيقاتها إضافة إلى النظرية التفاوضية ومناهج واستراتيجيات وثقافة التفاوض الكونية إضافة إلى مفهوم الصراع طبيعته وأشكاله.

الفصل الثاني: يبحث ويحلل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية باستخدام الإطار التحليلي الذي وضعه (زاتمان وبيرمان).

الفصل الثالث: يناقش الإستراتيجية الفلسطينية في المفاوضات وطبيعتها وأدواتها وأهدافها ومعيقاتها وركائزها الإستراتيجية.

وتُختتم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة وإطارها النظري

المبحث الأول

مفهوم الدبلوماسية

يعود أصل كلمة الدبلوماسية إلى الكلمة اليونانية (diploma) ومعناها الورقة المطوية، والتي كانت تعني في الماضي الرسائل والوثائق الرسمية التي تُعطي حاملها امتيازات معينة.[1] أما في عصرنا الحاضر فقد توسع هذا المعنى وتطور مفهومه ليشمل جميع أشكال العلاقات الخارجية بين الدول، حيث أصبحت الدبلوماسية وسيلة للاتصال والتفاهم والتفاوض بين مختلف الدول والحكومات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. وقد عرفها قاموس (أكسفورد) للغة الانجليزية بأنها "تصريف شئون العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات"[2].

أما الدكتور حسن صعب فقد عرَّفها بأنها "علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة"[3] معلِّلاً ذلك بأن من يمارسها يجب أن يتبع قواعدَ وأصولاً محددة؛ وأن يتوفر لديه معرفة جيدة بالعلاقات الدبلوماسية وتطبيقاتها بين الدول؛ وأن يكون متفرغاً للعمل فيها؛ كما تستلزم تطبيقاتها نوعاً من الفن والقدرة على المفاوضة والإقناع عند ممارسيها؛ وأيضاً تحكمها أصول موحدة تضبط العلاقات بين الدول، حيث يعتبرها البعض جزءاً من القانون الدولي؛ وذلك نظراً لأنها تُمارَس من قبل جميع الدول من خلال مؤسسات معينة ومختصة في كُلٍّ منها[4].

ارتبط تاريخ الدبلوماسية بتطور العلاقات والمعاهدات والمفاوضات الدولية، وأصبح المجال الرئيسي للدبلوماسية هو الطريقة التي تُدار بها هذه العلاقات والمعاهدات والمفاوضات، فقد حدد الكاتب (هارولد نكسون) مفهوم الدبلوماسية في إيجاز شديد بأنه "إدارة العلاقات الدولية عن

---

[1] الاقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، ص11، مرجع سبق ذكره.

[2] الهاشمي، مجدي، **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 101.

[3] أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية بين الدبلوماسية والإستراتيجية** فلسطين: مكتبة آفاق، 2004، ص11.

[4] نفس المرجع، ص ص 225- 226.

طريق التفاوض"[1]، في إشارة إلى أهمية عملية التفاوض ومركزيتها كأداة رئيسية في الدبلوماسية، كما برزت هذه الأهمية من خلال تعريف الباحث (ريفيه) الذي قال في الدبلوماسية أنها "علم وفن تمثيل الدولة والمفاوضة"[2].

كما يرى الباحث (فوتيه) أن الدبلوماسية هي "فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الأجنبية والعمل على أن تُحتَرَم ولا تُنتَهك ولا يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشئون المالية وتوحيد ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة"[3]. وقد ركَّز (فوتيه) على ضرورة المحافظة على هيبة الوطن في الخارج وعدم السماح لأيٍّ كان بانتهاكها، ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن تدعم هذه الدبلوماسيةَ وسائلُ السياسة الخارجية الأخرى، وخاصة الإستراتيجية العسكرية والأدوات الاقتصادية، فبدون تلك الوسائل لن تحقق الدبلوماسية أهدافها وستكون فعاليتها محدودة.

أما (ريمون ارون) فقد عرفها ببساطة بأنها" فن الإقناع"[4]. وأيضاً رأى (شارل دي مارتنس) أن مفهوم الدبلوماسية يعني "علم العلاقات، وبمعنى أدق هو علم أو فن المفاوضات".[5] وفي هذا الصدد يقول معاوية ابن أبي سفيان: "إني لا أضع سيفي حتى يكفيَني سوطي ولا أضع سوطي حتى يكفيَني لساني. لو أن بيني وبين الناس شعرةً لما قطعتها، إن أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها"[6] وذلك في إشارة واضحة إلى أن العلاقات بين الناس عبارة عن تَأَثُّر وتأثير

---

[1] الأقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، ص12 مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع، ص 16.

[3] أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية بين الدبلوماسية والإستراتيجية**، ص227 مرجع سبق ذكره.

[4] الأقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، ص 12 مرجع سبق ذكره.

[5] الهاشمي، مجدي، **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، ص103 مرجع سبق ذكره.

[6] موسوعة المسلم، 2010/6/10، انظر الموقع الالكتروني:
http://www.muslimedia.net

وأدوار متبادلة يلعبها الناس فيما بينهم حسب أوراق القوة التي يمتلكونها، وهذا ما يطلق عليه في عصرنا بالمفاوضات.

مما تقدم يستنتج الباحث أن مفهوم الدبلوماسية مفهوم مرن يتطور مدلوله ويتسع نطاقه وتختلف أساليبه بفعل تطور المجتمعات وتطور العلاقات الدولية، ويستنتج أيضاً أن المعنى العام والواسع للدبلوماسية يتعلق بالعلاقات الخارجية للدول وطريقة إدارتها، أما المعنى العملي والضيق فهو علم أو فن إدارة المفاوضات وعقد الاتفاقيات بين الدول. إذاً فالتفاوض هو العصب الرئيسي والمحوري للدبلوماسية. وعليه فإن الدبلوماسية كما يراها الباحث تُحقق مجموعة من العناصر التي تخدم هدف الدراسة فيما يخص الحالة الفلسطينية، حيث أن الدبلوماسية الفلسطينية التي اتُّبعت عَنت التالي:

أ - أسلوباً لإدارة الصراع، حيث تم اعتماد الأسس الدولية والقرارات ذات الشأن بالقضية الفلسطينية أساساً لإدارة الصراع، وبالتالي تم من خلال هذه الدبلوماسية تعريف الذات الفلسطينية.

ب - إتباع منهج التفاوض كخيار استراتيجي، حيث تم تحويل كل الجهد السياسي والتاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية لخدمة العملية التفاوضية إلى خيار استراتيجي وحيد.

ت - تبني سياسة مراكمة الانجازات (المرحلية)، وذلك لتثبيت الوجود الفلسطيني والوصول إلى الهدف المنشود.

المبحث الثاني

النظرية التفاوضية

يمكن القول إن معالم النظرية التفاوضية تدور حول عاملين رئيسيين:

أولاً: تُمَيِّز هذه النظرية بين الحوار والتفاوض، إذ أن الحوار هو العملية التي تسبق التفاوض، وليس شرطاً أن يقود هذا الحوار بالضرورة إلى التفاوض، وإنما يعمل على التمهيد للمفاوضات وتقريب وجهات النظر حول قضايا معينة، وزيادة الثقة المتبادلة للتمهيد للمرحلة المقبلة[1].

ثانياً: من العوامل التي تلعب دوراً رئيساً في إعاقة اتجاه أطراف الصراع لاستخدامهم التفاوض كأداة لحل الصراع من عدمه هو توزيع أوراق القوة بين أطراف الصراع، لما لها من أهمية كبيرة في الإقبال على المفاوضات، فعندما تكون هذه الأوراق راجحة لصالح طرف على حساب طرف آخر يؤدي ذلك إلى تراجع الشعور لدى الأطراف بالاتجاه إلى التفاوض، لأن الطرف القوي يعلم أن لديه القدرة على إملاء شروطه بدون مفاوضات، أما الطرف الضعيف فيوقن بأنه سيخرج منها خاسرا فلا يدخلها[2].

المطلب الأول: محددات العملية التفاوضية

تتحكم في العملية التفاوضية مجموعة من المحددات التي منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي بغض النظر عن طبيعة الأطراف المتحاورة، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

أولاً: الرغبة المشتركة: حيث يجب أن يكون الأطراف متفقين على ضرورة التفاوض و المستوى الذي سوف يتم التفاوض فيه، وتحديد الأطراف التي سوف تشارك بشكل فعلي في هذه المفاوضات، أما التظاهر في الرغبة والإقبال على التفاوض بهدف المماطلة والدعاية فإنه يخرج عن النظرية التفاوضية في العلاقات الدولية.[3]

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2010/9/5، انظر الرابط:
http://ar.wikipedia.org

[2] أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية بين الدبلوماسية والإستراتيجية**، ص ص 285- 289 مرجع سبق ذكره.

[3] مفهوم التفاوض، 2010/6/17، انظر الرابط:
http://www.khieronline.com/upload/AlTafawd.doc

ثانياً: المناخ المحيط: يلعب المناخ التفاوضي دوراً رئيساً في إنجاح عملية التفاوض من خلال جانبين رئيسين:

أ- القضية التفاوضية: يجب أن تكون الأطراف المتصارعة بحاجة إلى التفاوض كأداة فعالة للوصول إلى أهدافهم؛ كإنهاء الصراع أو العمل على تهدئته، وبذلك تكون القضية موضوع التفاوض تحظى بالاهتمام والإجماع من قبل أطراف الصراع؛ وذلك كي تشارك بها جميع الأطراف المعنية.

ب- توازن المصالح بين الطرفين؛ وذلك لتهيئة المناخ التفاوضي بصورة جيدة، حيث أن عملية التفاوض تتم في إطار توازن المصالح والقوى بين الأطراف المتصارعة، ليكتسب التفاوض صفة العدالة والقبول والدوام لدى الأطراف، ولكي يكون الاتفاق الناتج عن التفاوض قوياً ليس بالهش[1].

ثالثاً: المعلومات التفاوضية: هي من الأمور التي يجب أن تتوافر قبل البدء في أي عملية تفاوضية، ولكي تتم عملية التفاوض في إطار من المعرفة يجب لهذه المعلومات أن تجيبنا على الأسئلة التالية[2]:

أ- من نحن؟ ومن خصمنا؟ وما الذي نريده من عملية التفاوض؟
ب- هل يمكن تحقيق أهدافنا دفعة واحدة أم على مراحل؟
ت- ما هي رؤيتنا وأهدافنا الإستراتيجية؟ وما هو الحد الأدنى لأهدافنا؟
ث- ما هي أولوياتنا؟ وما هي الأدوات والوسائل والتكتيكات التي نحتاجها للوصول إلى أهدافنا
ج- ما هو البرنامج الزمني الذي سوف يقودنا إلى هذه الأهداف؟

---

[1] أبو عامود، محمد سعد، **التفاوض الدولي**، ص ص 181- 182 مرجع سبق ذكره.

[2] شروط التفاوض، أيادينا للمشروعات والأعمال، 2010/6/17، انظر الرابط:
http://ayadina.kenanaonline.com/topics/57514/posts/83920

رابعاً: القدرة التفاوضية: تتحدد القدرة التفاوضية من خلال كفاءة الفريق المفاوض وقدرته على العمل كفريق، وإدارة العملية التفاوضية بحكمة ودهاء، ولتحقيق ذلك يجب أن يتم العمل على زيادة كفاءة وقدرة هذا الفريق؛ لأنه يتوقف عليه تحقيق الأهداف التي من أجلها تم الدخول بالمفاوضات والتي يمكن أن تتم من خلال التالي[1]:

أ - اختيار أعضاء الفريق التفاوضي على أساس علمي مدروس.

ب - تحقيق روح الفريق والتدريب على العمل الجماعي للوصول إلى أكبر قدر من الانسجام بين أعضاءه.

ت - العمل على تحفيز الفريق بصورة مستمرة.

ث - متابعة وتقييم أداء الفريق في المحطات التفاوضية المختلفة.

ج - تقديم كافة التسهيلات التي يحتاجها الفريق التفاوضي إن كانت مادية أو غير مادية.

خامساً: القوة التفاوضية: من أهم جوانب القوة التفاوضية مدى السلطة والتفويض الممنوحَيْن للمفاوض، فلا يجب أن تُقيد حرية المفاوض إلى درجة يصبح فيها عديم الفائدة، غير قادر على اتخاذ أي قرار بحيث يصبح عقبة في طريق التفاوض، ولا أن يمنح المفاوض الصلاحيات المطلقة بأن يكون بيده السلطة والتفويض واتخاذ القرار[2] ويمكن أيضاً أن تكتسب المفاوضات بعض القوة من كونها سرية وذلك لأن المفاوضات في الأساس هي مهمة دبلوماسية من الدرجة الأولى، فيمكن أن تتم في نوع من السرية؛ وذلك لما فيه من مصلحة الأطراف المفاوضة وشعوبها، أما نتائج المفاوضات فلا ينبغي أن تكون سرية بل يجب أن تعرف بها الشعوب ذات العلاقة[3].

---

[1] أهمية التفاوض، منتدى تكنولوجيا النجاح، 2010/6/17، انظر الرابط:
http://www.balagh.com/najah/zs1drxsp.htm

[2] أبو عامود، محمد سعد، **التفاوض الدولي**، ص ص 181 مرجع سبق ذكره.

[3] الأقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي** ص ص 60 -61 مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: نماذج التفاوض

تختلف النماذج التفاوضية حسب الطريقة والنتائج التي ستترتب عليها نهاية المفاوضات وحسب حصة كل طرف وماذا سيعني مكسب طرف بالنسبة للطرف الآخر؟ ومن هنا تبرز النماذج التفاوضية التالية:

أولاً: نموذج التفاوض اكسب/اكسب: يقوم هذا المبدأ التفاوضي على المصلحة المشتركة بين الطرفين ومحاولة الوصول إلى حلول وسط ترضي الطرفين[1].

ثانياً: نموذج التفاوض اكسب/اخسر: يقوم هذا النموذج على فكرة رئيسية وهي أن الطرف القوي هو الذي يفرض الشروط التفاوضية، بحيث يضمن الربح له وبالمقابل الخسارة للطرف الآخر الضعيف[2].

ثالثاً: نموذج التفاوض الإستكشافي: عادةً يتم هذا النوع من التفاوض عن طريق وسيط ويكون هدفه معرفة نوايا الطرف الآخر وأيضاً هناك التفاوض التسكيني والذي يكون الهدف الرئيس منه هو التفاوض فقط بدون تحقيق أي نتائج إيجابية للطرف الآخر، وذلك إما لكسب المزيد من الوقت أو خفض حدَّة التوتر القائم بين طرفي الصراع[3].

رابعاً: نموذج تفاوض التأثير في طرف ثالث: ويكون هدف هذا النوع من التفاوض هو التأثير في طرف ثالث أو الضغط عليه لتحديد دوره في هذا الصراع، ولا يكون له علاقة مباشرة بالصراع ولكن يكون من اللاعبين الثانويين فيه[4].

خامساً: نموذج تفاوض الوسيط: يسمى هذا النوع من التفاوض في أدبيات المفاوضات (سياسة الطرف الثالث)، وهو من الأنواع المهمة في الصراعات الدولية، حيث يتم اللجوء إلى هذا

---

[1] نفس المرجع.

[2] أبو شيخة، نادر احمد، **أصول التفاوض**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص ص234-235.

[3] الموسوعة، أنواع التفاوض وأساليبه، 2010/6/14، انظر الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Tafawod/sec05.doc_cvt.htm

[4] نفس المرجع.

الطرف على افتراض أنه طرف محايد ليس له علاقة بموضوع الصراع ويتسم بالحيادية. لكن لو أُسقط هذا الأمر على أرض الواقع لوجد أنه غير دقيق وذلك لأن هذا الطرف غالباً ما تربطه علاقات ومصالح مع أطراف الصراع، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

سادساً: نموذج التفاوض من أجل تطبيع العلاقة: يستخدم هذا النوع من التفاوض للبدء في العلاقات بين الدول التي لا توجد بينها علاقات دبلوماسية، أو في إعادة تشكيل العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتصارعة بعد حرب معينة أو إنهاء احتلال مؤقت[2].

سابعاً: نموذج مفاوضات التأثيرات الجانبية: يكون هدف هذه المفاوضات وقف أعمال عنف قائمة أو محتملة، أو الخداع والتضليل، وذلك لإبقاء خطوط الاتصال مفتوحة مع الخصم[3].

المطلب الثالث: البعد الثقافي في عملية التفاوض الدولي

إن للبعد الثقافي في عمليات التفاوض والتفاعلات الإنسانية أهميةً كبيرةً في الوصول للفهم العميق والواضح لمختلف أبعاد العملية التفاوضية، فالتفاعل بين الناس يمكن أن يُستَغل لتحقيق أهداف تصب في صالح الإنسانية للتعايش السلمي، والتعرف على أقصر الطرق للتفاهم والابتعاد عن سوء الفهم، ويمكن أيضاً أن يُستغل لرصد السلوكيات وأنماط الفعل ورد الفعل لأهداف الاختراق وإشاعة الفتن. إن الثقافة التفاوضية تختلف باختلاف الحضارات والشعوب، فكل مجموعة من الأشخاص يعيشون في إقليم واحد ويشتركون باللغة والتاريخ يتميزون بقيم وخبرات وتوجهات تُشكل بمرور الزمن النمط التفاوضي لهم[4]، فلقد عبر (دانيال اوكنيل) عن أهمية الثقافة في العلاقات الدولية بالإشارة إلى قول أفلاطون"دعني اكتب أغاني الشعب ولا أبالي بمن يضع قوانينه"[5]. إن نقاط القوة التي تتشكل لدى المفاوض تكمن في إتباع الأسلوب التفاوضي

---

[1] فن التفاوض، صحيفة العروبة، 2010/7/11 انظر الرابط:
http://ouruba.alwehda.gov.sy/__archives.asp?FileName=84682881820091003224632

[2] أبو عامود، محمد سعد، **التفاوض الدولي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010، ص 104.

[3] محمد، عصام، المفاوض الفلسطيني ومفهومه لظاهرة التفاوض، الركن الأخضر، 2010/6/14، انظر الرابط:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=8904

[4] كريتك، فيللس بك، ترجمة: بشرى ملكه، **التفاوض من موقعين غير متكافئين**، الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2011 ص ص 74 - 75.

[5] نفس المرجع.

الذي تتبعه حضارته وتتبناه ثقافة بلده، لا أن يسعى إلى إتباع أساليب لحضارات أخرى مختلفة[1].

فالبعد الثقافي يمثل مدخلاً ووسيلة يمكن من خلالها اختراق البلدان والشعوب المختلفة، وذلك نظراً لما فيها من تقاليد وعادات ومبادئ مكشوفة للعيان لا يمكن إخفاؤها على أحد، فمثلاً لو أخذنا الحالة الإسلامية العربية لوجدنا أن ثقافتها تحتوي على الكثير من الصفات والعادات والمبادئ والأعراف الحسنة، والتي تعتبر في بعض الأحيان نقاط ضعف يسهل اختراقها إذا أُسيئ استخدامها من قبل الثقافات الأخرى، فيمكن اعتبار الكرم عادةً حسنةً، ولكنها تصبح نقطة ضعف إذا تم استغلالها من قبل الآخرين[2] ولو أخذنا مثلاً الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لوجدنا المرتكز الرئيسي والمرجعية الأساسية للمفاوضين من الطرفين هي معتقدات دينية ترتبط بالثقافة، فلو أن إسرائيل أصرَّت على اعتبار القدس عاصمة أبدية لها لمعتقدات دينية ثقافية خاصة بها، فإن الفلسطينيين والعرب والمسلمين لن يرضوا بذلك أبداً، وذلك من منطلق ديني ثقافي أيضاً[3]. من هنا تبرز أهمية تحليل البعد الثقافي في عملية التفاوض، وذلك لمحاولة الوصول إلى فهم حقيقي ودقيق لأبعاد هذه العملية وانعكاسات البعد الثقافي عليها.

إن أقوى وأقدم الصراعات في العالم لن يتم التوصل لحل لها إذا لم يتم مراعاة منطق ومنطلقات المعطيات الثقافية التي تُمثل الأطُر المرجعية للمفاوضين، فعلى سبيل المثال: النكتة التي تجعل شخصاً يضحك لعدة دقائق متواصلة قد لا تجلب سوى ضحكةً صفراويةً عند شخص آخر ذي ثقافة مختلفة، من هنا يتضح لنا أن البعد الثقافي يكاد يكون من أهم الأبعاد المتعلقة بالعملية التفاوضية الدولية، لأنه لا يمكن أن يحل الصراع بدون إدراج هذا البعد وأخذه بعين الاعتبار، ولو حدث أن استطاع أحد الأطراف الوصول إلى حل للصراع بدون إدراج البعد الثقافي فيه فسيكون هذا الحل هشاً ضعيفاً لا يملك صفة الدوام والاستمرارية[4].

---

[1] أبو شيخة، نادر احمد، **أصول التفاوض**، ص ص 63 -64 مرجع سبق ذكره.

[2] دروس في علم التفاوض، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، 2010/6/12، انظر الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/209.htm

[3] الأقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، ص ص 267 -268 مرجع سبق ذكره.

[4] أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض، الموسوعة العربية، 2011/1/1، انظر الرابط:

لقد تم تناول الأبعاد الثقافية للمتفاوضين في الصراعات المختلفة على المستوى العالمي؛ ففي المفاوضات التي عرفت(4+2) والتي تمت بين الألمانيتين (الشرقية والغربية) والدول الأربعة (أمريكيا، الاتحاد السوفيتي، فرنسا، انجلترا) -التي وصفت بالدول المنتصرة- والتي كان هدف الألمانيتين فيها السماح لهما بالوحدة من قبل الدول الأربعة، حيثُ حرصت هذه الدول على إيصال رسالة ذات بعد ثقافي مفادها أن السَّماح بوجود ألمانيا موحدة وقوية يُلزمها بأن لا تتدخل بشئون الدول مرةً أخرى، وأيضاً أن تتخلى عن فكرة (التآمر المريض) التي أقنعت بها نفسها مع القوى الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى التسبب في حربين عالميتين[1].

ولكي نوضح البعد الثقافي بشكل أفضل سوف نناقش ما قدمه (Jeswal Salacuse) في كتابه (عقد الصفقات والتفاوض في الأسواق الدولية) والذي يضع المنطلقات الثقافية التي تؤثر بشكل مباشر في عملية المفاوضات، لانَّ معرفة هذه العوامل والوعي بها يسمح للمفاوض بتحليل الخصوم طبقاً لثقافاتهم المختلفة:

اختلاف المنطلقات الثقافية

الرقم	الخاصية	المفاوض من النوع أ	المفاوض من النوع ب
1	الهدف	العقد	العلاقة
2	المواقف	فوز/ خسارة	فوز/فوز
3	الاتصال	مباشر	غير مباشر
4	الحساسية للوقت	مرتفعة	منخفضة

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Tafawod/sec08.doc_cvt.htm

[1] وجيه، محمد حسن، **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص ص 89-92.

فمثلاً يميل اليابانيون إلى أن يكونوا من النوع ب والأمريكان من النوع (أ) والألمان والروس والبولنديون يملكون خصائص مشتركة من النوع (أ) والنوع (ب)[1]. هذا وسنتناول عناصر الجدول أعلاه بشيء من التفصيل:

هدف الاتفاق: عقد أم علاقة؟

تلعب المنطلقات الثقافية دوراً رئيسياً في تحديد شكل الاتفاق المتوقع عقده بين الأطراف المتفاوضة، فبعض الثقافات تُفضل الوصول إلى اتفاق محدد ومفصل للغاية يتم فيه بناء الاتفاق من أسفل إلى أعلى، وفي هذه الحالة يتم الرجوع إلى الاتفاق ونصوصه في حال حصول أي موقف أو حدث مستقبلي يختلف عليه الطرفان، فيكون الاتفاق هو المرجعية الرئيسية للأطراف، وهناك ثقافات أخرى تسعى إلى الوصول لاتفاق عام على شكل مبادئ عامة، يقوم على أساس الثقة المتبادلة يتم فيه بناء الاتفاق من أعلى إلى أسفل، لأنهم يعتبرون أن الهدف الرئيسي من الاتفاق هو بناء هذه الثقة المتبادلة، والتي سوف تكون أساساً للتعامل والتعاون في المستقبل لمواجهة أي خلاف أو أي حدث غير متوقع، بحيث يكون الملجأ للأطراف هو تقييم العلاقة فيما بينهم لحل المشكلات وليس الرجوع إلى نصوص جامدة يسهل التملّص منها وتفسيرها كل حسب مصلحته[2].

ينظر أصحاب الثقافات المختلفة على نفس الطاولة إلى العملية التفاوضية وصنع الصفقة من زوايا مختلفة فالأمريكيون مثلاً من أهَم أولوياتهم الوصول إلى عقد دقيق موقع عليه وملزم للطرفين، أما اليابانيون والمصريون فيعتقدون أن الوصول إلى إقامة علاقة هو الهدف الأول الأصيل. لقد كان الرئيس السادات يقول دائما " صديقي (كارتر)* وصديقي (شاوشيسكو)* وكان يقول (بومبيدو)* "أنا من الريف وأنت كذلك من الريف وعلينا أن ندعم من أخلاق القرية في

---

[1] وجيه، محمد حسن، **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص ص 89 -

*كارتر: رئيس الولايات المتحدة التاسع والثلاثون في الفترة بين 1977 -1981.

* شاوشيسكو: رئيس رومانيا من العام 1974 -1989.

* بومبيدو: رئيس فرنسا 1969 -1974.

[2] نفس المرجع، ص ص 93 -104.

السياسة"[1] الأمر الذي أثَّر على الزعماء في تفاوضهم وعلاقتهم مع السادات، فكان (هنري كيسنجر)* يحضن ويقبل السادات عند لقائه متفهما منطق التعامل معه والمنطلق الثقافي له فالعقد بالنسبة للأمريكيين إغلاق للصفقة أما بالنسبة لليابانيين والمصريين هو بداية علاقة[2].

موقف التفاوض فوز/خسارة فوز/ فوز؟

تُقدم المواقف التفاوضية تفسيراً ثقافياً للنمط الذي يتَّبعه الطرفان في مفاوضاتهما، فمن الضروري معرفة أي من النوعين أنت تفاوض، فالمفاوض الضعيف عادةً ما يميل إلى اعتبار المفاوضات موقف فوز/ خسارة، فيتوقع أنه خاسر لا محالة بسبب موقفه الضعيف وعدم امتلاكه أوراق قوة، ولكن أدبيات المفاوضات وخاصة غير المتكافئة منها يتبين أن الإصرار والثبات ومحاولة تعظيم هامش قدرات المفاوض يؤدي إلى نتائج ايجابية[3]، وما حصل في مفاوضات أمريكا وبنما خيرُ دليل، فقد كان موقف المفاوض الأمريكي قوي جداً مقارنة بالمفاوض البنمي، ولكن في النهاية انتهت المفاوضات لصالح البنميين. إذاً فالموقف التفاوضي الذي يمثل الكسب للأول يمثل خسارة للثاني والعكس بالعكس، فهي بالنسبة لهم عملية مواجهة، من سيكسب؟ أما النوع الثاني فوز/ فوز فيعتبر المفاوضات عملية تعاونية وشراكة لحل المشكلات[4].

الاتصال: مباشر أم غير مباشر؟

تختلف طرق الاتصال بين الثقافات؛ فبعض هذه الثقافات تفضل الاتصال من خلال قنوات مباشرة، وثقافات أخرى يتم الاتصال فيها من خلال قنوات غير مباشرة ومعقدة في كثير من الأحيان، تعتمد على لغة الجسد والإيماءات والوساطة وأسلوب المماطلة، فلا تتوقع منهم

---

[1] مفهوم التفاوض، ملتقى جامعة الأقصى، 2011/1/1، انظر الرابط:
http://www.aq-sa.com/t28400-topic

*هنري كيسنجر: وزير الخارجية الأمريكية بين الفترة 1973- 1977.

[2] نفس المرجع.

[3] Fisher,R. and Ury, W., "**Getting to yes: Negotion Agreement Without Giving In**", NewYork: Penguin Books, 1983, p: 96.

[4] نفس المرجع.

الحصول على جواب فوري محدد، أما في حالة الثقافات التي تفضل الاتصال المباشر مثل الثقافة الألمانية فإن الأسلوب مباشر وواضح بالتصريح لا بالتلميح[1].

الحساسية للوقت: مرتفعة أم منخفضة؟

تختلف الثقافات في تعاملها مع موضوع الوقت فبعضها يهتم اهتماماً كبيراً بالوقت والبعض الآخر لا يبالي بذهابه، فالذين يعتبرون أن هدف المفاوضات إبرام عقد محدد يهتمون كثيراً بالوقت لأنه يمثل لهم المال؛ فالألمان والأمريكيون يلتزمون بالوقت ويحافظون عليه من الضياع، أما الذين ينشدون إقامة علاقة فإنهم يستثمرونه في التعرف على بعضهم البعض تمهيداً لهذه العلاقة، فالمكسيكيون يأتون متأخرين، واليابانيون يتفاوضون ببطء، وقد يعتبر هؤلاء تقصير وقت المفاوضات هو محاولة لإخفاء شيء معين أو مؤشر لعدم سلامة نوايا الطرف الآخر، مما يؤثر على الثقة بين الجانبين، لذلك يجب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند التخطيط لمواعيد جلسات التفاوض[2].

يرى الباحث أن إسقاط ما تم ذكره -والذي يتعلق بالثقافة التفاوضية- على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، يقود إلى أن ثقافة كِلا الطرفين كانت هي المسيطرة على العملية التفاوضية، فالمفاوض الفلسطيني لم يهتم كثيراً بالتفاصيل بمقدار تركيزه على الكليات، بينما ركَّز المفاوض الإسرائيلي بناءً على ثقافته التفاوضية القائمة على الانشغال بالتفاصيل والابتعاد عن الكليات، وبالتالي استطاع بذلك أن يلغي الكليات الفلسطينية بالذهاب إلى التفاصيل وتفاصيل التفاصيل وتارة أخرى بجدولة التفاصيل.

---

[1] الأقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، ص ص 271- 284 مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع، ص ص 287- 289.

المبحث الثالث

المناهج والاستراتيجيات التفاوضية

المطلب الأول: منهج المصلحة المشتركة ويحتوي هذا المنهج على ثلاث استراتيجيات

أولاً: إستراتيجية التكامل

تعتمد هذه الإستراتيجية على تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض ومساعدة كل منهما للآخر بكافة الطرق المتاحة، وقد يلجأ الطرفان عند الاختلاف في وجهات النظر إلى تشكيل مجموعات فردية لمعالجة هذا الاختلاف، بعيداً عن مائدة المفاوضات وبعد تسويته يعودون إلى التفاوض،[1] وقد تصل العلاقة بين طرفي التفاوض في هذه الإستراتيجية إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملاً للآخر في كل شيء، بل قد يصل الأمر إلى أنهما يصبحان شخصاً واحداً مندمج المصالح والفوائد والكيان القانوني أحياناً، كل ذلك يهدف إلى تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام كل منهما[2].

ثانياً: إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة وتطوير التعاون الحالي

تقوم هذه الإستراتيجية التفاوضية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا، من خلال العمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض، وتوثيق أوجه التعاون بينهما والارتقاء بدرجته، ويمكن الشروع بتنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال توسيع مجالات التعاون بالوصول إلى قناعة من قبل الطرفين المتفاوضين بمد مجال التعاون إلى مجالات جديدة، لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل، وذلك من خلال التفهم المشترك والاتفاق في الرأي ومن ثم تنفيذ المنفعة المشتركة واقتسام العائد سوياً[3].

---

[1] الهزايمه، علي، محمود، محمد عوض، **المدخل إلى فن المفاوضات**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر، 2006، ص45.

[2] نفس المرجع، ص 56.

[3] فتحي، محمد، **التفاوض مهارات ومفاهيم**، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2004، ص ص 38-39.

ثالثاً: إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمدِّه إلى مجالات جديدة

ترتكز هذه الإستراتيجية على الواقع التاريخي الطويل بين الأطراف المتفاوضة، من حيث التعاون القائم بينهما وتعدد وسائله وتعدد مراحله، وفقاً للظروف والمتغيرات التي مر بها، ووفقاً لقدرات وطاقات كل منهما، ويمكن تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال توسيع نطاق التعاون بمدِّه إلى مجال زمني جديد أو إلى مجال مكاني جديد، وذلك حسب الحاجات التفاوضية للأطراف، ولكن المماطلة والخداع والتسويف لا يأتي ضمن هذه الإستراتيجية التي تعتمد في الأساس على الثقة المتبادلة والتعاون الايجابي[1].

المطلب الثاني: منهج الصراع

يتميز منهج الصراع في أنه يُستَخدم عندما تكون العلاقات بين طرفيه عدائية، تصارعية، تنافسية، لأن هذا النوع من التفاوض يحدث في حال عدم وجود تكافؤ بين الطرفين، فأحدهما يملك القوة ويستطيع فرض شروطه، والآخر ضعيف يبحث عن أوراق قوة، كما أن الممارسين لهذا المنهج في عملية التفاوض يمارسونه عادةً بصورة سرية، حيث أنهم يُظهرون الرغبة في التوصل إلى حلول عادلة بصفتهم شركاء، وفي الحقيقة أنهم يعتمدون في هذا المنهج على التمويه والخداع كأدوات للوصول إلى أهدافهم حيث يحتوي هذا المنهج على سبع استراتيجيات تستخدم من قبل المفاوضين حسب الحالة والموقف.[2]

---

[1] الطرق المؤدية إلى التعليم العالي:استراتيجيات التفاوض، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2010/10/7، انظر الرابط:
http://www.pathways.cu.edu.eg/subpages/downloads/Negotiation- Ar_Chapter2.pdf

[2] خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض، المعهد العربي للتخطيط، 2010/6/11، انظر الرابط:
http://www.arab- api.org/course33/c33_5.htm

أولاً: إستراتيجية الإنهاك

تعمل هذه الإستراتيجية على محاولة استنزاف وقت الطرف الآخر والعمل على إنهاكه، من خلال إطالة أمد التفاوض لأبعد أجل ممكن لكي لا يتم التوصل إلاَّ إلى نتائج ثانوية غير جوهرية، وذلك من خلال عدة تكتيكات منها:

أ - مناقشة مبدأ التفاوض ذاته ومدى إمكانية استخدامه للوصول إلى اتفاق.

ب - الاجتماع والتفاوض في عدة جولات حول التوقيت المناسب والمكان المناسب لعقد اجتماعات التفاوض والمواضيع التي سيتم تناولها.

كما تعمل هذه الإستراتيجية على استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أقصى درجة ممكنة وذلك من خلال شَغلِه بالأمور الثانوية للقضية التي لا تؤثر بجوهرها التفاوضي مثل:

أ - افتعال مشاكل قانونية تؤدي إلى استنزاف طاقات وتخصصات الطرف الآخر.

ب - تغليب الاهتمام بالنواحي الفنية المتشعبة والتي تحتاج إلى جهد كبير لِحَلِّها.

وتحاول هذه الإستراتيجية أيضاً استنزاف الطرف الآخر من الناحية المادية من خلال زيادة إنفاقه أثناء عملية التفاوض، وتضييع الفرص الاقتصادية البديلة التي كان سوف يحصل عليها الطاقم المفاوض لو لم يكن مشغولاً في التفاوض[1].

ثانياً: إستراتيجية التشتيت (التفتيت)

وتقوم هذه الإستراتيجية على إيجاد نقاط الضعف والقوة للمفاوضين والتركيز عليها، وجمع معلومات حول توجهاتهم وانتماءاتهم وعقائدهم واهتماماتهم، والمستوى العلمي والاجتماعي لهم، وبناءً على هذه المعلومات يقومون بتقسيمهم إلى طبقات مختلفة ليسهل عليهم تفتيت الفريق وخلق صراعات ونقاط اختلاف فيما بينهم، ومحاولة تشتيت جهودهم. تستخدم هذه الإستراتيجية عند التعرض لضغط تفاوضي كبير من قبل الطرف الآخر[2].

---

[1] فتحي، محمد، **التفاوض مهارات ومفاهيم**، ص ص 40- 41 مرجع سبق ذكره.

[2] عبد المزيد، هاني، استراتيجيات التفاوض، أيادينا للمشروعات والأعمال 2010/6/12، انظر الرابط: http://ayadina.kenanaonline.com/topics/57514/posts/83931

ثالثاً: إستراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع)

بما أن العملية التفاوضية تعد عملية عقلية ذكية، لذا فإن هذه الإستراتيجية تقوم على محاولة السيطرة على جلسات التفاوض من خلال:

أ - تقديم مبادرات تفاوضية أو تعديل المبادرات الحالية حسب ما تقتضيه التغيرات الجارية على أرض الواقع.

ب - العمل على دفع الطرف الثاني إلى التعامل مع المبادرة التي قدمها الطرف الأول، وإتِّباع الخطوات التي تم تحديدها من قبل الطرف الأول وبذلك يسهل السيطرة عليه[1].

رابعاً: إستراتيجية الدحر(الغزو المنظم)

تستخدم هذه الإستراتيجية في الحالة التي يكون فيها نقص في المعلومات، وركيزتها الأساسية أن التفاوض يتم بشكل متدرج، وذلك بتجزئة الموضوع إلى عدة أجزاء، والبدء بالتفاوض التمهيدي؛ وذلك ليتاح جمع المعلومات لامتلاك الأوراق التفاوضية القوية[2].

خامساً: إستراتيجية التدمير الذاتي (الانتحار)

ويكون في هذه الإستراتيجية للطرف التفاوضي إحدى الخيارين التاليين:

أ - اعتبار ما يمكن تحقيقه هو الهدف النهائي وعدم رفع سقف الطموحات والتوقعات كثيراً.

ب - محاولة إيجاد سبل ووسائل لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه حالياً في المستقبل.

ويتم ذلك من خلال عدة تكتيكات مثل، الانسحاب الهادئ، الكر والفر، الأمر الواقع، تحويل النظر عن القضايا الرئيسية لقضايا فرعية وادعاء العجز[3].

---

[1] جلال، احمد فهمي، **مهارات التفاوض**، القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2007، ص ص 19-20.

[2] نفس المرجع، ص 20.

[3] مرجع سبق ذكره، استراتيجيات التفاوض، 2010/8/3 انظر الرابط:
http://ayadina.kenanaonline.com/topics/57514/posts/83931

سادساً: إستراتيجية الاختراق

تعتمد هذه الإستراتيجية على عدم المواجهة المباشرة مع الخصم، بل على عكس ذلك يجب أن يشعر الخصم أنه شريك، و أن يتم العمل على تشجيعه على تطبيق الاقتراحات التي يكون قد اقترحتها ولكن بطريقة غير مباشرة حيث أنهم يصلون إليه بأنفسهم وما عليك إلا التشجيع وفتح الخيارات أمامهم.[1]

سابعاً: إستراتيجية التدرج/ سلامي (SALAMI)

إن تسمية هذه الإستراتيجية أُخذت من معنى قطع اللحم الرقيقة، ويمكن أن نطلق على هذه الإستراتيجية اسم(التدرج خطوة خطوة)، حيث أنها تقضي بالتحرك التدريجي من جانب المفاوض في التعامل مع أهدافه التفاوضية، وذلك خلال فترة زمنية طويلة، وبالطبع سيكون هناك مقاومة من الطرف الآخر، ولكنها تكون بدرجة أقل بسبب التدرج وتتميز هذه الإستراتيجية بأنها لا تسعى إلى التوصل لحل الصراع دفعة واحدة وبسرعة، ولكنها تحتاج إلى وقت طويل، وتهدف إلى التوصل للحل عن طريق عزل القضايا عن بعضها ومناقشتها تدريجياً، ومن ثم الوصول إلى اتفاقيات مبدئية بشأنها؛ في ظاهرها تحرص هذه الإستراتيجية على وجود الترابط بين أجزاء القضية، وفي باطنها تتبع مبدأ الفصل في مناقشة القضايا وتفصيلاتها كل على حده. فلقد اتبع (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هذه الإستراتيجية في غالبية المفاوضات التي أدارها، خصوصًا في المنطقة العربية[2].

ويضيف (كيفن كين) قائلاً: "إن عملية التفاوض التي تشبه تقطيع اللحم إلى شرائح رفيعة، هي عملية قد يلجأ إليها المفاوض عندما يفشل في الحصول على كل شيء دفعة واحدة فهو يريدك أن تعطيه الأمور شيئاً صغيراً فشيئاً آخر دون أن تشعر وأن توافق على الأمور

---

[1] مرجع سبق ذكره، دروس في علم التفاوض، 2010/10/6 انظر الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/209.htm

[2] العطار، محمد، إستراتيجية التدرج والربط، موقع المدربون المحترفون، 2010/11/4، انظر الرابط:
http://forum.illaftrain.co.uk/t7492

بنفس الطريقة، وأن التفاوض حول كل بند أو قضية بشكل منفصل قد يجعلك مُجبَراً على تقديم التنازلات في كل نقطة وموضوع، وفي المراحل النهائية لا يتبقى لك ما تساوم عليه، وفي هذه المرحلة لا يكون أمامك فعلياً إلا التنازلات، وتلقى النقد من زملائك ومن فوَّضك للتفاوض"[1].

[1] إستراتيجية التفاوض خطوة خطوة، موقع مفكرة الإسلام، 2010/12/16، انظر الرابط:
http://www.islammemo.cc/2009/12/13/91846.html

المبحث الرابع

الصراع

تُعد ظاهرة الصراع من الظواهر المعقدة والمتشابكة، وهي ذات أبعاد متعددة، يُمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، حيث يعود أصل الصراع إلى نشأة الإنسان الأولى. حيث ترجع أصول الطبيعة المعقدة والمتشابكة للصراع إلى مصادر متعددة؛ منها ما يعود إلى تعدد أبعاد الظاهرة الصراعية ذاتها، ومنها ما يتعلق بتداخل مسبباتها ومصادرها من جانب؛ بالإضافة إلى تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة من جانب آخر، هذا فضلاً عن التفاوت في مستويات هذه الظاهرة من حيث المدى أو الكثافة والعنف، وتميزها بالاعتماد المتبادل بين أصولها ومظاهرها[1].

لقد عُرِّف الصراع من قبل دائرة المعارف الأمريكية بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"[2]. أما في بعده السياسي، فإن الصراع "يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني".[3] وفي بعده الاجتماعي فإن الصراع إنما يمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلاً ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم"[4]. أما فيما يتعلق بالبعد الأنثربولوجى للصراع، فإن الصراع ينشأ كنتيجة مباشرة للتنافس بين طرفين على الأقل؛ وقد يكون أحد الأطراف مجتمع أو أمة معينة و يرتبط الصراع

---

[1] مقلد، إسماعيل صبرى، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: جامعة الكويــت، 1982 ص 213.

[2] Gerolier "**The Encyclopedia Americana International Edition**, " Danbury , Connecticut: Incorporated , 1992:P 537.

[3] Robert North "**Conflict: Political Aspects** " in IESS , 1968: P.228 .

[4] Lewis A. Coser, "**Conflict: Social Aspects** ", in IESS, 1968 pp.232- 233.

بالرغبات أو الأهداف غير المتوافقة، والتي تتميز بقدر من الاستمرارية والديمومة، أو التي تنشأ نتيجة لمسببات وقتية أو لحظية. وبوجه عام، فإن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه باعتباره ظاهرة متطورة باستمرار[1]، فالمفهوم العام للصراع "يقترح موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالِماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر"[2].

أما مُتغير الإرادة عند أطراف الصراع، فإنه يمثل أساساً محورياً في تعريف الصراع لدى اتجاه آخر من كتاب الأدبيات السياسية ومن ثم يتم النظر إلى مفهوم الصراع باعتبار أنه في جوهره تنازع للإرادات، ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه، وفى تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدى بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها[3].

المطلب الأول: طبيعة الصراع

إن البعد السلبي للصراع من السهل إدراكه، وذلك لما له علاقة مباشرة بالسيطرة والتحكم من قبل طرف قوي على آخر ضعيف، ومحاولة استغلاله وتحقيق المكاسب على حساب خسارته، أما البعد الإيجابي للصراع إنما يؤدي بوجه عام إلى المساهمة في إقامة وتطوير الاتصالات بين الأطراف المتصارعة لحل المشكلات، وزيادة التبادل الإيجابي المشترك بين الأطراف[4]. أي أن الصراع في بعض أبعاده يمثل "عنصراً خلاقاً في العلاقات الإنسانية: فهو

---

[1] المنهج الإحصائي والانثربولوجي، منتدى معمري للعلوم، 2011/1/26، انظر الرابط:
http://maamri- ilm2010.yoo7.com/t2057- topic

[2] الساعدي، إبراهيم، نظرية الصراع الاجتماعي، الانثربولوجيون والاجتماعيون العرب،2011/2/2 انظر الرابط:
http://forum.facsetif.com/index.php?page=download&subject=1&id=432

[3] المشاط، عبد المنعم، خليفة، ماهر **تحليل وحل الصراعات: الإطار النظري**، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1995، ص 135.

[4] اذرشب، محمد علي، تواصل حوار الحضارات: مقدمة فكرية، 2011/1/26، انظر الرابط:
http://www.azarshab.com/Default.asp?Page=ViewData&Dir=HavarAlhezarat01&File=20

يمثل وسيلة للتغير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية، والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات"[1].

وفى هذا الاتجاه، فإنه يمكن التأكيد على أن الصراع من سمات الحياة والتفاعلات الإنسانية والعلاقات الدولية، فالطبيعة الهدامة ليست جانباً حتمياً في الصراع، كما أن أطراف الصراع هم الذين يختاروا طبيعة العلاقة بينهم، إما تكون علاقات يغلب عليها طابع الصراع، وفيها يكون تحقيق فائدة لأحد الأطراف خسارة للطرف للآخر، أو علاقة تبادلية للوسائل والأهداف تكون المنفعة للطرفين[2]. على ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن للصراع بعض الوظائف الهامة التي تتيح للأطراف تحويله من صراع مدمر إلى صراع إيجابي، له دوره ووظيفته كأداة فعالة في تحقيق أهداف الأطراف المشتركة في الصراع[3].

المطلب الثاني: مفهوم الصراع والمفاهيم الأخرى

هناك بعض المفاهيم الأخرى التي ترتبط بمفهوم الصراع، مثل الاختلافات، وعدم الاتفاق، والمشكلة، ومع تميز هذه المفاهيم عن مفهوم الصراع إلا أنها تتسم بوجه عام بتواضع مضمونها الصراعي مقارنة بمفهوم الصراع، فالاختلافات هي أمر عادي يحصل في الحياة العادية، بل ويضيف إليها حيوية وفعالية فعادةً ما تكون الاختلافات ظاهرة للصراع وليس سبباً له[4]. أما عدم الاتفاق فإنما يحدث عندما يعبر الأطراف عن أولوياتهم مقارنة بأولويات الآخرين. أما المشكلة فتحدث عندما يسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف بعض النتائج غير المرضية لأحد

---

[1] بدوي، محمد منير، ***مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع*** **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد الثالث 1997م، ص ص 40 -46.

[2] نفس المرجع.

[3] Deborah & Kolb(eds). “ **Introduction: the Dialectics of Disputing**” in their edited “Hidden Conflict in Organization, 1992: 1- 31, p.11

[4] الفرق بين الخلاف والاختلاف، منتديات الأصدقاء العرب، 2011/1/26، انظر الرابط:
http://www.arbfriend.com/vb/t8450.html

الأطراف، وغالباً ما تكون المشكلة مكلفة، وتعمل على زيادة حدَّة الصراع، مع العلم أن بوسع الأطراف تجنبها[1].

أما النزاع فقد تم تعريفه بأنه "تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية"[2]. يدور النزاع حول شيء، أو مع طرف من الأطراف، ويمكن أن يمتد النزاع لفترات طويلة. على ضوء ذلك، فإن النزاع يشير إذاً إلى موقف صراعي تواجه أطرافه أحد موقفين أحدهما قابل للمناقشة وللتفاوض، بينما الآخر غير قابل للتفاوض. إذاً فإن مفهوم النزاع يختلف عن مفهوم الصراع فالأول يشير إلى درجة أقل حدَّة وأقل شمولاً، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه بطريقة أسهل من الصراع[3].

المطلب الثالث: أسباب الصراع وجذوره

هناك أسباب كثيرة تعمل على تشكيل الصراع لهذه الأسباب أبعاد مختلفة تؤثر في الصراع فالبعد الاجتماعي للصراع الذي يتعلق بالقيم يمكن تعريفه بأنه "نضال أو كفاح حول القيم، أو المطالب المتعلقة بالوضع أو المكانة، أو القوة، أو الموارد النادرة، والتي يكون هدف الأطراف المتصارعة فيها ممتداً إلى تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم، إضافة إلى كسب، وتحقيق القيم المرغوبة"[4].

أما البعد الأنثربولوجي - وبما يمثله من تطور وتفاعلات إنسانية إنما يشكل بدوره أحد الأبعاد الهامة للصراع من المنظور الاجتماعي، أما المتغير الأيديولوجي بصفته أحد عناصر المدخل الاجتماعي، فإنه يشير إلى الاختلاف في الرؤى الأيديولوجية ونتائجها، والتي تجعل الوصول إلى تسوية أمر غاية في الصعوبة، كما أن هناك أيضاً بعض الأبعاد النفسية التي ترتبط

---

[1] المشكلة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/1/26، انظر الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9

[2] عليوة، السيد، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص 256.

[3] بين النزاع والصراع: الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، 2011/1/26، انظر الرابط:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=476693&issueno=10805

[4] نظرية الصراع: أصولها الفكرية واهم روادها والنقد الموجه لها، ملتقى الاجتماعيين، 2011/1/26، انظر الرابط:
http://www.socialar.com/vb/showthred.php?t=4819

بالاختلافات الأيديولوجية، الأمر الذي يمكن أن يؤدى إلى تعقيد الموقف الصراعي وصعوبة التوصل إلى حلول ممكنة في ظل غياب الفهم الصحيح للبعد الاجتماعي للموقف[1].

أنواع الصراع

تتنوع التقسيمات المختلفة للتمييز بين الصراعات بتعدد المعايير أو المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين وفى هذا الصدد، يمكن الإشارة فيما يلي إلى مجموعة من معايير التمييز بين الأنواع المختلفة للصراعات. فمن المنظور المتعلق بمصدر الصراع تقسم الصراعات إلى صراعات العلاقات، وصراعات المصالح، وصراعات الهياكل، وصراعات القيم. كذلك فإن درجة ظهور الصراع يتم على أساسها التمييز بين الصراع العلني والصراع الكامن والمستتر، والصراعات المقهورة أو المقموعة[2].

إضافة إلى ذلك فهناك أيضاً موضوع الصراع، وعلى ضوئه يتم التمييز بين صراع سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، ...الخ أما المتغير الخاص بأطراف الصراع، فعادةً ما يستخدم في تقسيم الصراعات إلى ثنائية ومتعددة. وأخيراً، فهناك درجة العنف المرتبطة بالصراع والتي يتم على أساسها التمييز بين الصراعات العنيفة، والأخرى غير العنيفة[3].

أنواع الصراع طبقاً لمسبباته:

باستخدام مفهوم دائرة الصراع، فإن أنواع الصراع طِبقاً لمسبباته يمكن التمييز فيها بين المجموعات السبع الرئيسية التالية:

أولاً: صراعات المصالح

كما كتب الدكتور صائب عريقات في كتابه الحياة مفاوضات "إن الحروب تعددت أسبابها ولكن المصالح تبقى أساس أي صراع"[4]، فالمصالح تمثل المحور الرئيسي في هذا النوع من

---

[1] فتحي، محمد، **التفاوض مهارات ومفاهيم**، ص ص 40- 41 مرجع سبق ذكره.

[2] George A. Lopez & Michael s. Stole, " **International Relations: Contemporary Theroy and practice** ", Washington D. c., Congressional Quartery, 1989: 228

[3] أنواع الصراع ومفهومه، الجزيرة، 2011/1/22، انظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9085D544- 2D2D- 475C- AC8C-6A6BA339F148.htm

[4] صائب عريقات يكتب الحياة مفاوضات، شبكة الإعلام العربية، 2010/9/9، انظر الرابط:
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=157711&pg=39

الصراعات. ويرى (دروكمان) أن صراع المصالح إنما يشير إلى "اختلاف أو اضطراب في النتائج المفضلة للذات أو النفس وللآخرين"[1] والصراع حول المصالح غالباً ما يحدث عندما يتبنى طرف أو أكثر من أطرافه موقفاً يسمح بحل واحد لمواجهة حاجاتهم ففي سبيل إشباع حاجتها يحدث أن يعتقد طرف الموقف الصراعي أنه تجب التضحية بمصالح الآخرين[2].

تتميز صراعات المصالح بتداخل أسسها فغالباً ما تتمحور حول قضايا موضوعية كالنقود والوقت و الثروات، أو موضوعات إجرائية كطريقة الوصول لحل الصراع، أو حول الثقة، العدالة، الرغبة في المشاركة، ويزداد الصراع تعقيداً عندما تكون منافع طرف على حساب الطرف الآخر، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتعبير ربح/خسارة (Zero- Sum)، أما الحالة الأخرى فتتمثل في تساوي المنافع للطرفين، والتي يطلق عليها بتعبير ربح/ ربح Positive- (Sum) وهناك أيضاً نموذجاً آخر بين هذين النموذجين، يطلق عليه النموذج المختلط Mixed– Motives[3].

وبوجه عام، فإن صراعات المصالح عادة ما يمكن إنهائها بطرق عدَّة، حيث يتطلب حلها أن يتم مناقشة الأطراف المعنية عدداً كبيراً وهاماً من مصالحها المشتركة، وأن يحاولوا التوصل إلى تقاطعات مشتركة فيما بينهم؛ وهكذا، فإن هذا النوع من الصراعات تُسببه الحاجات غير المتوافقة حول المصالح سواء كانت تلك الحاجات أو المصالح حقيقية أو متصورة، كما أن حلَّه يكون بطرق عدَّة تتبلور في جوهرها حول كيفية إحداث تغيير في العملية الذهنية أو العقلية لأطراف الموقف الصراعي، وبما يساعد على التوصل إلى اتفاق فيما بينهم[4].

---

[1] نفس المرجع ص ص 260 -263.

[2] عليوة، السيد، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**، ص ص 240 - 256، مرجع سبق ذكره.

[3] بدوي، محمد منير، **مفهوم الصراع** ، ص ص 73 -74 مرجع سبق ذكره.

[4] صراع المصالح والحقوق، منتدى الاقتصاد، 2011/1/3، انظر الرابط:
http://news.maktoob.com/forum/news4965/

ثانياً: الصراع الاقتصادي

انقسمت نظريات الصراع السياسي حول المُسبب الرئيسي للصراع فذهبت النظرية الماركسية إلى الاعتقاد بأن سبب الصراع يرجع إلى عامل واحد وهو الاقتصاد، والذي يتمثل في شكل الإنتاج وطريقة التوزيع؛ بمعنى أن هناك تناقضاً حاصلاً بين القوى الإنتاجية في المجتمع وعلاقات الإنتاج، وسبب هذا التناقض أن قوى الإنتاج تتطور بصورة مستمرة وتبقى طرق التوزيع على حالها، من هنا تبدأ الفجوة في الاتساع بينهما إذا لم يتم إعادة تشكيل طريقة توزيع جديدة تتناسب مع التطور الذي حصل في القوى الإنتاجية، لأن المجتمع عبارة عن طبقات لها مصالح مختلفة، فقد تعمل طبقة معينة كانت مستفيدة من طريقة التوزيع السابقة جاهدة للمحافظة على الطرق القديمة في التوزيع، من هنا ينشأ الصراع في المجتمع، هكذا تفهم النظرية الماركسية العامل الاقتصادي وتصفه بأنه اليد الخفية التي تتحكم بدولاب الحياة و تتسبب في الصراع السياسي[1] وقد عبر (كوستانيوف) عن ذلك بقوله "ينبغي البحث عن منبع الأفكار الاجتماعية والسياسية والحقوقية والدينية في الاقتصاد قبل كل شيء"[2].

ثالثاً: الصراع الأيدلوجي

يتميز الصراع الأيدلوجي بالصبغة غير العلمية، لأن المحرك الأساسي لها أيدلوجي يعتمد على الأفكار والآراء السياسية والقانونية والأخلاقية والدينية التي يتبناها الأفراد داخل طبقة اجتماعية معينة، والتي تتشكل داخل أي مجتمع نتيجة الحراك السياسي فيه، فإذاً هي "رؤية مُعيَّنة للواقع أفرزتها شريحة مُعيَّنة في سياق مُحدَّد، ولما كانت الشرائحُ الاجتماعيَّة مُتغايرة في رؤيتها للواقع وتقويمها له بسبب اختلاف مصالحها، والموقع الذي تحتله في الهرم الاجتماعي والإنتاجي، يصبح من الطبيعي أن يكونَ لدينا مجموعة من الرؤى المتنابذة المتجاورة لا رؤية واحدة في بنية الوعي الاجتماعي لمجتمع ما، أي يتوافرُ لدينا مجموعة من الأيديولوجيات، وكل

---

[1] رسلان، احمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي**، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص ص 58 -65.

[2] نفس المرجع.

واحدة من هذه الأيديولوجيات تملك الحق في أن تزعُمَ للعالم أنَّ رؤيتها للواقع أكثر علميَّة من غيرها، وأكثر فهماً له، وامتلاكاً لقوانينه الموضوعية من الأيديولوجيات الأخرى"[1].

تتميز الأيدلوجية بأنها ذات حراك سياسي مستمر، وذلك بسبب التغيير السريع في المضامين الأيدلوجية، وهي ذات طبيعية بيئية وتنظيمية، فالطفل الكاثوليكي ينتمي عادة إلى أب كاثوليكي والطفل المسلم إلى أب مسلم، وهي أيضاً ظاهرة قيمية تعتمد بشكل أساسي على المعتقدات فلا نستطيع أن نتوصل لأسباب انتشار أو اندثار أيدلوجية معينة، حيث تعتمد قوة الأيدلوجية وسرعة انتشارها على كثافة وجاذبية هذه الايدولوجيا[2].

رابعاً: الصراعات البنيوية أو الهيكلية

ويحدث هذا النوع من الصراعات بسبب نماذج القهر في العلاقات الإنسانية، ومن ثم، فإنها تتعلق بتأثير تلك الأبنية والهياكل الاجتماعية على الصراعات، ودور الصراع في التأثير عليه أيضاً. وبوجه عام، فإن نماذج هذه التأثيرات عادة ما تشكلها قوى خارجية عن أطراف الصراع، فالموارد الطبيعية المحدودة، والقيود الجغرافية (كالبعد أو القرب على سبيل المثال) الوقت (من حيث كونه محددا أو متسعا)، الأبنية التنظيمية، وما شابه ذلك من متغيرات غالباً ما تدفع نحو الصراع، أو تمهد باتجاه السلوك الصراعي، كذلك فإن تأثير تلك القوى إنما يختلف من مجتمع إلى آخر طبقاً لبنية أو هيكل الجماعة أو طبيعة المجتمع نفسه[3].

خامساً: الصراعات الأنتولوجية

وهى الصراعات التي ترتبط بالقيم، وتسببها المعتقدات القِيميَّة أو النظم العقدية المتصورة أو الفعلية، وذلك لعدم توافقها، ولما كانت القيم عبارة عن معتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم، تشرح ما هو جيد أو سيئ ، صواب أو خطأ، عادل أو ظالم، فإنه ينبغي

[1] صالح، ياسين الحاج، حول مفهوم الايدولوجيا وإحالاته، 2010/6/28، انظر الرابط:
http://abunawar66.maktoobblog.com

[2] رسلان، احمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي**، ص ص 156 -160 مرجع سبق ذكره.

[3] هيكلية نظرية الصراع، مدونات، 2011/3/17، انظر الرابط:
http://targetedoutrage.blogspot.com/2005/09/structural-theory-of-conflict.html

الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل صراعاً، فالأفراد يمكنهم العيش معاً في انسجام مع وجود نظم قِيَمية مختلفة. بينما الصراعات القِيميَّة تثار عندما يحاول أحد أطراف الصراع فرض مجموعة محددة من القيم على غيره من الأطراف، أو عندما يدعو إلى إتباع نظام قيمي محدد لا يسمح بالاختلافات العقدية[1]، والصراع (الانتلوجي) بشكل عام هو"ذلك الصراع الذي تكون مكوناته قضايا غير قابلة للتفاوض، كونها تتعلق بحاجات الإنسان الأساسية، والتي لا يمكن أن تقبل الحلول الوسط، كالهوية والأمن والوحدة"[2].

سادساً: الصراع الدولي

إن المستوى الدولي من الصراعات الذي اتسع نطاقه عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تُيَسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تُقدم البدائل المختلفة التي يمكن من خلالها التحكم في الظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها[3]. وفى هذا المجال، فإن هذه الجهود العلمية قد أسفرت عن تراث غنى وأصيل من النظريات والتفسيرات، ولعل من بينها نظريات المعرفة العقلانية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار، والاتصالات، والنظم، وغيرها كثير من النظريات المفسرة للصراع في أبعاده المختلفة: النفسية، البيولوجية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومؤخراً البيئية والحضارية..الخ[4].

---

[1] رسلان، احمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي**، ص 72 مرجع سبق ذكره.

[2] نعيرات، رائد، النتائج العملية للمفاوضات وآفاق عملية السلام، موقع جامعة النجاح الوطنية، 2011/2/3 انظر الرابط:

http://blogs.najah.edu/staff/emp- 2402/article/article- 4

[3] الصراع الدولي، موقع احمد الخطواني، 2010/6/27، انظر الرابط:

http://siyasa1.blogspot.com/2009/12/blog- post_05.html

[4] الصراع الدولي بين مهارة المساومة وبناء التحالفات، موقع مدارك، 2010/6/27، انظر الرابط:

http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183485401219 &pagename=Zone- Arabic- MDarik/MDALayout

سابعاً: الصراع حسب النظرية الغربية المعاصرة

يرجع الغربيون المعاصرون ظاهرة الصراع السياسي إلى عدم التكافؤ بين حاجات البشر وبين ما توفره لهم الطبيعة من ثروات، ويطلقون على هذه الظاهرة " ظاهرة العوز" فهم يعتقدون أن الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجغرافية وغيرها من الفوارق ليست السبب الرئيسي في الصراع السياسي، وإنما يكمن السبب الرئيسي بأن الطبيعة لا توفر الموارد الطبيعية للإنسان على قدر حاجته، ولو أنها وفرت له ما يحتاجه لما كان هناك أي صراع،[1] وقد عبر (موريس دوفرجيه)* عن ذلك بقوله "إن كل إنسان في مجتمع تقل خيراته عن حاجات أفراده يحاول أن يحصل لنفسه على أكبر قسط من الامتياز على غيره والسلطة وسيلة ناجحة للظفر بذلك"[2].

المطلب الرابع: أشكال الصراع

تأخذ ظاهرة الصراع الدولي الأشكال التالية:

الحرب**:** يحدث هذا الشكل من أشكال الصراع بعد فقدان أطراف الصراع نمط التفاعل الايجابي، وذلك بتطور الوضع القائم وخروجه الأمر عن السيطرة حيث يصبح كل فعل له ردة فعل أقوى منه، إلى أن يصل الأمر إلى الحروب بكافة أشكالها بما فيها الحروب النووية التي ما إن بدأت لا يمكن التنبؤ بنهايتها[3].

المناظرات**:** في هذا الشكل من الصراع تعمل الأطراف المتصارعة على محاولة تغيير التصورات والدوافع والحوافز، وتقدم هذه المناظرات صورة تحليلية للتهديدات المحتملة

---

[1] القبانجي، صدر الدين، عوامل الصراع السياسي، مركز النور، 2010/6/27 انظر الرابط:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=24048

*موريس دوفرجيه: احد ابرز علماء الاجتماع المعاصرين.

[2] نفس المرجع.

[3] الحرب مرض الإنسانية، شبكة النبأ المعلوماتية، 2010/6/22، انظر الرابط:
http://www.annabaa.org/nbanews/67/066.htm

والدفاعات الممكنة والوعود المستقبلية ضمن استراتيجيات فعالة لطرفي الصراع، وقدمت مثالاً على ذلك المناظرة العالمية بين الشيوعية والرأسمالية[1].

المباريات: يكون المحدد الرئيسي في هذا الشكل من أشكال الصراع هو إتباع استراتيجيات رشيدة وفعالة من قبل أطراف الصراع في المراحل المختلفة له، ويعتمد تحليل المباريات بشكل أساسي على أربعة عناصر[2]:

أ - اللاعبين: حيث يقوم اللاعبون باتخاذ القرارات المستقلة في المباريات.

ب - القواعد: هي التي تتيح للاعبين الخيارات المتاحة وتحدد أيضاً الكيفية التي يمكن فيها استخدام الموارد المتاحة في المباريات بصورة فعالة.

ت - الإستراتيجية: وهي التي يتحرك اللاعب من خلالها تحركاً مضاداً لحركة الخصم.

ث - النتيجة: وهي المحصلة النهائية التي يحصل عليها اللاعبون لإتباعهم استراتيجيات معينة.

ويمكن تقسيم المباريات حسب محصلتها إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: المباراة الصفرية: حيث أن النتيجة النهائية لهذا النوع من المباريات هي صفر، لأن مكاسب الطرف الأول هي عبارة عن خسائر للطرف الثاني، فهي إذاً حالة صراع صفرية غير قابلة للحل العادل والدائم لأن كل طرف يسعى لتحقيق المكاسب على حساب الطرف الآخر، وليس أمامهم إلا تحقيق أحسن الأسوأ أو أسوأ الأحسن[3].

ثانياً: المباراة غير الصفرية: بعكس المباراة الصفرية التي تفترض صراع دائم بين الأطراف فإن المباراة غير الصفرية تفترض أن هناك تعاون مشترك بين الأطراف لأنهم يربحون ويخسرون معاً، فلا يكون مكسب أحد الأطراف على حساب خسارة الطرف الآخر[4].

ثالثاً: المباريات المتغيرة: وهي "مباراة يجبر من خلالها اللاعب الصفري أن يلعب مباراة غير صفرية يكسب منها الطرفان"[5].

---

[1] هاشم، حامد احمد مرسي، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 7.

[2] نفس المرجع، ص 8.

[3] عبد الرحمن، بن تومي، تحليل النزاعات الدولية، قسم العلوم القانونية، 2011/2/15، انظر الرابط:
http://www.dzworld.net/vb/archive/index.php/t- 63261.html

[4] الصفار، حسن، مهارات التفاوض والحوار، 2010/6/22، انظر الرابط:
=http://www.saffar.org/?act=artc&id=805&print

[5] وجيه، حسن محمد، **الدبلوماسية العربية وإدارة فجوة التفاوض** 2010/6/22، انظر الرابط:
http://hassanwageih.com/modules.php?name=News&file=article&sid=74

المبحث الخامس

تحليل الصراع العربي الإسرائيلي

سنحاول في هذا المبحث تحليل الصراع العربي الإسرائيلي مع التركيز على الشق الفلسطيني، من خلال الوقوف على طبيعة الصراع وأهم التغيرات التي حدثت في البيئة الداخلية والخارجية لهذا الصراع وأهم التحولات التي شهدها وذلك في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسوف نقوم بمناقشة وتحليل الصراع من حيث طبيعة وبنيته وأهم محدداته وامتداداته الإقليمية والدولية، بهدف الوصول إلى استنتاجات تخدم موضوع الدراسة. حيث أنه لا يمكن فهم طبيعة وأهداف ونتائج المفاوضات والدبلوماسية الفلسطينية بدون معرفة وتحليل الصراع بكل مكوناته ونظرة الأطراف إليه، والعوامل الدافعة إلى تشكيله وتغييره.

المطلب الأول: البيئة الداخلية والخارجية للصراع العربي الإسرائيلي

تعرَّض الصراع العربي الإسرائيلي خلال القرن الماضي إلى أربعة تحولات متشابكة على المستوى الداخلي والخارجي، أثَّرت هذه التحولات بشكل سلبي على الطرف العربي وما زالت آثار هذه التحولات ممتدة حتى يومنا هذا أما التحول الأول فهو حرب 1948 أو ما يسميه الفلسطينيون النكبة وما يطلق عليه الإسرائيليون قيام الدولة؛ فهي حرب حدثت في فلسطين وأدَّت إلى قيام دولة إسرائيل وتهجير الفلسطينيين عن أرضهم، والتي تم خلالها طرد ثلثي سكانها إلى خارجها[1].

وأما التحول الثاني، فكان نكسة 1967 التي خسر فيها العرب ما بقي من أرض فلسطين، وأدَّى إلى بسط القوات الإسرائيلية السيطرة على كافة فلسطين؛ وكان التحول الثالث هو معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي سميت (بكامب ديفيد الأولى) عام1978 والتي تم بموجبها الانسحاب الإسرائيلي من جنوب سيناء والاعتراف المصري بشرعية وجود إسرائيل حيث مثَّ هذا الاعتراف ضربة في صميم الوحدة العربية، أدَّت إلى تحييد الدور الرئيسي لمصر

---

[1] صبح، علي، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن**، الجزء الثاني، بيروت: دار المنهل اللبناني، 1998، ص 125.

في الشؤون العربية وإسقاط الخيار العسكري في حل الصراع العربي الإسرائيلي[1].

وأخيراً جاء التحول الرابع في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات والذي تمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي - الحليف الاستراتيجي للعرب - وزوال القطبية الثنائية والذي أدَّى إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل - بالهيمنة على العالم فكان لهذه الهيمنة بالغ الأثر على مواقف الأطراف الإقليمية والدولية من الصراع العربي الإسرائيلي كما أن الحرب الدولية العربية على العراق بعد غزوه للكويت و الخلافات الداخلية للعرب أدَّت إلى ذهاب العرب إلى مؤتمر مدريد عام 1991[2] والدخول في مسار التسوية غير المتكافئة عبر وفود مستقلة تفاوض إسرائيل كل على حده حتى أن إسرائيل لم تقبل مشاركة الفلسطينيين بوفد مستقل وأصرت على دمجهم مع الوفد الأردني وذلك في إشارة لعدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذا الاعتراف لن يكون بالمجان، إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية (أوسلو) في العام 1993 والتي قادت إلى اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بشرعية وجود إسرائيل مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني وبدون اعتراف إسرائيل أنها تحتل أراضي فلسطينية من العام1967[3].

المطلب الثاني: طبيعة وبنية الصراع العربي الإسرائيلي ومحدداته وامتداداته

يندرج الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط بجميع أبعاده ضمن صراع تاريخي وحضاري ذي امتداد جغرافي واسع؛ فهو من أطول الصراعات على المستوى العالمي وأكثرها تشابكاً وتعقيداً؛ وذلك لما له من امتدادات إقليمية ودولية تحكمها مصالح الدول الكبرى والمجالات الحيوية لها، وأيضاً ارتباطه الوثيق بقضيتي الأمن والسلم الدوليين[4]. من الناحية الدينية يعود أصل هذا الصراع إلى القرن التاسع عشر عندما بُدِأ باستخدام مصطلح الصهيونية

---

[1] فهمي، إسماعيل، **التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985، ص 449- 452.
[2] نوفل، ممدوح، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 24.
[3] فاروق، عبد الخالق، **أوهام السلام**، القاهرة: دار الكلمة، الطبعة الثانية، 2000، ص ص 31- 32.
[4] العلاف، إبراهيم خليل، رؤية تاريخية سياسية، منتدى التاريخ والجغرافيا، 2010/8/22، انظر الرابط:
http://histgeo.hisforum.com/t282- topic

لدعوة اليهود للعودة إلى أرض صهيون في فلسطين والتي يزعمون بأنها أرض الميعاد[1] مدَّعين الاستناد إلى الحق الديني والتراثي والتاريخي لتبرير احتلالهم فلسطين، كما يدَّعون أن ما ورد من فقرات في العهد القديم والذي ينسبونه إلى الرب قد حدد لهم نطاق مُلكهم كالقول "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً: لنَسلِكَ أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير (نهر الفرات)"[2]، حيث يستند اليهود الصهاينة إلى هذه الوعود التراثية بأن لهم حق العودة إلى أرض فلسطين وإعادة بناء هيكل سليمان كما يدعون.

أما من الناحية السياسية فإن الصراع العربي الإسرائيلي متعدد الوجوه والمراحل، ومرتبط بصورة وثيقة بالصراع الأوسع في العالم، باعتبار منطقة الشرق الأوسط من أهم المراكز الإستراتيجية والاقتصادية، فهي تُعَد أكبر مَصدر ومستودع للطاقة البترولية التي تعتمدها الدول الصناعية الكبرى هذا وقد انتقل الصراع إلى مرحلة جديدة وخاصة بعد سقوط النظام الثنائي الدولي وانهيار العديد من التوازنات والتكتلات السياسية والاقتصادية والأمنية التي سادت لعقود من الزمن، وهيمنة القطبية الجديدة المتمثلة بالولايات المتحدة، والتسليم بالمشروع الصهيوني وكيانه في فلسطين[3].

شهدت هذه المرحلة انهياراً للمنظومة العربية، وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط من مدريد عام 1991، حيث أدَّت هذه العملية إلى تحولات إستراتيجية شكلت مظلة جديدة لمختلف التوجهات الدولية والعربية والإسرائيلية على حد سواء، وقادت إلى تراجع في المواقف العربية والاتجاه لتوقيع اتفاقيات سلام مع الإسرائيليين؛ وتسارعت وتيرة التطبيع العربي الرسمي بشكل ملحوظ، الأمر الذي أتاح المجال للولايات المتحدة أن تعيد رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط في ظل العجز العربي والإسلامي، وخلق توازنات جديدة تحدد مستقبل العالم في العقود

---

[1] عرنوق، مفيد، **أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1990، ص ص 94-96.

[2] ارض الميعاد، الكتاب المقدس، 2010/7/26، انظر الرابط:
http://st- takla.org/Holy- Bible_.html

[3] كوخ، كريستيات، مستودع طاقة العالم، قنطره: حوار مع العالم الإسلامي، 2010/7/29، انظر الرابط:
http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c- 492/_nr- 670/i.html

القادمة[1] وذلك من خلال مشاريع مثل الشرق الأوسط الكبير ذو المدخل السياسي، والشرق الأوسط الجديد والذي تغلب عليه الصبغة الاقتصادية، بحيث يتم الإقرار بزعامتها كقوة عظمى تبسط سيطرتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العالم؛ للوصول إلى هذه الغاية، نشأ الطابع المميز للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية التي تقوم على أساس المصالح والقيم المشتركة، وكذلك على الترابط والتطابق حول المبادئ الإستراتيجية[2].

اكتسب الصراع العربي الإسرائيلي أهمية إضافية من خلال طبيعة أطراف الصراع: الطرف الإسرائيلي من جانب، بامتداداته الصهيونية العالمية والذي يحاول اليهود من خلال هذه الامتدادات ومن خلال الدعم الغربي المتواصل إلى العمل على استقدام اليهود من كافة الدول، وجمعهم في فلسطين لمواجهة التغيرات الديمغرافية التي تتم من خلال زيادة عدد الفلسطينيين، والذي ما زال هاجسه يلاحق اليهود، حتى أنه في مؤتمر (هرتزيليا) تم وصف الزيادة المضطردة لعدد الفلسطينيين بالقنبلة الموقوتة، وذلك لأن هذا التزايد من شأنه أن يعمل على تغيير المعادلة الديمغرافية لصالح الفلسطينيين على الأرض، لهذا فقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على زيادة عدد المستوطنين وتكثيف الاستيطان رغم كل الضغوط المحلية والإقليمية والدولية، ومحاولة المحافظة على قوة الردع الإسرائيلية والتفوق في جميع المجالات وخاصة المجال العسكري[3].

أما الامتدادات الإسلامية والعالمية للجانب العربي فقد انحسر تأثيرها الايجابي على الصراع، ولم يقف عند هذا الحد بل عملت على إضعاف الموقف العربي عالمياً، وخاصة بعد

---

[1] العلوي، أحمد بابانا، مجلة العصر، الأبعاد الإستراتيجية والسياسية للصراع العربي الإسرائيلي، 2011/1/23، انظر الرابط:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8080

[2] السهلي، نبيل، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الجزيرة: المعرفة، 2011/1/3، انظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/484FD7F5-47CB-4AE4-BDC6-D2E43B7AB351.htm

[3] نعيرات، رائد، النتائج العملية للمفاوضات وآفاق عملية السلام، مرجع سبق ذكره، 2011/2/3، انظر الرابط:
http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article-4

أحداث أيلول/ سبتمبر وظهور مصطلح الحرب على الإرهاب، واتهام تنظيم القاعدة بالإعداد والتنفيذ للاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 2001/9/11م؛ فقد باتت الأسباب الكامنة وراء الأحداث العالمية تُنسب إلى الشرق الأوسط وخاصة إلى الصراع العربي الإسرائيلي[1].

لذلك يرى الباحث أن بنية هذا الصراع هي بنية متجددة دائمة التحول تحكمها المصالح والتطورات الديمغرافية والسياسية والثقافية والتحولات الدولية التي تتحكم فيها توازنات القوى العالمية لهذا فإن القرارات الدولية والمبادئ التي تم اتخاذها لحل هذا الصراع كالقرار (242) و القرار (338) بحاجة إلى تقييم وتعديل مستمرين وذلك للطبيعة المتحولة للصراع لما يفرضه الإسرائيليون على الأرض من حين لآخر.

لقد فرضت إسرائيل واقعاً ديمغرافياً جديداً وذلك بممارساتها على الأرض، بحيث لا يسمح هذا الواقع الجديد بحل الدولتين والذي أصبح أكثر الحلول المقبولة عالمياً، ومن أهم القضايا التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد الاستيطان واللاجئين، فالمستوطنات تشكل 2.7% من مساحة الضفة الغربية وما زالت في حالة نمو مستمر أما اللاجئين فلن يسمح لهم بالعودة للعيش في قراهم ومدنهم وخاصة بعد بناء الجدار العزل، بل سيجبرون على العيش في الدولة الفلسطينية المستقبلية التي لم يتم تحديد شكلها ولا طبيعتها من قبل أي الأطراف المشتركة في الصراع والراعية للعملية السلمية، الأمر الذي يعتبر مستحيل التطبيق من الناحية المنطقية[2].

لقد سعت القيادة الإسرائيلية إلى فرض رؤية جديدة لمقاربة الصراع التاريخي بين العرب واليهود تقوم على أساس إنساني، بدل الأساس السياسي الذي قامت عليه منذ اندلاع الصراع على فلسطين، والتي تستند فيه إلى إلغاء الحق الفلسطيني كشعب يعيش على الأرض

---

[1] عبد الكريم، إبراهيم، **تهويد الأرض**، دمشق: منشورات الكتاب العرب، 2001، ص ص 24-27.

[2] تضاعف الاستيطان ثلاث مرات منذ أوسلو، بتسيلم، 2011/12/2 انظر الرابط: http://www.btselem.org

الفلسطينية، واجتزاء الصراع التاريخي بكامله إلى مجرد حقوق العيش الفسيولوجية والمدنية[1]. إن هذا الطرح الإسرائيلي سواءٌ حظي بالقبول أو بالرفض الإقليمي والدولي، فإن مجرد الحديث عن هذا الطرح وتداوله عالمياً وإقليمياً يحقق للإسرائيليين مكسباً استراتيجياً، وهو تخفيض سقف المطالب العربية والفلسطينية من المطالبة بإنهاء الاحتلال إلى مطلب الدولة الفلسطينية، لأن إسرائيل لا تقبل مبدأ قيام دولة فلسطينية بشكل فعلي على الأرض، حيث أنها على الدوام تنجح في الالتفاف على كافة المبادرات الإقليمية والدولية، وقد كان الثابت الوحيد في السياسة الإسرائيلية طوال السنين الماضية مواصلة تهويد الأرض والتوسع الاستيطاني والاستمرار في انتهاك الحقوق الفلسطينية وابتزاز التنازلات من العرب والفلسطينيين [2].

منذ قيامها هدفت إسرائيل إلى إطالة أمد الصراع لأكبر وقت ممكن، لكسب المزيد من الوقت، وذلك من خلال اعتماد خطاباً سياسياً ترويجياً يقوم على ثلاثة إدعاءات رئيسة تمثلت فيما يلي[3]:

أ - أن لدى إسرائيل رغبة في تحقيق السلام مع العرب والفلسطينيين، ولكن العداء من قبل العرب والفلسطينيين هو الذي يحول دون تحقيق السلام في المنطقة.
ب - أن السياسية العدائية التي تنتهجها إسرائيل تجاه العرب والفلسطينيين هي نوع من الدفاع عن النفس في منطقة عربية معادية لإسرائيل وغير راغبة فيها.
ت - أن المقاومة الفلسطينية والعربية ضد إسرائيل ورفض احتلالها هي التي تقف في وجه إسرائيل وتمنعها من التقدم في طريق السلام مع العرب و الفلسطينيين.

---

[1] نعيرات، رائد، النتائج العملية للمفاوضات وآفاق عملية السلام، مرجع سبق ذكره، 2011/2/3، انظر الرابط:
http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article-4

[2] شبكة طلبة الجزائر، ما هية الصراع العربي الإسرائيلي، 2010/12/15، انظر الرابط:
http://etudiantdz.net/vb/t56107.html

[3] الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المستجدات الدولية، مركز دراسات فلسطين والعالم، 2010/12/7 انظر الرابط:
http://paltoday.ps/arabic/uploads/General/090614031703anqf.doc

على المستوى الاقتصادي شهد المشروع الاستيطاني الإسرائيلي انتعاشاً في الضفة والقطاع وهضبة الجولان وذلك بعد الانتصار الإسرائيلي في العام 1967، وبدأ التطور الاقتصادي والاجتماعي نتيجة امتلاك الأرض والمشاريع المختلفة في المناطق المحتلة، وانتقل اليهود الشرقيين من فئة فقيرة مظلومة معارضة، يمارس ضدها التمييز العرقي، إلى فئة مدافعة عن السياسة الإسرائيلية، تعيش على مصادرة الأراضي وتتبع سياسة الإحلال، وذلك لأن مصالحها الحيوية ارتبطت بالاستيطان وتوسيعه[1].

أما على المستوى السياسي والعسكري شهد المشروع الإسرائيلي تحولات جوهرية في بُنيتِه الاجتماعية، فقد اتسمت القاعدة الأوروبية الشرقية (الإشكنازية) التي هيمنت على المشروع الصهيوني بالبراغماتية*، وحاولت أن تُصدر للخارج خطاباً سياسياً يحمل رغبة جدية في تحقيق السلام مع العرب والفلسطينيين، ويقدم إسرائيل للعالم على أنها دولة صغيرة مهددة من قبل محيطها الراغبين في إلقائها في البحر ولكنها في العام 1967 فاجأت العالم باعتداءاتها في حزيران مبددة بذلك صورة إسرائيل الضعيفة التي حاولت رسمها على مدار العديد من السنوات لتحل محلها صورة إسرائيل القوية والقادرة على أن تفرض نفسها على محيطها الجغرافي بالقوة، وأن تقوم بوظيفتها الأساسية كحارسة للمصالح الأمريكية في قلب العالم العربي والإسلامي، فانهالت المساعدات الأمريكية على إسرائيل بصورة غير مسبوقة، نتيجة لبرهنة إسرائيل بأنها قادرة على العمل كَوَكيل أمريكي في المنطقة[2].

لقد حصل تغير جوهري مهم على صعيد البنية الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، تمثل في الهجرة الروسية التي سمحت لأكثر من مليون مهاجر روسي الاستيطان بفلسطين رغم الشكوك التي تدور حول يهودية قسم كبير منهم، إلا أنهم شكلوا التجمع الأكثر تجانساً في المجتمع

---

[1] مرجع سبق ذكره، الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المستجدات الدولية، 2011/1/7، انظر الرابط:
http://paltoday.ps/arabic/uploads/General/090614031703anqf.doc

[2] تاريخ فلسطين، مؤسسة شهيد فلسطين، 2010/12/7، انظر الرابط:
http://69.89.11.246/index.php?option=com_content&view=article&id=905:2009-02-10-11-04-48&catid=80:2009-02-16-09-44-45&Itemid=57

براغماتيه: الأفكار الصالحة هي الأفكار القابلة للتنفيذ بغض النظر عن القيم الأخلاقية.

الإسرائيلي وخاصة من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية. هؤلاء الروس لم يشاركوا من قبل في حروب إسرائيل التي خاضتها ضد العرب، فهم يعتبرون أنفسهم حركة تجديدية بالمفهوم اليميني المتطرف، لذا فإنهم يتمسكون بالمشروع الاستيطاني الحالي، و يدعون إلى توسيعه ويرفضون أي حل للصراع يؤدي إلى التفريط أو الانسحاب من الأراضي المحتلة، ويدعون إلى حل كل مشكلات وأزمات إسرائيل بالوسائل العسكرية فقط[1].

إن القارئ المتأني لتطور المشروع الإسرائيلي على أرض فلسطين منذ قيام إسرائيل يرى بوضوح أن ما هو حاصل اليوم من صعود القوى المتشددة وهيمنتها على مجمل الخريطة السياسية الإسرائيلية لا يعكس مجرد تطور ظرفي في البنية السياسية الإسرائيلية، بل يتجاوز ذلك ليجسِّد الشكل النهائي لهذا التجمع، فاليمين المتشدد بشقيه العلماني والديني، هو الذي يتحكم برسم ملامح السياسة الإسرائيلية الحالية والمستقبلية فالمصالح الحيوية لمختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي ترتبط ارتباطاً عضوياً باستمرار الاحتلال وتوسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يساعده على ذلك موقف أمريكي غربي داعم بثبات لإسرائيل، وأيضاً يعمل على تشجيعه غياب إستراتيجية عربية إقليمية مضادة ومقاومة لسياسته العدوانية التوسعية[2].

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن الصراع العربي الإسرائيلي يختلف عن الصراعات الدولية المعاصرة من ناحية طبيعته وذلك لأن سبب الصراع والمحرك له ليس مصلحةً أو نفوذاً أو حدوداً بل إنه صراع وجود لا يتغير ولا يتبدل بتغير المكان واختلاف الزمان، ويرتبط هذا الصراع ارتباطاً وثيقاً بالتطورات على الساحة الدولية، فأي تغير في الخارطة السياسية وموازين القوى العالمية يؤثر في هذا الصراع بصورة كبيرة، إضافة إلى أن الوجود الإسرائيلي في فلسطين والذي يُكَرَّس من خلال الاستيطان تجاوز المفهوم التقليدي للاحتلال، فقد عُرِّف الاحتلال العسكري في أدبيات العلاقات الدولية بأنه "حالة فعلية مؤقتة تكون فيها أراضي دولة

---

[1] العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وآفاق التسوية، موقع ملف، 2010/9/16، انظر الرابط:
=http://www.malaf.info/print.php?page=ShowDetails&Id=1544&table=articles&CatId

[2] الكيالي، عبد الحميد، قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي الفلسطيني2010، منتدى الانتقاد، 2010/12/7 انظر الرابط:
http://www.alintiqad.com/essaydetails.php?eid=40775&cid=55

معينة خاضعة لسلطة دولة أخرى بأية وسيلة كانت حربية أم سلمية، وتترتب على هذه الحالة المؤقتة التزامات على سلطة الاحتلال"[1]. لذا فإن الاحتلال الإسرائيلي من خلال ممارساته على الأرض قد شكل نموذجاً جديداً ليس له سابق في العلاقات الدولية.

[1] القريشي، زياد عبد اللطيف سعيد، **الاحتلال في القانون الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص44.

الفصل الثاني

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

مقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تمت تسوية الكثير من الصراعات، تارةً من خلال مفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع، وتارةً أخرى من خلال تدخل أطراف ثالثة في المفاوضات[1]. لذا فإن مراجعة دقيقة للخبرات السابقة في تسوية الصراعات يمكن أن تكون معينة لنا في فهم المفاوضات العربية - الإسرائيلية والتي انطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991 آخذين بعين الاعتبار الفروق بين الصراع العربي الإسرائيلي وهذه الصراعات، وذلك لكي نستطيع الوقوف على أهم العوامل التي كان لها التأثير الواضح على مسار المفاوضات.

لقد استخدم الباحثون أُطراً تحليلية مختلفة للوصول إلى تحليل علمي ومنطقي للعملية التفاوضية، فطرح الباحث (سويد جيتزيكو) إطاراً تحليلياً يتضمن خمسة عناصر رئيسية وهي: الأهداف العملية التفاوضية، العوامل المؤثرة في العملية التفاوضية، مخرجات العملية التفاوضية، وأيضاً العوامل الخفية المؤثرة في سير العملية التفاوضية. أما الباحثان (زارتمان وبيرمان) فوضعا إطاراً تحليلياً لتحليل العملية التفاوضية يتضمن ثلاثة مراحل[2]:

المرحلة الأولى: تحليل الموقف التفاوضي واتخاذ قرار البدء بالتفاوض.

المرحلة الثانية: صياغة مشتركة تسمح بالتوصل إلى تسوية.

المرحلة الثالثة: مناقشة التفاصيل التي وضعت بالصياغة العامة في المرحلة الثانية.

---

[1] جابر بن حيان، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، دليل المثقف العربي، 2011/1/14، انظر الرابط: http://jaber.ahlablog.com/ECNiI- b20/CaUaCCE- CaIaaiE- EUI- CaINE- CaUCaaiE- CaECaiE- b20- p1.htm

[2] محمد، عبد القادر محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999، ص8- 9.

ويرى الباحث أن استخدام الإطار التحليلي الذي وضعه (زاتمان وبيرمان) كونه اقرب إلى الحالة العربية/ الإسرائيلية سوف يساعدنا في فهم هذه المفاوضات بشكل سليم وذلك لأن الحالة العربية مرت بالثلاث مراحل المذكورة بالإطار التحليلي، حيث أن هذه المراحل ستساعدنا في فهم مرحلة التحول وكيف تم التوصل إلى اتخاذ القرار بالتفاوض؟ ولماذا اتخذ قرار البدء بالمفاوضات؟ وأيضاً ينقلنا للمرحلة الثانية والتي بُدء فيها بصياغة مشتركة للتسوية والتي تمثلت باتفاق (أوسلو)، وأيضاً يبين لنا التفاعلات التي تمت بعد (أوسلو) والتفاصيل التي اتُفق على تنفيذها، وذلك لنتوصل إلى كيفية تعامل الدبلوماسية الفلسطينية مع المفاوضات وما هي ملامح الإستراتيجية الفلسطينية؟ بحيث تمثل لنا المرحلة الثالثة من الإطار التحليلي.

المبحث الأول

الإطار التحليلي لقرار التفاوض

من المعروف في أدبيات التفاوض العالمية أن المفاوضات لا تبدأ فجأة بين أطراف الصراع، بل يجب أن يكون هناك تغير في مواقف أطراف الصراع وشعور بالحاجة لتسوية الصراع، ويتم هذا التغير بالمواقف بطريقتين: **الأولى**: أن تسبقها مرحلة إعداد تتضمن اتخاذ الأطراف قرار البدء بالتفاوض نتيجة تطورات في الخارطة السياسية، أو المصالح، أو تغير في التحالفات، أو تغيير في ميزان القوى **والثانية**: أن يتم تغير موقف أطراف الصراع نتيجة تحرك مُفاجئ مثل زيارة الرئيس السادات للقدس. فلقد تم تسوية العديد من الصراعات الدولية بعد أن كان لدى الأطراف اعتقادٌ بأن هذه الصراعات مستعصية على الحل وأنه لن يتم حلها عن طريق التفاوض، وذلك لوجود مجموعة من العوامل دفعت أطراف الصراع إلى الدخول في المفاوضات[1].

وفي هذا الصدد وضع (زاتمان وبيرمان) بعض العوامل التي تساعد وتدفع الأطراف للدخول في العملية التفاوضية، حيث يلاحظ الباحث أن هذه العوامل تحتوي على بعدين: **الأول** البعد الذاتي والذي يتمثل في إدراك أطراف الصراع الحاجة للتغيير، وانتفاء القدرة على منع الطرف الآخر من تحقيق هدفه و كيفية اتخاذ القرار الفعلي بالتفاوض. أما البعد **الثاني** فهو البعد الموضوعي والذي يتمثل في التغيرات الدولية ودور الطرف الثالث وتأثيره في الصراع. وعلى الرغم من تقاطع هذه العناصر في الحالة الفلسطينية وتأثيرها على بعضها البعض إلا أنه من الأهمية بمكان تفصيلها ومراجعتها بشكل دقيق. لذا فسوف يحاول الباحث إسقاط هذه العوامل على حالة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وذلك للخروج باستنتاجات تخدم موضوع الدراسة.

---

[1] محمد، عبد القادر محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999، ص 10.

أولاً: إدراك أطراف الصراع الحاجة للتغيير

قد يتوجه أطراف الصراع إلى اتخاذ قرار الدخول بالمفاوضات وذلك لإدراكهم بأنه أفضل البدائل المطروحة، كذلك يمكن أن يتجه أطراف الصراع إلى الدخول في المفاوضات بسبب تأثير عامل الزمن على مسار الصراع، لأن البديل الآخر سوف يكون حسم الصراع بطرق أخرى قد لا تصبُ في مصلحة أطراف الصراع؛ فبهذه المفاوضات يمكن أن يتم تمديد أمد الصراع فترة طويلة، وتحقيق أهداف طرف على حساب الطرف الآخر، مثل كسب المزيد من الوقت لفرض الحقائق على الأرض، وبذلك يتم إدارة الصراع من خلال المفاوضات وليس حله، فتتحول الوسيلة إلى غاية[1].

في حالة الصراع العربي الإسرائيلي نجد أن الطرف العربي هو الذي رأى أن استمرار الصراع ليس في صالحه، واتجه إلى حله، وسعى إلى الوصول لحل وسط، وهو الأرض مقابل السلام، أما الجانب الإسرائيلي فقد رأى أن استمرار الصراع بشكله الحالي لا يضر بمصالحه ولن يؤثر عليه، إذاً فهو ليس بحاجة للوصول لحلول وسط وذلك بسبب تمكنه من حسم الصراع لصالحه و الحصول على الأرض والسلام معاً[2]. ففي بداية التسعينيات خدمت المتغيرات الدولية الجديدة الموقف الإسرائيلي، فاتجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، وزاد عدد المهاجرين ما بين العام 1990-1991 إلى أكثر من 250 ألف وتم توطين معظمهم في الأرض المحتلة عام 1967[3].

---

[1] مرجع سبق ذكره، خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض،2011/1/22 انظر الرابط:
http://www.arab- api.org/course33/c33_5.htm

[2] هنري لورانس وافي شلايم في حوار حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، موقع صحيفة الأيام الالكتروني، 2011/1/28، انظر الرابط:
http://www.al- ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=158091&date=1/23/2011

* رئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثون.

* زعيم شيوعي حكم الاتحاد السوفيتي 1953- 1964.

[3] المخططات الاستيطانية، ملتقى الفكر الإسلامي المعاصر، 2011/1/28، انظر الرابط:
http://www.almolltaqa.com/forum/showthread.php?783

لقد تمثلت المتغيرات التي طرأت على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي فيما يلي:

أولاً: التغيرات الإقليمية، حيث باتت الكفة تميل لصالح إسرائيل وعملية السلام على الجانب العربي خاصة بعد تبني قمة فاس (مبادرة الملك فهد).

ثانياً: التغيرات الفلسطينية الداخلية والتي جاءت لمصلحة إسرائيل حيث تم تبني مشروع السلام عام 1988م.

ثالثاً: التغيرات الدولية والتي جاءت لصالح الحليف الاستراتيجي الأمريكي المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي.

يستنتج الباحث مما سبق أن الحالة الإسرائيلية اتجهت إلى اتخاذ المباراة الصفرية كإستراتيجية لها في المفاوضات بحيث يمثل المكسب لها خسارة للطرف الآخر، وهذا يعود إلى طبيعة التغيرات التي حدثت في البيئات الثلاث المحيطة بإسرائيل، علاوة على متغيرات داخلية في إسرائيل مثل ارتفاع ونمو وتيرة اليمين في إسرائيل، بهذا تكون الحالة الإسرائيلية قد ابتعدت على نحو فريد عن التجارب التفاوضية الأخرى، والتي زخرت بها أدبيات المفاوضات الدولية، باستخدام التعاون كأساس للوصول إلى حل يرضي الطرفين، فعلى سبيل المثال قَبِل (كينيدي)* و(خروتشوف)* سحب الصواريخ في مقابل التعهد بعدم الغزو نظراً لإدراكهما بأن البديل الآخر هو اندلاع حرب نووية، وذلك ما أطلق عليه بأزمة الصواريخ الكوبية والتي حدثت في العام 1961[1].

[1] أزمة الصواريخ، شبكة ومنتديات التاريخ، 2011/1/22، انظر الرابط:
http://www.eltareekh.com/vb/showthread.php?t=5730

* كينيدي: رئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثون.

* خروتشوف: زعيم شيوعى ورجل دولة سوفييتى، حكم الاتحاد السوفييتي من(1953 - 1964).

ثانياً: انتفاء القدرة على منع الطرف الآخر من تحقيق هدفه

غالباً ما يكون بدء التعاون مع أطراف الصراع ناشئاً عن إدراكهم أن الطرف الآخر يملك القدرة على منعهم من تحقيق أهدافهم التي بسببها تم دخولهم كطرف في الصراع، وهو ما يطلق عليه في أدبيات المفاوضات (double veto) الفيتو المزدوج[1]، لكن، وكما يرى الباحث فإن هذه الحالة لا تنطبق على الحالة الإسرائيلية، حيث أن الجانب الإسرائيلي لا يعتقد أن لدى العرب القدرة على منعه من السيطرة الفعلية على الأرض العربية الفلسطينية التي هي أساس الصراع، لذلك فإن عدم توازن قوة الأطراف وامتلاكهم أوراق قوة غير متساوية إلى حد ما يؤدي إلى إعاقة المفاوضات ومنعها من الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف.

تفيد التجربة التاريخية بأن رفض الأمريكيين واليونانيين والأتراك الاعتراف بحق الطرف الآخر في المشاركة في وضع حل للصراع أدَّى إلى عدم قدرة الأطراف على اتخاذ قرار البدء بالتفاوض[2]، أما عندما أقر الأطراف بهذا الحق والذي يترتب عليه تحقيق بعض المصالح للطرف الآخر اتجه الأطراف نحو مرحلة تمهيدية للدخول في المفاوضات، أما في الحالة العربية الإسرائيلية فقد أقرَّت إسرائيل بحق العرب بالمشاركة بإدارة الصراع وتمديد أمده وماله وليس حله، لذلك نجد أنها ولغاية وقتنا الحاضر لم تقبل بمناقشة أي من القضايا الجوهرية والتي هي أساس الصراع[3]، وهذا بالتأكيد يعود إلى ما تم ذكره من أسباب ومتغيرات خدمت إسرائيل في بداية التسعينيات، وجعلت القيادة الإسرائيلية تتصرف بالصراع بطريقة أحادية وتحاول إدخال أطرافه إلى عملية إدارة الصراع دون التأثير في الإستراتيجية الإسرائيلية العامة.

---

[1] العساف، سوسن، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، 2011/1/30، انظر الرابط:
http://www.elyahyaoui.org/strategie_radaa.htm

[2] بوزيدي، انعكاس القطبية الثنائية على العالم الثالث، 2011/2/3، انظر الرابط:
http://mrzarzour.maktoobblog.com//?page=details&newsID

[3] نتنياهو لم يوافق على مناقشة القضايا الجوهرية، موقع عرب 48 2011/1/6، انظر الرابط:
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=74242

ثالثاً: اتخاذ قرار البدء في المفاوضات

بالنظر إلى المفاوضات التي جرت بين العرب وإسرائيل والتي بدأت بمؤتمر مدريد عام 1991 يتضح أن هذا المؤتمر لم يكن إلا مؤتمراً افتتاحياً للتفاوض، ومن بدايته كانت الفجوة بين الأطراف واضحة؛ فإسرائيل لم تبدِ أي نية للانسحاب من الأرض العربية، أما سوريا فكان تركيزها على المشاكل التي سوف تنجم عن عدم تنفيذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، والأردن أكدت على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، فيما ركَّز الجانب الفلسطيني على توضيح حجم المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال[1].

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن الموقف العربي تأثر بالعوامل التي وضعها (زاتمان وبيرمان) بالإطار التحليلي والتي تؤدي إلى اتخاذ القرار الحقيقي للبدء بالتفاوض والتي تم مناقشتها فيما سبق، أما الموقف الإسرائيلي فإنه لم يتأثر بالعوامل التي تساعد في ضوء التجارب الدولية في صراعات أخرى- على إيجاد طريق للحل مثل إدراك أطراف الصراع الحاجة للتغيير، وانتفاء القدرة على منع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه، فكانت بداية المفاوضات نتيجة لتغيرات دولية وإقليمية، وخاصة بعد أزمة الخليج والحرب التي أعقبتها، كما أنها جاءت انعكاساً لدفع الولايات المتحدة الأطراف نحو البدء في المفاوضات، والإيعاز لإسرائيل أن توجه اهتماماتها إلى الجوانب الشكلية في المفاوضات أكثر من المضمون[2].

مع إدراك القيادة الفلسطينية أن هذا الاتفاق لم يلبِّ الطموح الفلسطيني في حينه، إلا أنها رأت أن توقيع الاتفاق يعتبر خطوة أولى على طريق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية

---

[1] شفيق، منير، اتفاق أوسلو وتداعياته، مكتبة المصطفى الالكترونية، 2011/2/18، انظر الرابط: www.mostafa.com

[2] الحمد جواد، وآخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1997 ص ص 483-493.

المستقلة. وكان من ابرز الأسباب الموضوعية التي قادت إلى التوقيع على اتفاقية (أوسلو) - حسب وجهة النظر الفلسطينية في منظمة التحرير - ما يلي[1]:

أ - سقوط الاتحاد السوفيتي وتغير ميزان القوى العالمي لمصلحة إسرائيل وهيمنة الولايات المتحدة على العالم، لذا فقد كانت التسوية مع إسرائيل هي الخيار الوحيد أمام القيادة الفلسطينية؛ لأن إنهاء الاحتلال بشكل كامل في تلك الظروف غير واقعي ولا يمكن تحقيقه في هذه الفترة.

ب - أن التسوية المزمع عقدها مع إسرائيل سوف تقود إلى تحقيق دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وغزة، عاصمتها القدس الشرقية، خالية من أي مستوطنات إسرائيلية، مع التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ت - أن الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف الفلسطينية هو التفاوض السلمي لان المواجهة العسكرية مع إسرائيل لن تحقق الحد الأدنى من الطموح وسوف تعمل على تعقيد الموقف، وستؤدي إلى المزيد من الخسائر.

ث - أنه لا مناص من الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل، والتنازل عن فلسطين 1948، ونبذ الإرهاب، وتوحيد الصف الفلسطيني تحت قيادة السلطة الفلسطينية، للحصول على الموافقة الإسرائيلية على قيام دولة فلسطينية، ومرجعيتها منظمة التحرير، فهي الطرف الوحيد الذي تعترف به إسرائيل والمجتمع الدولي وتقبل التعامل معه.

وأيضاً هناك بعض الأسباب الموضوعية الأخرى تمثلت في التغيرات العربية واتخاذ السلام كإستراتيجية عربية، إضافة إلى موافقة العالم العربي على إدارة الصراع، وأيضاً تدخل دولة محايدة في مجريات الأمور ووصول حزب العمل للسلطة، حيث شكلت هذه القضايا العنصر الأساسي لاتخاذ قرار البدء بالتفاوض، إلا أن الأهمية الكبرى كانت للأسباب المتعلقة بالبعد

[1] النقار، سليم، ***المفاوضات الفلسطينية بين الثابت والمتحول*** **مجلة سياسات**، العدد 12 2010.

الذاتي والتي تمثلت في موافقة الجانب الفلسطيني على الدخول في دائرة إستراتيجية إدارة الصراع وليس حله، ومن أهم الأسباب الذاتية التي ساعدت على اتخاذ القرار بالتفاوض ما يلي:

أ - محاولة إسرائيل في بداية العام 1987 شطب منظمة التحرير الفلسطينية عن الوجود من خلال فرض ما يسمى بالتقسيم الوظيفي بالضفة الغربية، والذي أدَّى إلى تحرك في الداخل الفلسطيني تمخض عنه انطلاق الانتفاضة في أواخر عام 1987[1].

ب - اتخاذ القيادة الفلسطينية قرار السلام منذ العام 1988.

ت - موافقة القيادة الفلسطينية على مرحلية الحل أولاً، وموافقتها على إدارة الصراع ثانياً في مدريد.

ث - شعور القيادة الفلسطينية بوجود البديل الفلسطيني ممثلاً بحركة حماس في الداخل الفلسطيني.

هذا ويرى سليم النقار في مقالة له بعنوان "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بين الثابت والمتحول"، أن اختيار القيادة الفلسطينية طريق المفاوضات لم يكن اختياراً طوعياً وإنما جاء كممر إجباري فرض على القيادة الفلسطينية الدخول فيه في ظل الشروط الذاتية والموضوعية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية، ويرى النقار أن المفاوضات لم تكن نتاجاً من نواتج معركة لم تحسم بعد، وإنما كانت مرحلة انكسار عامة، حاولت القيادة الفلسطينية الدخول فيها لنقل المعركة فوق الأرض، وذلك على الرغم من درايتها بالخلل القائم في موازين القوى بشكل كبير - لصالح الطرف الإسرائيلي، حيث اعتبرت القيادة الفلسطينية طريق المفاوضات ساحة جديدة من ساحات النضال بوسائل مغايرة وشروط مختلفة عما سبق، ولكن الهدف العام كان الوصول إلى الحقوق الفلسطينية[2].

يرى الباحث أن الأسباب الذاتية الآنفة الذكر عملت على حصر الخيارات الفلسطينية وتوجيهها نحو الدخول في العملية السلمية، حيث تم التحول من فكر التسوية كما كانت سابقا إلى الشروع في التسوية.

---

[1] أبو عفيفة، طلال، **الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897 -1997**، فلسطين، 1998، ص 192.

[2] النقار، سليم، **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بين الثابت والمتحول** ص 29 مرجع سبق ذكره.

رابعاً: التغيرات الدولية

يرى الباحثان (زاتمان وبيرمان) أنه غالباً في أعقاب الحروب والتغيرات الدولية وإعادة تشكيل الخارطة السياسية العالمية تنشط عمليات المفاوضات والتسوية بشكل كبير، فبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية عُقدت مؤتمرات كثيرة مثل مؤتمر(فينا فرساي سان فرانسيسكو)[1] وبعد حرب 1982 وما خاضه الفلسطينيون من معركة القرار الوطني المستقل، تَشكل لدى القيادة الفلسطينية اعتقاد مفاده أن منهج المقاومة لن يستطيع تحقيق النتائج المرجوة منه، ولذلك عملت منظمة التحرير على استغلال المأزق الذي تسببت به الانتفاضة لإسرائيل وذلك للخروج من المأزق الفلسطيني الذي خلَّفه الواقع العربي للمنظمة، والذي تمثل باندفاع الدول العربية وفي مقدمتها مصر نحو التسوية المنفردة، والابتعاد عن فكرة المصير العربي المشترك، وبذلك يكون أول الأهداف قد تشكَّل لدى القيادة الفلسطينية، وهو حماية منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[2].

وإذا ما وقفنا على بداية المفاوضات العربية الإسرائيلية فإننا سوف نجد أيضاً أنها أتت بعد تغيرات مهمة في النظام الدولي مُمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية، والذي أدى إلى زوال القطبية الثنائية وتفرد الولايات المتحدة في قيادة العالم، وأيضاً على الصعيد الإقليمي كان لأزمة الخليج عام 1991 والحرب التي تلتها الأثر البالغ في تغير موازين القوى الإقليمية والعالمية وفي ظل هذه الأحداث المتسارعة كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى نحو التسوية لإيجاد مكان لها على الخارطة السياسية الدولية والإقليمية[3].

---

[1] موسوعة المعرفة، مؤتمرات واجتماعات، 2011/1/18، انظر الرابط:
http://kb.qcat.net/index.php?page=index_v1&c=89

[2] نوفل، احمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص ص145 -146.

[3] نفس المرجع، ص 149.

وبذلك تم نقل القيادة الفلسطينية من الفكر التسووي إلى الفعل التسووي، و تم إعطاء الأطراف الدولية قوة إضافية على حساب الطرف الفلسطيني، وأصبحت الشرعية الدولية أهم أداة من أدوات التفاوض في حينه، كما أن ظهور حركة حماس على الساحة عمل على تقوية الهواجس لدى القيادة الفلسطينية بالاستغلال السياسي للمنظمة، واحتمالية طرح حركة حماس كبديل[1]. وبعد انتهاء حرب الخليج، عملت الآثار السلبية التي خلَّفها عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على لفت أنظار النظام الدولي لأهمية جلب الاستقرار للمنطقة، مما عمل على تمهيد الطريق للبدء بالمفاوضات في ظل التغيرات الدولية المتمثلة في التوجه نحو القطب الواحد وذلك لضعف الدور الروسي، ومحدودية الدور الأوروبي وهيمنة الولايات المتحدة على الأحداث العالمية[2].

خامساً: دور الطرف الثالث

إن دور الطرف الثالث في المفاوضات يتم عادة من خلال مجموعة من القنوات وباستخدام أساليب متعددة مثل تقديم المساعدات تارةً، والضغط على أحد الأطراف أو كليهما تارةً أخرى، ويعمل أيضاً على فتح العديد من قنوات الاتصال وتسهيل عملها، فبالرغم من أن المعلومات قد تكون متوفرة لدى الأطراف إلا أن المعلومات الواردة من الطرف الثالث غالباً ما تكون موثوقة وذات مصداقية ودقة أكبر لدى الأطراف، وعادة ما يقوم الطرف الثالث بجولات ومحادثات متكررة كما فعل (هنري كيسنجر) في السبعينات بهدف تشجيع بدء المفاوضات الإسرائيلية المصرية والإسرائيلية السورية، وأيضاً (جيمس بيكر)* وزير الخارجية الأمريكي الذي قام بثماني جولات مكوكية لدفع العرب والإسرائيليين على البدء بالمفاوضات[3].

---

[1] نفس المرجع، ص147.

[2] الكيلاني، هيثم، **التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996 ص ص 14-17.

*جيمس بيكر: وزير الخارجية الأمريكية بين الفترة 1989-1993.

*ريتشارد تشيني: وزير الدفاع الأمريكي بين الفترة 1989-1993.

[3] مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو، شبكة اولي ميديا، 2011/2/12، انظر الرابط:
http://www.oleeee.com/forum/t31656.html

وقد يلجأ الطرف الثالث إلى تقديم المساعدات أو الضغط على أحد الأطراف أو كليهما، وذلك عندما تكون له مصلحة مباشرة بالدخول كطرف بين أطراف الصراع كما حصل عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية دفع الطرف الإسرائيلي والعربي للبدء في التفاوض، فقدمت قُبيل مؤتمر مدريد 1991 مساعدات سخية لإسرائيل، على الرغم من أنها في ذلك الحين كانت مختلفة معها في بعض القضايا مثل معارضتها لسياسة إسرائيل في الاستمرار في بناء المزيد من المستوطنات، الأمر الذي بدأ يحرج الولايات المتحدة على المستوى العالمي، ورغم ذلك أعلن وزير الدفاع (ريتشارد تشيني) أن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل وستمول تطوير أنظمة إسرائيلية مضادة للصواريخ، وستزودها بعشر طائرات (F16)؛ فمثّلت هذه التصريحات تطمينات أمريكية لإسرائيل وإيعازاً لها بأنها تستطيع الدخول بالمفاوضات وهي تحظى بالدعم الأمريكي الكامل[1].

هذا وقد استخدمت الولايات المتحدة أسلوب الضغط على طرف واحد قُبيل عقد مؤتمر مدريد بعد أن طالبت سوريا بدور فعال للأمم المتحدة وأوروبا في المؤتمر وتقديم ضمانات أمريكية لسوريا تتعلق بالتسوية السياسية الشاملة، فألمحت الولايات المتحدة في حينه أنها يمكن أن تعقد المؤتمر من غير مشاركة سوريه مكرسة بذلك أسلوب الضغط على طرف دون الآخر[2] ومن جهة أخرى حاولت أمريكيا الضغط على إسرائيل من خلال مطالبة الرئيس الأمريكي للكونجرس بتأجيل البحث في طلب إسرائيل الحصول على ضمانات قروض مدة 120 يوما[3] إلا أن هذا الضغط كان مخففاً ومبطناً بالثقة العالية التي تتمتع بها إسرائيل لدى أمريكيا، فسارعت الإدارة الأمريكية إلى طمأنة إسرائيل في مذكرة كَشف عنها الكنيست، مفادها بأن الإدارة الأمريكية تعهدت بعدم إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير أو أي طرف لا

---

[1] المواقف وردود الفعل الدولية والإقليمية والعربية خلال مرحلة الحرب على العراق، الموسوعة، 2011/2/8، انظر الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/27/sec032.htm

[2] تداعيات النظام الدولي الجديد على مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، منتديات الآداب والعلوم الإنسانية، 2011/2/8، انظر الرابط:

[3] إسرائيل ترفض التهديد الأمريكي بشان ضمانات القروض، بي بي سي، 2011/2/12، انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/091229_als_mitchell_mideast.shtml

ترغب بالتفاوض معه، كما أكدت عدم تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وشددت على أن لدى إسرائيل تفسيرها الخاص لقراري مجلس الأمن 242 و 338، وأن الولايات المتحدة تعترف بمخاوف إسرائيل الأمنية في المنطقة، بذلك وصلت الرسالة الأمريكية لإسرائيل والتي مفادها أنها تستطيع التوجه للمفاوضات بدون التزامات تجاه الولايات المتحدة من موقفها من القضايا الرئيسية في الصراع[1].

يرى الباحث أن الموقف الإسرائيلي تركَّز على تحويل دور الطرف الثالث ليصبح في دائرة إدارة الصراع بدلاً من دائرة حل الصراع، و للوصول إلى هذا الهدف وضع اشتراطات من شأنها ألاَّ تُغير في مكونات الصراع بمقدار التغير في توجهات الأطراف تجاه الصراع وطرق حله، وأيضاً فإن الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل لم يأت من فراغ بل كانت هناك مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية في بدء واستمرار المفاوضات فهناك أجندات وأهداف تود الولايات المتحدة تحقيقها على المدى البعيد عبر بناء الاستقرار في الشرق الأوسط على قواعد إستراتيجية أهمها[2]:

أ- الاستمرار في رفد المصانع الأمريكية بالنفط العربي والخليجي مما يسهم في دعم الاقتصاد الأمريكي وتقويته؛
ب- تشكيل قدرة عسكرية قوية وتخزين العتاد العسكري في المنطقة لمحاربة التطرف والمحافظة على المصالح الأمريكية و ضمان أمن إسرائيل؛
ت- حظر قيام التكتلات في المنطقة ومنع أي دولة تقف موقفاً مناهضاً للهيمنة الأمريكية بما فيها الحركات الإسلامية والقوى الشعبية.

---

[1] امريكيا تتعهد بالتزام مطلق تجاه إسرائيل، صرح السلام، 2011/3/19 انظر الرابط: www.sar7.org

[2] الحمد، جواد، وآخرون، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، عمان: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1994، ص ص 8 -9.

المبحث الثاني

الصياغة المشتركة للتسوية (أوسلو)

بالرجوع إلى الخبرات والتجارب السابقة في حل الصراعات الدولية وتسويتها، فإنه يمكن التوصل إلى صياغة تسمح للأطراف بالوصول إلى تسوية مشتركة من خلال إتباع أحد الطريقين الآتيين، الأول: هو الطريق **الاستقرائي** الذي يقضي بأن يتم التوصل إلى اتفاقية من خلال إستراتيجية الخطوة خطوة؛ أي الانتقال من الخاص إلى العام، وبمعنى آخر يبدأ بالتفاصيل وينتهي بالعموميات[1] أما الطريق الثاني: فهو الطريق **الاستنباطي،** حيث يتم التحرك من العام إلى الخاص، أي من الكل إلى الجزء، يبدأ بالعموميات وينتهي بالتفاصيل[2]؛ بمعنى أن الاتفاق يكون عبارة عن اتفاق مبادئ وليس اتفاقاً تفصيلياً لكل قضايا الصراع.

ومن أهم ميزات الطريق الاستنباطي للتوصل إلى الاتفاقيات، أنه يتم التوصل من خلاله إلى صياغة هيكلية واضحة للتسوية بِوَقت قصير، إلا أنه وفي بعض الأحيان يتم استخدام هذا النوع من قبل أحد الأطراف بهدف المماطلة والتهرب والتسويف وخاصة عندما يتبنى أطراف الصراع مفاهيمَ وادراكاتٍ مختلفةً لا يمكنهم التوفيق فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة التوصل إلى حل جذري للصراع[3]. إذاً يقرر الباحث أن صياغة التسوية يجب أن تلاءم مطالب الطرفين وتسمح بالتوصل إلى حل الصراع بصورة أو بأخرى، وأيضاً من صفات الصياغة المشتركة التي يجب أن يصل إليها الأطراف، الشمول والاستمرارية، ولا نقصد بالشمول هنا أن يتم تغطية كل تفاصيل الموضوع، ولكن يجب أن لا تُغفل القضايا الجوهرية في الصراع، وأن يتم الإقرار بوجودها لكي يتم تناولها فيما بعد كما أن الصياغة المشتركة لتسوية الصراع يجب أن تتسم بالاستمرارية فلا يستطيع طرف إحلال صياغة أخرى مكانها أو إدخال مصطلحات جديدة أو محاولة تفسيرها على نحو يمس في جوهرها، كما هو حاصل في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية

---

[1] التفكير الاستقرائي: مهارات التفكير الاستقرائي، شبكة ضفاف، 2011/2/13، انظر الرابط:
http://www.dhifaaf.com/vb/showthread.php?t=8296

[2] استنتاج استنباطي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/2/9، انظر الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] نفس المرجع.

بإدخال الإسرائيليين صياغات ومصطلحات جديدة، مثل تحويل الصراع إلى نزاع، وأيضاً تقسيم المستوطنات إلى ثلاثة أنواع، مدنية، أمنية وعشوائية.

هناك بعض التجارب الدولية الناجحة التي تم فيها إرجاء التعامل مع بعض القضايا الجوهرية مثل اتفاقية (Simla) في عام 1972، والتي تم على أساسها الاتفاق حول الحربين الهندية والباكستانية حيث تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بعد أن وافق الطرفان على عدم بحث مشكلة كشمير في الوقت الحاضر، وإرجائها لوقت آخر، على الرغم من أنها كانت من المشاكل الرئيسية بين الطرفين في حينه[1]، وأيضاً في قبرص نجح (فانس) في التوسط في الأزمة القبرصية، وذلك بما قام به من تأجيل القضية العامة التي تمحورت حول توزيع القوة بين الطرفين، وركَّز على مشكلة وقف إطلاق النار التي كانت الحاجة مُلحَّة للتوصل لحل لها[2].

لو نظرنا إلى الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية لوجدنا أن المرحلة الثانية التي تم التوصل من خلالها إلى صياغة مشتركة للوصول إلى تسوية تمثلت بشكل رئيسي في اتفاقية (أوسلو) والذي ارتكز في تنفيذ بنوده على الإستراتيجية الاستقرائية والبدء من الخاص لمحاولة الوصول إلى العام، لذلك سوف نناقش هذا الاتفاق بتحليل عناصره وخصائصه التي تميز بها، بالإضافة إلى رصد أهم أبعاده وأثره على مسار العملية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية، وذلك للوصول إلى استنتاجات تخدم موضوع الدراسة.

المطلب الأول: خصائص اتفاقية (أوسلو)

بما أن الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية كما ذكرنا فيما سبق - تقوم على أساس إدارة الصراع لا حلُّه، فهي إذاً إستراتيجية تعمل على إطالة أمد الصراع والعمل المستمر لإضعاف الطرف الفلسطيني بكل الطرق المتاحة و الممكنة وذلك بهدف إقناعه بالخيارات التي تفرضها

---

[1] الباكستان في التاريخ، الموسوعة العربية، 2011/2/1، انظر الرابط:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14695&vid=24

[2] العبد الله، علي، قبرص: صراع التاريخ والجغرافيا، موقع الجمعية الجغرافية السورية، 2011/2/2، انظر الرابط:
http://www.geosyr.com/vb/t566.html

إسرائيل، وهو ما يفسر الخصائص التي تميز بها اتفاقية (أوسلو) من ناحية المسار الثنائي في التفاوض، وأيضاً المرحلية والتدرج، إضافة إلى العمومية والحلول الوسط التي طغت على الاتفاقية وتطبيقاتها. لذلك فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على الخصائص الرئيسية التي تميزت بها هذه الاتفاقية وتحليلها لمحاولة فهم الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض والوقوف على أهم مرتكزاتها.

أولاً: الثنائية

إن سياسة تفتيت المسارات هي سياسة إسرائيلية بامتياز، ففي مؤتمر مدريد وفي مبادئ اتفاقية (أوسلو) على حد سواء كرَّست إسرائيل هذه السياسة من خلال إصرارها على الطابع الثنائي للمفاوضات، بمعزل عن أي إطار دولي بحيث يكون كل مسار عمليةً قائمةً بذاتها، و أن لا تكون المفاوضات تحت مظلة أي طرف يستطيع التأثير على مجراها أو الضغط على الطرف الإسرائيلي، وخاصة أن الاتحاد السوفييتي كان حاضراً في حينها، حيث تعتبره إسرائيل من المنحازين للعرب، إضافة إلى عدم ارتياح إسرائيل للمواقف الأوروبية من الصراع[1] لذلك صمم الإسرائيليون قبل انعقاد مؤتمر مدريد على أن يتم إلحاق الفلسطينيين بالوفد الأردني وأن يستبعد المفاوضين من مدينة القدس.

يرى الباحث أن هذه السياسة وإن حملت صفة الرمزية، إلا أنها تجاوزت ذلك لتدخل في عنصر استراتيجي يتمثل في الفلسفة الإسرائيلية، والتي مفادها أن طبيعة المسارات التفاوضية تهدف إلى إدارة الحل وليس الحل، فقد تم استبعاد التمثيل للقدس كون القيادة الإسرائيلية ترفض المفاوضات على القدس، وأيضاً تم استبعاد تمثيل فلسطينيي الخارج كون حق العودة مرفوض لدى الإسرائيليين، بمعنى أن إسرائيل حددت سقفها التفاوضي منذ مؤتمر مدريد، فجرت بناء على ذلك مفاوضات ثنائية مباشرة وعلى مرحلة واحدة وصولاً لتسوية ثنائية شاملة مع إسرائيل

---

[1] ملخص فلسطين والقضية الفلسطينية، شبكة طلاب القدس المفتوحة، 2011/2/7، انظر الرابط:
http://www.stqou.com/vb/archive/index.php/t- 55917.html

كل دولة عربية على حِدَه ، وذلك مع اشتراط إسرائيل أن لا يكون هناك ترابط بين هذه المسارات[1].

قبل اتفاقية (أوسلو) كانت الأهداف والثوابت الفلسطينية ومقررات الشرعية الدولية هي المرجعية للتفاوض وهي سقف الموقف التفاوضي الفلسطيني، وبعد العام 1993 ابتعدت كثيراً عن مرجعية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وظهر هذا واضحاً أولاً في اتفاقية (أوسلو) وملحقاتها، وبشكل أوضح في خارطة الطريق الدولية التي قُدمت في عام 2003 والتي تضمنت عدة مراحل، وكان مدخلها الأساسي هو مدخل أمني يلبي الاحتياجات الإسرائيلية، بحيث أصبحت المرجعية هي عملية التفاوض نفسها المؤطرة بـــ (أوسلو)، و ذلك تأكيداً على مبدأ الثنائية وعدم السماح بوجود أي مرجعية دولية،[2] فقد نص البند رقم 15 الفقرة (أ) لاتفاقية (أوسلو) بأنه "ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشترك"[3]، وبذلك تكون مرجعية أي اختلاف أو خلاف بالقضايا الرئيسية أو الثانوية هي التفاوض، ولا سبيل لحل أي قضية بغيره.

وأيضاً الفقرة (ب) من نفس البند تُؤكد وتُرجع مرجعية أي خلاف للتفاوض حيث نصت على " أن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف"[4]. يلاحظ الباحث أن هذه الآلية غامضة ولم يتم توضيحها لا بنية ولا طبيعة لذا فسترجع المرجعية أيضاً للمفاوضات، كما أن الفقرة (ج) من نفس البند أيضاً لا تأتي بجديد وتدور في نفس الرَّحى حيث نصت على أنه " يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء

---

[1] ملخص فلسطين والقضية الفلسطينية، شبكة طلاب القدس المفتوحة، 2011/2/7، انظر الرابط: http://www.stqou.com/vb/archive/index.php/t- 55917.html.

[2] القضية الفلسطينية: تقدير استراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/3/18، انظر الرابط: http://www.alzaytouna.ne

[3] الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، اتفاقية أوسلو، 2011/2/2، انظر الرابط: http://ar.wikipedia.org

[4] نفس المرجع.

إلى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الاتفاقية تنشئ الأطراف لجنة تحكيم"[1]، وجاءت هذه الفقرة غامضة أيضاً ولم يتم تحديد الأطراف التي سوف تنشأ لجنة التحكيم منها، في حال عدم القدرة على حل أي خلاف عن طريق التفاوض، وحتى لو تم تحديدها فسوف لن تخرج عن الطرف الأمريكي والأوروبي المنحازين بالكامل لإسرائيل.

إذاً لقد اعتمدت إسرائيل تاريخياً في سياستها التفاوضية على الحلول الثنائية المباشرة، ورفضت دائماً التفاوض مع وفد عربي مشترك إضافة إلى فك ارتباط كل جبهة عربية بالقضية الفلسطينية، وفك ارتباط المسألة الفلسطينية بالمفاوضات العربية الإسرائيلية[2]، كما أنها رفضت التفاوض تحت أي غطاء دولي وأصرَّت دائما على المفاوضات المباشرة، وفي هذا السياق كانت قد صرحت حنان عشراوي* قائلة:" إن إسرائيل ترفض أي نوع من التدخل الدولي لأنها ترفض أصلاً كل قرارات الأمم المتحدة وترفض ميثاق جنيف الخاص بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال وغير ذلك من القرارات الدولية ذات الصلة"[3]. كما طرحت عشراوي في الاجتماعات المتكررة مع الأمريكان سؤالاً لم يجد إجابة حتى الآن وهو: هل ستقود المفاوضات في نهايتها إلى دولة فلسطينية أم لا[4]

ثانياً: المرحلية

لقد انعكست النظرية التفاوضية الإسرائيلية على اتفاقية (أوسلو) وغيرها من الاتفاقيات، لذلك فإننا نجد أن بنود هذه الاتفاقية اتسمت بالتفصيلية والتدرج والمراحل المتلاحقة، وكانت على جانب كبير من الغموض والعمومية، فبدون هذه الصفات حسب رواية موقعي الاتفاقية لم يكن

---

[1] الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، اتفاقية أوسلو، 2011/2/2، انظر الرابط:
.http://ar.wikipedia.org

* حنان عشراوي ناشطة سياسية فلسطينية من مواليد 1946.

[2] عرض تاريخي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الصين واسيا، 2011/2/7، انظر الرابط:
http://www.chinaasia- rc.org/index.php?p=36&id=191

[3] حسين، عدنان السيد، **التسوية الصعبة**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص91.

[4] نفس المرجع.

لاتفاقية (أوسلو) أن تكون، فليست هناك تعريفات واضحة للعديد من المفاهيم الأساسية، وهناك العديد من المواضيع ما زالت مفتوحة وتحتمل تفسيرات مختلفة للأطراف، بحيث أصبحت المفاوضات الثنائية هي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى تسوية بين الطرفين في حال الاختلاف بالتفسير لدى الأطراف، وبذلك تصبح الكلمة الأخيرة لإسرائيل [1] فالوضع النهائي لم يتم تحديد ما المقصود به، ومبدأ الأرض مقابل السلام غير واضح المعالم في ظل عدم وجود حدود دولية معترف بها[2].

إن المرحلية تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى تليها من أجل التوصل إلى حل للصراع، وتعتمد كل مرحلة على نجاح المرحلة السابقة لها، وتتألف كل مرحلة من العديد من التفاصيل والإجراءات التي تقوم على فلسفة التدرج، لذلك فقد كانت فترة الخمس سنوات لإنهاء المرحلة الانتقالية غير واقعية لأن قضايا الحل النهائي شائكة وتتصف بالكثير من الغموض وتحتاج إلى وقت طويل للتفاوض على الطريقة الإسرائيلية. لذا فقد خلقت هذه المرحلية مشكلة تتمثل في ترك الاتفاقية مفتوحة أمام مخاطر عديدة أهمها استغلال هذه المراحل والفترات الزمنية لتقويض الأسس التي قامت عليها الاتفاقية حيث استخدمت إسرائيل التسميات المختلفة كالمناطق (أ، ب،ج) كوسيلة لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية ومحاصرة التجمعات السكانية الفلسطينية في شبه جزر مقطعة الأوصال، وبذلك فتحت الباب و المجال باستخدام الاتفاقية كوسيلة تعزز مقدرة الأطراف على المساومة في مفاوضات الوضع الدائم[3].

يرى الباحث أن إشكالية المرحلية في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تتحول إلى الثبات حيث أن سقف المفاوضات غير محدد. وأن هذه المرحلية في النظرية التفاوضية الإسرائيلية تقوم على تفاعل أربعة مبادئ هي[4]:

---

[1] شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 63.

[2] الحمد، جواد، وآخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ص ص 498 -500 مرجع سبق ذكره.

[3] أبو ركبة، سمر، اتفاق أوسلو، دنيا الوطن،2011/2/7، انظر الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/28/210444.html

[4] الخطيب، جمال، انطباعات دبلوماسية عن المفاوضات العربية الإسرائيلية، المركز الأكاديمي للدراسات والبحوث العلمية، 2011/2/4، انظر الرابط:
http://ac.ly/vb/showthread.php?t=1087

أولاً: الواقعية التي تعني الحد الأقصى لمطالب الإسرائيليين في كل الظروف وذلك بناء على الأوضاع السائدة والإمكانات المتوفرة

ثانياً: مرونة تكييف الأشكال والوسائل بما يتوافق مع الوضع الراهن

ثالثاً: مبدأ التراجع الذي يعني الحد الأدنى للمطالب الإسرائيلية في كل ظرف

رابعاً: التصاعد والانتقال بعد استعمال مكاسب الظرف الحالي إلى مرحلة جديدة يتم الكشف عن مطالب جديدة يكون حدها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حداً أقصى ومطلباً كاملاً.

إن من أهم الأساليب التي اتبعتها الإستراتيجية الإسرائيلية عندما استخدمت المرحلية بالتدرج من مرحلة إلى أخرى هي العمل على استبدال الاتفاقيات السابقة باتفاقيات جديدة مدعية أن جوهر الاتفاقيات الجديدة لا يختلف عن السابقة وأن الأشكال السابقة للاتفاقيات ما هي إلا مبادئ راسخة للاتفاقيات الجديدة، كما عملت على تحويل معاني العبارات الحاسمة في الاتفاقيات والمفاوضات بما يعمل على تغيير جذري بالمعنى والتطبيق[1].

وعملت الإستراتيجية الإسرائيلية أيضاً على نفي الإلزامية عن بعض الاتفاقيات وفرضها على اتفاقيات أخرى تشبِهُها من جميع الوجوه وذلك لما تتطلبه المصلحة الإسرائيلية، هادفة بذلك إلى تطويع الأشكال والوسائل حسب الوضع الراهن، كما تعمل إسرائيل على التعهد بالتزامات طويلة المدى مع العلم أنها وهي تعطي هذه التعهدات تكون تستعد للنكث بها عندما تسمح الظروف بذلك، وقد تكرست معظم الأساليب والتكتيكات الإسرائيلية في مفاوضات (كامب ديفيد) عام 2000 حيث جاء المفاوضون الإسرائيليون إلى المفاوضات وهم على عِلم بما ستؤول إليه نتائجها، وبدلاً من أن يشاركوا ويتفاعلوا مع هذه اللحظة التاريخية في صُنع السلام الذي ينتظره الجميع كان هدفهم الرئيسي أن يدونوا كل الوقائع التي تحدث، والتي ستصبح لاحقاً تاريخاً للفشل المعلن، ويدلل على ذلك على أن معظم الكتاب اليهود الذين شاركوا (بكامب ديفيد) ما لبثت أن

---

[1] تلحمي، أسعد، التسوية المرحلية، المجموعة 194 2011/3/12 انظر الرابط:
http://www.group194.net

انتهت المحادثات حتى خرجوا بكتب ضخمة تروي أدق التفاصيل التي جرت مثل كتاب (جلعاد شير) "السلام الذي كدنا نلمسه" والذي حمل الفلسطينيين أسباب الفشل واتهمتهم أنهم جلبوا (ارئيل شارون) إلى سدة الحكم.[1]

كذلك في نفس الفترة رافقت الكتب التي تحدثت عن (كامب ديفيد) الآلة الإعلامية الإسرائيلية فأنتجت مئات المقابلات والمقالات الصحفية، لتواصل البناء على ما أسَّس له الكُتّاب الإسرائيليون فيما بعد حول يد إسرائيل السخية في مواضيع الحل الدائم، وبعد أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في العام 2000 استخدم الكتاب الإسرائيليون ما أنتجوه بأنفسهم كدلائل لا تقبل الشك على التعنت الفلسطيني والإصرار على تفويت الفرصة بصورة مستمرة، مما ساعد الإسرائيليين على مواصلة اتهام الفلسطينيين بإضاعة الفرص، وتحميلهم مسؤولية فشل المفاوضات، وقد ساند الإسرائيليين في ذلك وبصورة غير مباشرة الروايةُ الفلسطينية الضعيفة التي لم تستطع مواجهة الرواية الإسرائيلية والتي كان قد أُعدَّ لها سلفاً، وقد تمكنت هذه الرواية من السيطرة على قطاعات قوية بالغرب بل وصل صداها إلى العالم العربي أيضاً.[2]

لذلك يرى الباحث أن الصبغة العامة للسلوك التفاوضي الإسرائيلي بمختلف المراحل التفاوضية هو التضليل والذي يتخذ شكلين يتكرسان بالممارسة الفعلية وهما: الغموض والمخادعة والتي عملت العقلية التفاوضية الإسرائيلية على تطبيقه كلما سنحت لها الفرصة بذلك.

ثالثاً: العمومية والحلول الوسط

تتمثل الإشكالية الرئيسية في اتفاقية (أوسلو) انه لم يأت لتحقيق هدف معين أو مبدأ أساسي واحد، مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة، أو انتزاع حق تقرير المصير، فقد جاء في البند الأول من الاتفاقية، "أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام

---

[1] غنايم، محمد حمزة، ***كامب ديفيد وما بعده: مقايضة الـوهم***، رام الله أوراق إسـرائيلية، 2002 المركـز الفلسـطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، ص ص 11 -16.

[2] نفس المرجع، ص 21- 18.

الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية "[1]. والذي عمل على تحويل هذه الاتفاقية إلى قضايا إجرائية تحولت إلى قضايا جوهرية يجري التفاوض عليها، وفي هذه الحالة أصبحت إسرائيل صاحبة القوة السياسية المسيطرة على مجريات الأمور، ولم يتبقى للفلسطينيين سوى مناشدة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمجتمع الدولي بأن يلعبوا دوراً فاعلاً في المفاوضات[2].

لقد أفرزت العمومية التي طغت على اتفاقية (أوسلو) تفاصيل كثيرة يتم التفاوض عليها لمحاولة الوصول لاتفاق وسط بين الطرفين، فاستغلت إسرائيل هذه العمومية بأن أصبحت وفي كل بند من بنود الاتفاقية تتبع سياسة واحدة عند البدء بالتطبيق وذلك بأن يتم الاختلاف على تفسير هذا البند، فتعمل إسرائيل على إملاء شروطها، ويتم التوصل إلى حل وسط بين الجانبين يخفِّض التنازلات الإسرائيلية ويعظِّم التنازلات الفلسطينية، حيث يتم الاختلاف على التنفيذ متعذرة بعدم تنفيذ الفلسطينيين لالتزاماتهم، ويتم التفاوض من جديد لمحاولة الوصول إلى صيغة اتفاق جديد وحلاً وسطاً، ويتم الاختلاف مرةً أخرى ولكن هذه المرة على التفسير ويجري التفاوض من جديد؛ وهنا تتدخل الولايات المتحدة وتقدم حلاً وسطاً آخذة في الاعتبار مصلحة إسرائيل الجديدة المتجددة، والتي تم فرضها بالأمر الواقع من هنا يأتي دور إسرائيل برفض المبادرة ويجري التفاوض من جديد للحصول على تنازلات فلسطينية جديدة من أجل تنفيذ المبادرة، وأخيراً توافق إسرائيل على المبادرة وتبدأ تطالب الفلسطينيين بالبدء بتنفيذ التزاماتهم، وهنا تبدأ أزمة جديدة هكذا يتصرف الإسرائيليون وهكذا يفكرون[3].

إن اتفاقية (أوسلو) هي إطار للتسوية يحمل عناوين عريضة وكل عنوان يحتاج إلى تفسير ومفاوضات صعبة للوصول إلى اتفاق بخصوصه هذه العناوين والعمومية لم تخدم

---

[1] اتفاقية أوسلو، ويكيبيديا: الموسوعة الحرة 2011/4/4، انظر الرابط: http://ar.wikipedia.org

[2] الجعبري، فتحي خميس، **بداية أم نهاية، دراسة تحليلية لاتفاق غزه -أريحا**، مكتبة مركز التوثيق والمحفوظات والنشر، 1995، ص ص 218- 219.

[3] بشارة، عزمي، منظمة التحرير، **الدولة الفلسطينية**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، المجلس الوطني، 2000، ص ص 21- 24.

الجانب الفلسطيني لأن ميزان القوى يميل لصالح إسرائيل ومما يؤكد ويكرس عمومية اتفاقية (أوسلو) أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خاضوا مفاوضات معقدة ومتشابكة، لمحاولة تطبيقها على الأرض بُدأ باتفاقية القاهرة الخاصة بالمعابر والتدابير الأمنية في 1994/2/10 مروراً بالبروتوكول الاقتصادي في باريس في 1994/4/29 واتفاقية نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية والتي وقعت في القاهرة بتاريخ 1994/8/24 واتفاقية الخليل عام 1997؛ وصولاً إلى اتفاقية طابا لتوسيع الحكم الذاتي عام 1995. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية القاهرة احتاج مضمونها إجراء مفاوضات جديدة وطويلة تدَخَّل فيها المصريون والأمريكان. فقد كان الهدف الإسرائيلي دائماً خفض سقف التوقعات الفلسطينية[1].

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن اتفاقية (أوسلو) تميزت بما يلي:

أ- أنها اتفاقية إعلان مبادئ وليست اتفاقية حول صيغة نهائية أو مرحلية لحل جذري للصراع، بل لم تتعدى كونها خطوطاً عريضة يتم من خلالها التفاوض حول تفاصيل يتفق عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بحيث لا تخرج عن المبادئ العامة للاتفاقية وملحقاتها.

ب- الهدف العام من هذه الاتفاقية ليس إنهاء الاحتلال ولا إقامة الدولة الفلسطينية بشكل صريح ولكن هدفها إقامة حكم ذاتي يؤدي إلى مفاوضات على القضايا الجوهرية.

ت- الرسائل المتبادلة بين الرئيس عرفات و (رابين) والتي تخص اتفاقية (أوسلو) كانت مختلفة في طبيعتها، فقد كانت رسالة الرئيس عرفات واضحة المعالم و المعاني و تضمنت اعترافاً واضحاً بإسرائيل وقبول بقراري مجلس الأمن، والتزاماً بشجب الإرهاب، أما رسالة (رابين) فكانت على جانب كبير من الغموض، فقد حدد فيها أن

[1] حسين، عدنان السيد، **التسوية الصعبة**، ص93 مرجع سبق ذكره.

المنظمة هي الممثل للشعب الفلسطيني ولكنه لم يقطع قوله بالشرعي أو الوحيد، وبذلك بقي الاعتراف غامضاً ويحتمل التأويل[1].

ث - التكافؤ الذي يساعد على الوصول لحلول منطقية للصراع كان غائباً فلم تَعِد إسرائيل الفلسطينيين إلا بمواصلة التفاوض ضمن العملية السلمية، وعلى الفلسطينيين الاستمرار في تقديم التنازلات مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير.

ج - طغت الثنائية على اتفاقية (أوسلو) بحيث حُيِّد أي دور دولي أو داعم للقضية الفلسطينية، وهذه الثنائية كانت وما زالت إحدى الاستراتيجيات الإسرائيلية تستخدمها لتفتيت الأطراف المختلفة.

ح - حصول تحول في طبيعة العلاقة حيث أصبح هناك تغير ملموس في قواعد العملية وتحولت المعادلة من الأرض مقابل السلام إلى الأمن مقابل السلام.

[1] الرسائل المتبادلة بين رابين وعرفات، المنتدى السياسي، 2011/4/2، انظر الرابط:
http://www.pal-almuslimah.info/vb/showthread.php?t=

المبحث الثالث

أبعاد الصيغة المشتركة (اتفاقية أوسلو)

اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية عدة خطوات مفصليه كالاعتراف بسيادة إسرائيل عام 1988 على 78% من أرض فلسطين، ونبذ الإرهاب والموافقة على المفاوضات السياسية المباشرة على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) وعلى مراحل، وتحت رعاية أمريكية وذلك في مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني. وفي عام 1993 اتخذت منظمة التحرير قراراً بالسعي للحصول على الاستقلال عبر المفاوضات كخيار استراتيجي ووحيد، وبناء على ذلك وقَّعت المنظمة وإسرائيل عدداً من الاتفاقيات بين1993 و 1999 والتي عرفت فيما بعد باتفاقيات (أوسلو). وكان من أهمها اتفاق إعلان المبادئ الذي وقع في العام 1993 حيث نص هذا الإعلان على أن الفترة المؤقتة يجب أن لا تزيد عن خمس سنوات ابتداء من 14 أيار 1994، الأمر الذي تؤكد عليه مذكرة (واي ريفر) عام 1998 في بندها الأول، حيث كان من المفروض أن يتم ذلك عام 2000، إلا أن إسرائيل لم تنفذ الاتفاقية كعادتها وما زال الاحتلال الإسرائيلي مستمراً حتى الآن، بل وحِدّته آخذة بالازدياد[1].

إذاً فإسرائيل لم تعترف بالدولة الفلسطينية مقابل الاعتراف بها من قبل الفلسطينيين بل اعترفت فقط بمنظمة التحرير، وأيضاً لم تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولا بعدم شرعية الاستيطان، أو بضرورة وقفه في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967 والتي لم تُقر إسرائيل بأنها أراض محتلة في أي اتفاقية أو تفاهم مع المنظمة، كما تمنع اتفاقية (أوسلو) وما تلاها من اتفاقيات وتفاهمات الطرف الفلسطيني من حقه في اللجوء إلى خيارات أخرى غير التفاوض، أو إلى أي بديل أخر في حال فشلت المفاوضات في تحقيق تسوية سلمية بين الطرفين[2].

---

[1] خروقات إسرائيل لاتفاقيات أوسلو، وحدة شؤون المفاوضات، 2010/11/2 انظر الرابط: /http://www.nad-plo.org

[2] هلال، جميل، **النظام السياسي بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص 46-48.

وعليه، يرى الباحث أن هناك قضايا جوهرية أثَّرت في الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية - كان لاتفاقية (أوسلو) تأثيراً على تطورها - لا بد من مناقشتها وتتبع التطور البنيوي لها، وذلك لكونها قضايا ذات طبيعة ديناميكية وهي قضايا اتسم الموقف الفلسطيني تجاهها بالتغير إلى حد ما، وعلى رأس هذه القضايا قضية اللاجئين التي ذهب الموقف الفلسطيني فيها إلى الاعتماد على القرار 194 وتفسيراته وبعد ذلك تم اعتماد المبادرة العربية كمرجعية لهذه القضية، وأيضاً موضوع الاستيطان التي تميز الموقف الفلسطيني تجاهه بالتذبذب حسب الوضع الراهن والمواقف المختلفة لأطراف الصراع وتوازنات القوة التفاوضية، وأيضاً موضوع الاقتصاد الفلسطيني بما يشكل من أداة ضغط على الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه وخاصة في موضوع الرواتب. أما باقي القضايا والتي تعتبر جوهرية في المفاوضات فتميزت بأن الموقف الفلسطيني تجاهها ذهب إلى الثبات مثل قضية القدس وأيضاً موضوع المياه والأسرى فلم تعد تؤثر على الإستراتيجية الفلسطينية وتكتيكاتها، لذا فسوف يتم تناول وتحليل القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في الإستراتيجية الفلسطينية والتي تم ذكرها سابقاً وهي: اللاجئين، الاستيطان، الاقتصاد.

المطلب الأول: اللاجئون

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا الشائكة على مستوى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حتى إن واحداً من بين كل ثلاثة لاجئين في العالم هو فلسطيني، ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون في كل أنحاء العالم، وخاصة في أوروبا والأمريكيتين، فنصفهم يعيشون في الأردن، وربعهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحوالي 15% منهم في سوريا ولبنان. هذا ويبلغ عدد اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، وسوريا، ولبنان أكثر من 7.4 مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في حوالي 60 مخيماً للاجئين تُديرها الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، وسوريا، ولبنان[1].

---

[1] أوضاع اللاجئين، لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين،2011/6/5 انظر الرابط:
http://www.yafa.info/ar

تُصنَّف قضية اللاجئين الفلسطينيين على أنها من القضايا الحسَّاسة والمعقدة التي تحيط بالقضية الفلسطينية والسبب في ذلك المماطلة الإسرائيلية والتهرب المتكرر من الاعتراف بالمسؤولية الكاملة عن التسبب بمشكلة اللاجئين، ولهذا الهدف اتخذت السلطات الإسرائيلية مجموعةً من الإجراءات منذ العام 1948 تؤدي إلى نزع ملكية الأراضي الفلسطينية من أصحابها، ويمكن أن نشير إلى أبرز هذه الإجراءات والقوانين[1]:

أ - وضعت السلطات الإسرائيلية جميع الأراضي والأملاك الوقفية تحت الحماية (حارس أملاك الغائبين) بعد أن قامت بحل المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة الأوقاف العامة، واعتبرت أملاك الوقف الإسلامي أموالاً متروكةً.

ب - أصدرت قانون (أملاك الغائبين) عام 1950م والذي بموجبه أزيلت ملكية المسلمين للقسم الأكبر من الأوقاف، كما نُزعت ملكية الكثير من الفلسطينيين لأراضيهم.

ت - أنشأت السلطات الإسرائيلية دائرة عرفت بـــ (سلطة التطوير) لا تكون ملكية ما تشتري إلا للدولة أو للصندوق القومي اليهودي أو لسلطة محلية.

ث - في العام 1953م صادقت السلطات الإسرائيلية على قانون امتلاك الأراضي والتعويض.

كما أسلفنا فإنه وعلى مدار الأعوام السابقة من المفاوضات لم يعترف الإسرائيليون بمسؤوليتهم عن قضية اللاجئين، ففي (كامب ديفيد) عرض الإسرائيليون السماح لبعض اللاجئين بالعودة بدون إعادة ممتلكاتهم و المساعدة في توطين اللاجئين الباقين معترفين فقط بالمعاناة النفسية والمادية التي تسببت فيها حرب 1948[2]. كما اتخذ الإسرائيليون بتاريخ 2010/10/10 قراراً باشتراط إعلان الولاء لدولة إسرائيل (يهودية وديمقراطية) الأمر الذي يهدد مكانة أبناء 1948 من جهة ويغلق على حق عودة اللاجئين بشكل كامل من جهة أخرى، ولم تزل إسرائيل غير معترفة بالمسؤولية المباشرة عن التسبب في هذه القضية وترفض القرارات الدولية الخاصة بها، وتصر على تأجيل بحثها إلى أجل غير مسمى.

---

[1] حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2011/3/7، انظر الرابط: http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/Mokadassate/p4.php

[2] الجعبري، فتحي خميس، **بداية أم نهاية** ص ص 75 -76 مرجع سبق ذكره.

فبعد تهجير الفلسطينيين عمل الإسرائيليون على إقناع الرأي العام أن هذه القضية ما هي إلا قضية مشردين خرجوا من ديارهم وهم بحاجة إلى دعم معنوي ومادي حتى يسهل توطينهم في الدول التي لجئوا إليها، و بناءً على ذلك تَشَكَّل على مر السنين في الوِلايات المُتَّحدة والعالم الغربي اتجاهٌ سياسي يقضي بأن قضية اللاجئين يمكن أن تُحل فقط إما عن طريق التوطين أو التعويض أو الاثنين معاً، وإعادة تأهيل اللاجئين حتى يسهل اندماجهم في الدول التي لجئوا إليها[1]. أما بالنسبة للجانب الفلسطيني فقد تمثلت رؤيته الرسمية لموضوع اللاجئين بأنه لن يكون هناك أي حل للقضية الفلسطينية دون الاعتراف بحقوق اللاجئين وإقرارها بالمبادئ والحقوق التي تتعلق بهم وإيجاد حل عادل لهم، وتستند هذه الرؤية إلى القرارات الدولية بهذا الخصوص، وترى المنظمة أن الاعتراف بالمسؤولية من شأنه أن يسمح للطرفين البدء بالتفاوض على كيفية تطبيق هذه الحقوق على أرض الواقع[2].

أما على المستوى الدولي والعربي يتَّضح تجاهل واضح لمصير اللاجئين الفلسطينيين فقد اتسمت مواقفهم بالمعارضة السطحية التي لا ترقى إلى الفعل السياسي على الأرض، ففي مفاوضات (كامب ديفيد) 2000، وطابا 2001 قدمت الولايات المتحدة مشروع (كلينتون) الذي يقوم على توطين اللاجئين في الدول العربية وغيرها، وذلك مقابل مساعدات مالية للدول المضيفة، أما الجانب الأوروبي فقد قدَّم أفكاراً اقتصادية للحل، تمثلت في مشروع (توني بلير) لإقامة مدن جديدة تُؤَهَّل لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين من لبنان وتوطين الباقين في سوريا والأردن، أما العرب فقد اقترحوا في مبادرة بيروت عام 2002 حلاً عادلاً متفقاً عليه مع الجانب الإسرائيلي لقضية اللاجئين، وفقا لقرار رقم (194) وذلك في إشارة لعدم احتلال موضوع اللاجئين أولوية على المستوى الدولي والعربي[3].

---

[1] زريق، إيليا، ***اللاجئون الفلسطينيون و حق العودة*** **مجلة الدراسات الفلسطينية**،عدد 19، صيف 1994.ص 68.

*توني بلير: ميعوث الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

[2] نظرة على المفاوضات، وحدة شؤون المفاوضات، 2011/1/13، انظر الرابط:
http://www.nad-plo.org

[3] المصري، هاني، تقييم استراتيجي 2010-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/2/8 انظر الرابط:
http://www.alzaytouna.net

أما الدور الرئيسي والذي عمل على تهميش قضية اللاجئين فكان دور الولايات المتحدة الذي ما هو إلا امتداد للسياسة الإسرائيلية القديمة الجديدة، فلقد عاد الراعي الأمريكي الوحيد لعملية السلام ليعلن هذه السياسة على لسان الرئيس (باراك اوباما) حيث قال بصراحة ووضوح في مقابلة هاتفية نشرت نصها صحيفتا (جروسلم بوست ويديعوت احرنوت) وذلك قبل فوزه بالانتخابات الرئاسية، "أنه من المعارضين لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، كما أوضح في نفس المقابلة عن التزامه المطلق بأمن إسرائيل ويهوديتها"[1]، وأيضاً نشرت صحيفة (يديعوت احرنوت) في نفس الخصوص عن مصادر قالت إنها أمريكية تسريبات بخصوص خطة (باراك اوباما) للسلام في الشرق الأوسط حيث تقضي هذه الخطة بأن يتنازل اللاجئون الفلسطينيون عن حق العودة مقابل تعويضات مادية وبقائهم في الدول العربية الموجودين فيها كموطن بديل[2].

يرى الباحث أن الوِلايات المُتَّحدة سعت وما زالت تسعى لتوطين اللاجئين وعدم السماح بالاتجاه إلى حل قضيتهم حلاً عادلاً، بصفتها الراعي الوحيد للعملية السلمية، وكما نرى استمرت سياسة الوِلايات المُتَّحدة في عهد الرئيس (باراك اوباما) كما هي في عهد سابقيه ولم يحدث أي تغيير إيجابي يذكر على قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم بل زادت تعقيداً على تعقيدها.

بنظرة فاحصة على قضية اللاجئين نجدها مشكلة ديناميكية تزيد بِزيادة الوقت وتعمل على تعقيد الوصول إلى حل للصراع يرضي الطرفين، فلقد كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في العام 1948 (914) ألف نسمة بينما وصل في العام 2009 إلى أكثر من7.4 مليون نسمة أكثر

---

[1] باراك اوباما يعارض حق عودة اللاجئين، راديو سوا، 2008/01/29، انظر الرابط:
http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=8010827&rid=1502711

[2] المرصد السوري، تفاصيل خطة باراك اوباما للسلام في الشرق الأوسط، 2011/2/6 انظر الرابط:
http://www.syriahr.com/24-5-2009-syrian%20observatory6.htm

من نصفهم يعيشون في الشتات، وتصل نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة حوالي (36.7%)[1] .

وعلى الرغم من ذلك كله ما زالت إسرائيل تتحدى القوانين والإرادة الدولية بخصوص اللاجئين، فقد نصت المعاهدة الدولية للتخلص من كافة أشكال التمييز العنصري على ما يلي: " تتعهّد الدول الأطراف بالقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وضمان حق كل فرد، من دون تمييز بحسب الجنس أو اللون أو الأصل الإثني، والمساواة أمام القانون، خصوصاً في التمتّع بحق مغادرة أي بلد، بما فيها بلده، والعودة إليه"[2]. وأيضاً ورد في الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية بأنه "سوف لن يُحرم أي شخص بشكل تعسفي من الحق في دخول بلده"[3].

المطلب الثاني: الاستيطان

بعد اتفاقية (أوسلو) عام 1993 والتي تم فيها تأجيل قضية الاستيطان إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، دخل الإسرائيليون في سباق مع الزمن لفرض وقائع جديدة على الأرض بقصد تغيير المعادلة الديمغرافية في الأراضي المحتلة، مكرّسين بذلك سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية، مستبقين بذلك أي محادثات أو مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما هدف الإسرائيليون إلى عزل الفلسطينيين ضمن مناطق صغيرة غير مترابطة، الأمر الذي سيؤدي إلى منع أي وحدة جغرافية في المستقبل؛ مما سيسمح لهم السيطرة الكاملة على الأراضي والموارد الطبيعية، إضافة إلى فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية[4].

---

[1] عدد اللاجئين الفلسطينيين أرام، 2009/12/13، انظر الرابط:
http://www.aaramnews.com/website/71596NewsArticle.html

[2] المعاهدة الدولية للتخلص من كافة أشكال التمييز العنصري، الجمعية العامة، 2011/2/1 انظر الرابط:
http://www.afswj.com/Media/ebooks/worldRules/16.pdf

[3] نفس المرجع.

[4] الصيفي، شكري، بانوراما التفاوض، مجلة الطليعة، 2010، العدد 1863 2011/2/5 انظر الرابط:
http://www.taleea.com/newsdetails.php?id=13893&cat=&ISSUENO=1863

إن الاستيطان هو أولوية إستراتيجية بالنسبة للإسرائيليين، لذا فقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة على تشجيع المستوطنين على الإقامة في المستوطنات من خلال الحوافز والمنح المختلفة، فمنذ خارطة الطريق عام 2004 إلى عام 2010 زاد عدد المستوطنين بنسبة 28%، و زادت نسبة النمو في المستوطنات 3 إلى4 أضعاف مقابل نسبة النمو في البلدات الإسرائيلية، وعلى الرغم من أن المستوطنات تقوم على مساحة 2.7% من الضفة الغربية[1] إلا أنها تسيطر على مناطق نفوذ في محيطها تبلغ 42% من المساحة. نلاحظ هنا أن العلاقة بين الزمن وزيادة الاستيطان هي علاقة طرديه، بمعنى أنه كلما مُنحت إسرائيل المزيد من الوقت التفاوضي زاد عدد المستوطنين والمستوطنات وخاصة في الأوضاع الأكثر استقراراً، مما سيمنع إقامة أي دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة، ويَحول دون الوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة [2].

منذ اتفاقية (أوسلو) قامت إسرائيل بعدة خطوات أحادية هدفت من خلالها إلى تكريس احتلالها وتكثيفه في جميع المناطق الفلسطينية منها: مضاعفة عدد المستوطنين و زيادة عدد الوحدات السكنية غير القانونية -حسب التعبير الإسرائيلي- في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة 62% ومصادرة أكثر من 60,000 فداناً من الأراضي الفلسطينية بهدف بناء المستوطنات والطرق الالتفافية، واقتلاع 220,000 شجرة وهدم 690 منزلاً في الضفة الغربية وحدها، وقامت أيضاً بإزالة الخط الأخضر من الخرائط الحكومية الرسمية، وهو الخط الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعني أنها لم تعد تعترف بالأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها وحدة إقليمية واحدة[3].

---

[1] مرجع سبق ذكره، تضاعف الاستيطان ثلاث مرات منذ أوسلو، 2011/1/7 انظر الرابط:
http://www.btselem.org

[2] نفس المصدر.

[3] مرجع سبق ذكره وحدة المفاوضات، 2011/3/17، انظر الرابط:
http://www.nad-plo.org

وتشير آخر الإحصائيات لعام 2009 إلى وجود 440 موقعاً استيطانياً في الضفة الغربية تشمل 144 مستعمرة و205 بؤرة استيطانية و48 موقعاً عسكرياً و43 موقعاً لأغراض استيطانية مختلفة وقد أقامت إسرائيل في الأراضي الفلسطينية حوالي 17 منطقة صناعية تقع في المستوطنات توصف بأنها مناطق ذات أهمية اقتصادية كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي حيث يتم استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة ويتم احتكار السوق الفلسطيني كما ينتج عن هذه المناطق الصناعية آثارٌ مدمرة تطال جميع عناصر البيئة الفلسطينية، حيث أنها تستنزف الموارد الطبيعية وتلوث الماء والهواء والتربة وتدمر التراث الحضاري وتشوه الطبيعية[1].

هذا وقد وصل عدد المستوطنين في العام 2008 إلى 486،435 مستوطن يقيمون في مستوطنات أقيمت في أراض محتلة صودرت من الفلسطينيين، من بين هؤلاء المستوطنين 189،420 مستوطن يقيمون في القدس الشرقية، ومن المتوقع أن يزداد عدد المستوطنين في نهاية 2011 ليصل إلى 531،773 منهم 199،600 في القدس الشرقية[2].

لقد عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تكثيف الاستيلاء على الأرض لفرض أمر واقع، وإيجاد حقائق جديدة على الأرض تُحَوَّل إلى أوراق قوة على طاولة المفاوضات، فأقامت جدار الضم والتوسع بدعاوى أمنية؛ عمل هذا الجدار على اختراق الأراضي الفلسطينية المحتلة وضم مساحات شاسعة منها وأحاط بالتجمعات الإسرائيلية الكبرى على الجانب الإسرائيلي[3]. في ظل هذه الإجراءات الإسرائيلية والازدياد المتواصل لأعداد المستوطنات والمستوطنين داخلها، يرى مروان معشر الباحث في معهد (كارنيغي) للسلام الدولي بأنه لا أمل في قيام دولة فلسطينية حيث عبر عن ذلك بقوله: "يُعتبر إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً مستحيلاً عمليًا في ضوء تزايد أعداد المستوطنين، وانتشار شبكة معقّدة من المستوطنات المبعثرة

---

[1] التقدير الاستراتيجي: مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010 2011/3/1 انظر الرابط:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=113390

[2] مرجع سبق ذكره، الاستيطان، 2011/3/6، انظر الرابط:
/http://www.nad- plo.org/ar

[3] نفس المرجع.

في كل أنحاء الضفة الغربية، وإصرار إسرائيل على الاحتفاظ بغور الأردن في أي تسوية محتملة"[1].

أما على المستوى الدولي وبنظرة عامة على القوانين والأعراف الدولية، وقرارات الأمم المتحدة نجد أن الإسرائيليين ما زالوا على موقفهم في تحدي المجتمع الدولي وقراراته ومن هذه القرارات:

أ- قرار مجلس الأمن رقم (242) والذي ينص على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، كما دعا أيضاً إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت خلال النزاع الأخير"[2].

ب- قرار مجلس الأمن رقم (252) الصادر عام 1968 والذي "يعتبر أن كل الأعمال التي قامت بها إسرائيل والتي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع"[3].

ت- قرار مجلس الأمن رقم (476)الصادر عام 1980 "يؤكد على أن كافة... الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي تهدف إلى تغيير صفة ووضع... القدس لا تمتلك أي صلاحية قانونية... كما أنها تشكل إعاقة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط"[4].

أما بالنسبة الجانب الفلسطيني فإن الرؤية الفلسطينية بخصوص الاستيطان تتمثل بما أعلن عنه الرئيس محمود عباس في اجتماعه مع السفير (ديفد هيل) مساعد السناتور الأمريكي ميتشل بتاريخ 2010/11/17 والتي تمثلت فيما يلي[5]:

---

[1] معشر، مروان، هل ماتت عملية السلام الجديدة قبل أن تولَد؟، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011/3/4، انظر الرابط:

http://www.carnegieendowment.org/

[2] الأمم المتحدة: مجلس الأمن، القرارات، 2011/3/2، انظر الرابط:

http://www.un.org/ar/mainbodies

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

[5] عريقات، صائب، ***دراسة: انسداد المحادثات المباشرة - والخيارات***، مقدمة من وحدة شؤون المفاوضات في اجتماع المجلس المركزي بتاريخ 16 -2011/3/17 بعنوان وحدة الوطن 2011.

أولاً: أن يتم إيقاف الاستيطان طوال فترة المفاوضات النهائية.

ثانياً: أن يكون وقف الاستيطان كاملاً بحيث يشمل القدس الشرقية.

ثالثاً: أن لا يتم الربط بين وقف الاستيطان وبين العلاقات الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية وعلى وجه الخصوص في مجال التسلح.

رابعاً: رفض أي حلول وسط بخصوص الاستيطان.

وعلى أرض الواقع اتخذت الحكومة الفلسطينية عدة خطوات من شأنها مواجهة الاستيطان، فبين الأعوام 2005-2008م وفي إطار تحسين الإستراتيجية الفلسطينية لمواجهة الاستيطان وجدار الضم والتوسع قامت الحكومة بإنشاء مركز المعلومات وشؤون الجدار والاستيطان ليتم توحيد المفاهيم والمصطلحات والجهود لتشكيل المرجعية لكل ما يتعلق بهذا الشأن، وبذلت الحكومة الفلسطينية جهوداً لتفعيل قرارات الأمم المتحدة وبالأخص فتوى (لاهاي) لهدم الجدار من خلال تكثيف العمل على الصعيد الدولي وحشد الدعم باتجاه الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف تنفيذ هذه السياسات الاستيطانية[1].

وفي العام 2008 أعطت الحكومة الفلسطينية الأولوية لخطط التطوير والتحسين المتعلقة بالمناطق المتضررة من الجدار والاستيطان وذلك لتعزيز تمسك الفلسطينيين بأرضهم فقامت الحكومة الفلسطينية بتنفيذ أكثر من 272 مشروعاً شملت مشاريع مختلفة لإصلاح الأراضي والآبار والطرق الزراعية والبيوت البلاستيكية وإيصال الكهرباء للمناطق النائية والتي تستهدف من قبل المستوطنين. وفي نهاية عام 2009 خُصصت موازنة جديدة بحوالي 60 مليون دولار كما عملت الحكومة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني على تنفيذ قرار حظر منتجات المستوطنات، وتم دعم إنشاء صندوق الكرامة الوطنية لتمويل الحملة الشعبية لتنظيف السوق

---

[1] غنيم، ماهر، استراتيجيات مواجهة وليس ردود أفعال، 2011/3/4، انظر الرابط:
www.qou.edu/arabic/conferences/israeliIndustConf/.../maherGhnam.doc

الفلسطينية من منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وذلك في إطار التكامل والانسجام بين الجهدين الرسمي والشعبي[1].

أما على الجانب الأمريكي فإن جذور موقفه من الاستيطان تعود إلى ما بين الحربين العالميتين حيث اقتصر هذا الدور في حينه على الإقرار بحق الفلسطينيين بتقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة، لكن دون أي أفعال سياسية على أرض الواقع، بل على العكس من ذلك فقد ساندت الولايات المتحدة قرار التقسيم في الجمعية العامة، محوّلة بذلك القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، وطوال الأعوام السابقة لم تتخذ الولايات المتحدة موقفاً لصالح الفلسطينيين وقضيتهم، باستثناء إيقاف المساعدات لإسرائيل قبل انطلاق مؤتمر مدريد، حيث استخدمتها كورقة ضغط تمهيداً لانطلاق المفاوضات بين العرب وإسرائيل وبعد اتفاقية (أوسلو) - حسب وجهة النظر الأمريكية - لم يعد الاستيطان يشكل عقبة أمام مسيرة السلام[2]. ووجهة النظر هذه عكَسها تصريح (روبرت بيللترو)* حيث قال "إن توسيع المستوطنات يعتبر عامل تعقيد في مسيرة السلام ولكنه لا يشكل عقبة أمام المسيرة"[3].

هذا وتجدد موقف الولايات المتحدة من الاستيطان بعد تولي الرئيس الأمريكي الجديد مهامه في البيت الأبيض، ففي خطابه الذي وجهه إلى العالم العربي والإسلامي كرر كلام بعض الرؤساء الأمريكيين السابقين، ولكنه اختلف عنهم بأنه بدا أكثر جديةً وحزماً في المضي قدماً في العملية السلمية حيث قال"إن الوِلايات المُتَّحدة لا تقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية، وإن عمليات البناء هذه تنتهك الاتفاقيات السابقة وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام، لقد آن الأوان لكي تتوقف هذه المستوطنات"[4]. هذا الموقف ليس جديداً في السياسة

---

[1] نفس المرجع.

[2] إبراهيم، بلال محمد صالح، الاستيطان **الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2010 ص211.

[3] السياسة الاستيطانية بين إسرائيل وأمريكا، مجلة الدفاع الوطني، 2010/4/15، انظر الرابط:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4414

[4] أميل أمين، باراك اوباما في مواجهة اللوبي الصهيوني، صحيفة أوان، عدد 589 2011/2/2 انظر الرابط:
208669http://www.awan.com/pages/oped/

*روبرت بيللترو: مساعد وزير الخارجية الأمريكي في عهد كلينتون.

الأمريكية كما أسلفنا، فقد سبق (باراك اوباما) في موقفه هذا ثمانية رؤساء أمريكيين وخاصة الرئيس "كارتر" الذي أعلن في فترة رئاسته أن الاستيطان غير شرعي ومخالف للأعراف والقوانين الدولية[1]. لكن كل هذه المواقف الأمريكية رضخت أمام تعنت حليفها الاستراتيجي وكان آخرها خروج الولايات المتحدة بفيتو أمريكي في الأمم المتحدة لمشروع قرار يدين الاستيطان[2].

يرى الباحث أن الموقف الأمريكي من قضية الاستيطان اتسم بالثبات على مساندته وتبريره على أرض الواقع[3]. وهنا سوف نسلط الضوء على بعض المواقف الأمريكية بخصوص الاستيطان:

أ- في العام 1993 عارضت الولايات المتحدة الأمريكية مناقشة موضوع الاستيطان في القدس في الأمم المتحدة.

ب- امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على القرار رقم 446 والقاضي بعدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية، وذلك في العام 1979.

ت- امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على القرار 452 والذي يدين عدم التزام إسرائيل بقرارات الجمعية العامة والمتعلقة بما تقوم به إسرائيل في القدس المحتلة ويطالب بوقف الأنشطة الاستيطانية.

ث- في العام 2011 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار يدين الاستيطان.

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن كل هذه التغييرات التي يحاول الإسرائيليون فرضها والتزايد المضطرد بعدد المستوطنات والمستوطنين داخلها يؤدي إلى انعدام الاستقرار وزيادة أعمال العنف، و يعيق بل ويمنع أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وبالتالي الوصول إلى سلام عادل ودائم، ولقد ساعد الموقف الأمريكي الضعيف تجاه الاستيطان الإسرائيلي والذي اتسم

---

[1] بلا كاتب، ***السياسة الأمريكية*** **مجلة شئون عربية**، عدد 137 2009، ص 38.

[2] مرجع سبق ذكره، مشاريع القرارات، موقع الأمم المتحدة الالكتروني، 2011/3/7، انظر الرابط:

[3] مرجع سبق ذكره، مشاريع القرارات، موقع الأمم المتحدة الالكتروني، 2011/3/7، انظر الرابط: http://www.un.org/ar/

بالثَّبات على المعارضة السطحية، التي لا ينجم عنها أي ضغط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ساعد إسرائيل في الاستمرار في تحدي الإرادة الدولية، فكلما توجه الفلسطينيون للبحث عن السلام يواجههم الإسرائيليون بالإعلان عن بناء مستوطنات جديدة، مع إقرار المجتمع الدولي والإدارات الأمريكية بشكل متكرر أن هذه المستوطنات ليست شرعية، ولكنهم لا يحركون ساكناً.

المطلب الثالث: الاقتصاد

من أبرز التحديات التي تواجه عملية السلام بعد اتفاقية (أوسلو) هو تحدي الاقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينية فقد تم توقيع برتوكول باريس الاقتصادي بتاريخ 1994/4/29 حيث استند هذا البرتوكول في مضمونه إلى اتفاقية (أوسلو) وقُيِّد بمحتواها من حيث استمرار إسرائيل بالاستئثار بمقومات الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة عليه وتقييد صلاحيات السلطة الفلسطينية وإمكانات النمو للاقتصاد الفلسطيني فتم إخضاع الاقتصاد الفلسطيني والتأكد من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي في جميع نواحيه الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية وغير ذلك. علماً أن الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين منذ قيام السلطة الفلسطينية تميزت بأنها اتفاقيات تعاقدية يعاد النظر بها كل سنه أو ستة شهور، وقد استغلت هذه التعاقدية من قبل الإسرائيليين فقط بصفتهم المسيطرين على الأوضاع الاقتصادية والأمنية.[1]

جاءت هذه الاتفاقيات لتكرس تبعية الفلسطينيين لإسرائيل، مما يعني أن مثل هذه الاتفاقيات تخدم بالدرجة الأولى المصالح الإسرائيلية الهادفة إلى الإبقاء على الشعب الفلسطيني تابعاً لها في شتى نواحي حياته اليومية، فالإسرائيليون يتحكمون في العوائد الضريبية ويتحكمون أيضاً في كم ونوع البضائع التي يُسمح للفلسطينيين بإنتاجها، حيث أن 90% من مستلزمات الصناعة الفلسطينية تأتي عن طريق إسرائيل وإسرائيل تسيطر على المياه والأرض والتكنولوجيا ومصادر التمويل وطرق وأماكن التسويق والأبحاث العلمية والاستيراد والتصدير،

---

[1] زياد أبو عمرو آخرون، **قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي غزة أريحا أولا**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993، ص 6.

أما الاقتصاد الفلسطيني فلا يملك إلا الأيدي العاملة رخيصة الأجر والتي تخضع للظروف التي تهيئها إسرائيل حسب مصالحها[1].

لقد كرَّست السياسات الإسرائيلية تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي من خلال الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة التي جعلته رهن التغيرات والتحولات الاقتصادية في إسرائيل. فبعد العام 2000 انطلقت الانتفاضة الثانية والتي كان لها الأثر الأكبر على الاقتصاد الفلسطيني، الذي قارب على الانهيار التام جراء القيود الإسرائيلية بذلك استعملت إسرائيل الاقتصاد والعوائد الجمركية كأداة للضغط على الشعب الفلسطيني، وخاصة عندما تتعثر العملية السلمية[2].

أيضاً استعملت إسرائيل الاتفاق الاقتصادي مع الفلسطينيين كبوابه واسعة للعالمين العربي والإسلامي لكي يتاح لها غزو الأسواق العربية والإسلامية ويوفر لها فرصة المشاركة في الموارد الطبيعية للعرب هذا من الجانب الإسرائيلي، أما من الجانب الفلسطيني فإن الاتفاقيات الاقتصادية مع الإسرائيليين لا تخلو من بعض الفوائد هنا وهناك والتي لا تصل بحدها الأعلى إلى الحد الأدنى من المطالب والحقوق الفلسطينية ولم ترقَ إلى إمكانية تجسيد أي نوع من أنواع الاستقلال للاقتصاد الفلسطيني.[3] كما عملت إسرائيل على انتقاد طريقة تعامل المجتمع الدولي مع الصراع في الشرق الأوسط متهمة إياه باللجوء إلى تقديم الدعم المالي للفلسطينيين لعجزه عن إحراز تقدم في العملية السلمية بين الجانبين كما انتقدت المشاريع التي يعلن عنها لتعزيز الاستثمار في المنطقة[4].

---

[1] الجعبري، فتحي خميس، بداية **أم نهاية، دراسة تحليلية لاتفاق غزه -أريحا**، مكتبة مركز التوثيق والمحفوظات والنشر، 1995، ص ص 104- 109.

2 الخالدي، أحمد سامح، ***المأزق الفلسطيني الراهن: كيف وصلنا إلى هنا؟ وما العمل؟*** **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ربيع/صيف، العدد:75/74 2008، ص9 -11.

[3] مكحول، باسم، ***دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية*** بيروت: البيادر للنشر والتوزيع، 1996 ص ص15 -12.

[4] الجعبري، فتحي خميس، **بداية أم نهاية: دراسة تحليلية لاتفاق غزه -أريحا**، ص ص 101 -103، مرجع سبق ذكره.

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاقية (أوسلو) زادت تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي حيث أُلزِم الجانب الفلسطيني باتفاقيات خدمت مصالح الجانب الإسرائيلي والتي تهدف في مجملها إلى الإبقاء على الشعب الفلسطيني تابعاً لها في شتى مناحي الحياة اليومية، ولا يتحقق لها ذلك إلا من خلال استعمال الاقتصاد والعوائد الجمركية كورقة قوة إسرائيلية تضغط بها على الفلسطينيين عند تعثر العملية السلمية أو عندما يلزم الأمر ذلك.

الفصل الثالث

الإستراتيجية التفاوضية

تقوم دراسة وتحليل الإستراتيجية التفاوضية في المفاوضات للطرف (أ) على الوقوف على إستراتيجية الخصم أو الطرف (ب) حيث أن عملية التفاوض هي عملية تكاملية بين الطرفين، وبالتالي فإن اكتمال فهم عناصر الإستراتيجية لأي طرف ومحاولة رسم معالمها يجعل فهمها وتحليلها متعثراً ما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار دراسة الإستراتيجية للطرف المقابل. من هنا فإن دراسة الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية تتطلب من الباحث الوقوف على عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية ومكونات السلوك التفاوضي الإسرائيلي، من أجل النظر لاحقاً إلى عناصر ومقومات الإستراتيجية الفلسطينية ودراسة مدى قدرتها على تجاوز العقبات وتحقيق الغايات التي هدفت الإستراتيجية الإسرائيلية إلى منع المفاوض الفلسطيني من تحقيقها.

المبحث الأول

الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض

لقد عمل الإسرائيليون طوال فترة المفاوضات على إدارة الصراع وليس حله، وذلك من خلال استغلال وجود نظام ديمقراطي مؤسسي، حيث استفاد الإسرائيليون من المؤسسات العلمية ومراكز الدراسات والأبحاث، ومن الخبرات الإستراتيجية والسياسية التي اكتُسبت من خلال المراحل التفاوضية المختلفة التي خاضها القادة الإسرائيليون على مدار العقود الماضية، مما راكم لديهم بنية تحتية فكرية استطاعوا من خلالها إدارة العملية التفاوضية باحتراف كبير، مستفيدين من عناصر القوة التي لديهم ومن الفرص المتاحة موظفين غياب التكافؤ، مستثمرين النفوذ اليهودي وتأثيره على قرار الراعي الأمريكي لعملية السلام، وأيضاً حالة العجز والانقسام العربيين بالإضافة إلى ضعف التنظيم ونقص الخبرة الفلسطينية وغياب الرؤية السياسية والإستراتيجية لدى المفاوض الفلسطيني، وخاصة في بداية التسعينيات[1].

وسوف نحاول في المبحث التالي الوقوف على أهم الملامح التي ميَّزت الإستراتيجية الإسرائيلية العامة والركائز الأساسية للنظرية التفاوضية الإسرائيلية، وأيضاً أسلوب المفاوض الإسرائيلي وتكتيكاته التي مارسها على مدار سنين التفاوض الماضية، وذلك لمحاولة فهم هذه الإستراتيجية بكافة جوانبها كما هي على أرض الواقع، ومن ثم معالجة الإستراتيجية الفلسطينية.

المطلب الأول: الإستراتيجية الإسرائيلية العامة

تتميز الإستراتيجية الإسرائيلية العامة بأنها تقوم على الاحتلال والتوسع ومراكمة الانجازات[2]، فمنذ مؤتمر بال بـــ (سويسرا) وحتى يومنا هذا على خلاف حركات التحرر - تقوم إسرائيل بنقل جماعات من مختلف بقاع العالم وتعمل على توطينهم في أرض فلسطين، وهذا التوطين بأرض ليست أرضهم، لذلك فإنه يحتاج إلى تأسيس أمر واقع جديد متجدد، وعلى هذا الأساس ما تزال إسرائيل حتى اليوم تعمل على ترسيخ الوقائع الجديدة لتحويلها إلى حق

---

[1] صالح، محسن، الاستراتيجيات الإسرائيلية العشر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/1/6، انظر الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=114787

[2] عبد الكريم، قيس وآخرون، **اتفاق أوسلو في عامه الخامس**، دمشق: التقدم الطباعي للطباعة والنشر، 2011، ص 15.

ومراكمتها إنجازاً تلوَ الآخر، وبشكل عام يعمل الإسرائيليون على تطبيق إستراتيجيتهم وتحقيق أهدافها من خلال التركيز على ثلاثة عوامل رئيسة مؤثرة[1]:

أ- الحفاظ على الوجود الإسرائيلي: حيث إن الهدف النهائي للإستراتيجية الإسرائيلية هو ترسيخ إسرائيل كياناً أصيلاً في المنطقة العربية، قادراً على مجابهة دول المنطقة والسيطرة عليها اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً والارتباط سياسياً وأمنياً وعسكرياً بمصالح الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- السياسات والمواقف والقرارات المعلنة: فلقد حددت إسرائيل مواقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ورفضت قرارات مجلس الأمن باستثناء القرار(242) والذي تملك له تفسيراً خاصاً بها يفرغه من محتواه ويُفقده قيمته، كما أعلنت بصورة متكررة على أنها لا تقبل إلا بالمفاوضات طريقاً لحل الصراع، ففي مؤتمر مدريد عام 1991 حدَّدت لها إستراتيجية ثابتة في السلام، فهي بذلك تلجأ إلى الإعلان عن إستراتيجيتها لتضمن تقبل الأطراف المسبق لها، مستخدمة بذلك جميع أوراق القوة المتاحة والممكنة.

ت- الخطوط التفاوضية المقررة سلفاً في حدودها الدنيا والعليا: فقبل الدخول في أية مفاوضات مع أي طرف تقوم إسرائيل بتحديد الحدود الدنيا والعليا لإستراتيجيتها، وعند مواجهة أي ظروف محيطة يكون التغيير فقط في بعض المظاهر والتكتيكات التي لا تمس جوهر العملية التفاوضية، وبذلك تعمل على اقتناص الفرص كما فعلت في اتفاقية (أوسلو) في العام 1993.

المطلب الثاني: النظرية التفاوضية الإسرائيلية وركائزها الإستراتيجية

تقوم الفلسفة التفاوضية الإسرائيلية بشكل أساسي على مبدأ الأمر الواقع الذي تستطيع من خلاله أن تُنشأ حقاً، فتكون الانجازات بقدر ما تعمل على تكريس الأمر الواقع وصيانته؛ بمعنى

---

[1] عاروري، نصير حسن، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ص ص 36 -33.

أن الإستراتيجية الإسرائيلية تستند في التفاوض إلى مبدأ الأمر الواقع الذي تعمل من خلاله على رفع الحد الأقصى من المطالب الإسرائيلية أو تخفيض الحد الأدنى منها في إطار ما هو ممكن[1].

كما سيطر مفهوم الأمن على النظرية التفاوضية الإسرائيلية بصورة كبيرة، فتجاوزت بذلك القانون الدولي، وإرادة المجتمع الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، متذرعة بالأمن، وأنها لا تزال تحت تهديد المحيط الذي تعيش فيه، فلقد قامت إسرائيل باستخدام مفهوم الأمن تعسفياً وعشوائياً للوصول إلى أهدافها، فمثلاً قامت بتفسير عبارة الحدود الآمنة في القرار (242) بطريقة تسمح لها بضم أراضٍ احتلتها عام 1967[2]، وأيضاً تحديد حدود تقع خارج حدودها الجغرافية تراها تحقق لها الأمن، بهذه الطريقة كرَّست إسرائيل مفهوم الأمن مبتكرة بذلك نظرية العمق الاستراتيجي، الذي يعكف المفاوض الإسرائيلي على تحقيقه والعمل على توسيعه باستمرار، وذلك بفرض مفهوم السيطرة والهيمنة والتدابير الأمنية، مثل المناطق المجردة من السلاح، ومراقبة التسلح، والإنذار المبكر، وغيره من المسميات[3] .

بشكل عام فإن الهدف الذي تسعى له جميع القيادات والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هو محاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر والتنازلات وبذلك تتحدد ملامح الإستراتيجية الإسرائيلية على المدى القصير والمدى الطويل بالآتي:

أولاً: منذ بداية جهود التسوية السلمية للصراع وطبيعة السلام الذي ستنتجه المفاوضات كانت هي الركيزة الأهم في الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية، حيث وجه الإسرائيليون جُل اهتمامهم إلى خلق الظروف التي تتيح لهم الإمساك بزمام المبادرة والسيطرة على مجريات العملية التفاوضية، لذا فإن الإستراتيجية الإسرائيلية صُمِّمت لإحداث تغيير جذري في الاتجاهات العربية، وذلك بدفع العملية السلمية باتجاه التطبيع مع الدول العربية، وإشغالهم بطول المفاوضات

---

[1] مرجع سبق ذكره، الاستراتيجيات الإسرائيلية العشر، 2011/9/25 انظر الرابط:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=114787

[2] قريع، احمد، **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008، ص ص 109 -113.

[3] الكيلاني، هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، ص 16- 18 مرجع سبق ذكره.

وتعقيداتها لزيادة القوة الدفاعية والهجومية الإسرائيلية والمحافظة على قوة الردع والهيبة العسكرية في المنطقة[1].

ثانياً: التقدم البطيء الذي يتم بشكل تدريجي نحو السلام يتم من خلال إجراءات طويلة وانجازات هامشية لتشجيع الأطراف على الاستمرار؛ وذلك لكسب المزيد من الوقت لإضعاف الطرف الفلسطيني وفرض أمر واقع جديد خاصةً فيما يخص الاستيطان[2]، فقد عبر رئيس وزراء إسرائيل السابق (إسحاق شامير)* عن ذلك بقوله: "كنت سأجعل مفاوضات الحكم الذاتي تستمر عشر سنوات، حيث يصل خلالها عدد اليهود في المناطق إلى نصف مليون"[3]. هذا وقد أكد (سيمحا دينتس)* رئيس الوكالة اليهودية جانب من هذا التوجه بقوله" إن استيعاب مليون مهاجر سيجعل إسرائيل دولة على مستوى عالي من التقدم، مما يُلزم الدول العربية بالتوصل معها إلى اتفاق سلام ليس من منطلق التفاوض على أساس القوة التي تملكها إسرائيل فحسب، بل لأنها تصبح دولة يعرف جيرانها العرب أنه يصعب بل يستحيل إزالتها"[4].

ثالثاً: الاتجاه إلى التفاوض الثنائي بدون إطار دولي لإضعاف الطرف الفلسطيني الذي لا يملك الكثير من أوراق القوة، فطوال عملية التفاوض رفضت إسرائيل أن يكون التفاوض تحت أي مظلة لها القدرة في التأثير في المفاوضات ونتائجها[5].

---

[1] الحمد، جواد، وآخرون، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، ص ص 9-11 مرجع سبق ذكره.

* إسحاق شامير: رئيس الوزراء الإسرائيلي السابع حكم فترتين 1983- 1984 و 1986-1992.

* سيمحا دينتس: رئيس المنظمة الصهيونية 1987-1994.

[2] نفس المرجع، ص 15.

[3] السليمان، عوض، مقتطفات من خطاب بشار الأسد حول التعاون الاستراتيجي، مدرسة حوار المنطق الحيوي،2011/2/11، انظر الرابط:
http://damascusschool.wordpress.com/2009/05/23

[4] مسار المنظمة الصهيونية العالمية 1948-2000، مؤسسة شهيد فلسطين، 2011/2/7، انظر الرابط:
http://www.shahidpalestine.org/index.php?option=com_content&view=category&layout

[5] دليل عملية السلام، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2011/2/16، انظر الرابط:
http://www.altawasul.com

المطلب الثالث: أسلوب المفاوض الإسرائيلي وتكتيكاته

بما أن المفاوض الإسرائيلي يرتكز إلى بعد مؤسسي ونظرية تفاوضية، فقد بنى أسلوبه وتكتيكاته على أساس علمي مدروس، آخذاً بعين الاعتبار البيئة التفاوضية والعوامل النفسية والثقافية في عملية التفاوض، إضافة إلى التزامه بالإستراتيجية العامة وعدم الخروج عنها، لهذا فقد ارتكز أسلوبه التفاوضي على عدة ركائز كان من أهمها[1]:

أ - العمل على اكتشاف السقف التفاوضي للمفاوضين الفلسطينيين وطبيعة مفهومهم للسلام.

ب - الحصول على تنازلات متتالية تحت مسميات عديدة، مثل بناء الثقة وتوفير المصداقية وتهيئة الأجواء، وخطوات حُسن النية وما إلى ذلك من مصطلحات ابتدعتها العقلية التفاوضية الإسرائيلية؛

ت - العمل على تحييد دور الوسيط والذي هو الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم إعطائه الفرصة للتأثير على مسار العملية التفاوضية إلا فيما تقتضيه المصلحة الإسرائيلية؛

ث - الابتعاد عن أي مرجعية دولية في التفاوض وتحريرها من أية مرجعيات قانونية ومن قرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة، حتى عندما قبلت إسرائيل القرار (242) قبلته ضمن تفسيرها الخاص[2].

ج - تحجيم ورفض المشاركة الفعلية للأمم المتحدة في المفاوضات وذلك لاعتبارها منحازة للطرف الفلسطيني[3].

---

[1] الكيلاني، هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، ص25 مرجع سبق ذكره.

[2] أبراش، إبراهيم، لماذا ترفض إسرائيل عقد مؤتمر دولي للسلام، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2011/2/12، انظر الرابط:

http://palnation.org/vb/showthread.php?t=163

[3] نفس المرجع.

كما يتصف المفاوض الإسرائيلي بمركزية قراره، حيث أن هذا القرار يستند إلى بعد مؤسسي فهو مرتبط بمجموعة من المؤسسات والأجهزة الفاعلة والتي تربطها علاقة مباشرة في الملف التفاوضي، ولكن عندما يلزم اتخاذ قرار يمثل مصلحة عليا لإسرائيل فإنه يتم بسرعة كبيرة وخاصة عند توافر فرصة سانحة لا تحتمل التأجيل. هذا الأسلوب يفيد المفاوض من ناحيتين **الأولى**: أنه يؤدي إلى إبطاء عملية التفاوض وهو ما ينشده الإسرائيليون، **والثانية**: تُمثل ورقة ضغط على الطرف الفلسطيني الذي يريد أن يتوصل لاتفاق بسرعة[1].

يقول (أوري سفير) كبير المفاوضين الإسرائيليين في (أوسلو): إن المفاوضين الرئيسيين في النرويج أظهروا مرونة غير عادية ومفاجآت خلال الحوارات قياساً بالمفاوضات التي كانت تجري في واشنطن في حينه[2]. وحسب ما روى سفير فإن المفاوضين الفلسطينيين في (أوسلو) قدموا مبدأين نالا إعجاب الإسرائيليين، الذين لم يكونوا يتوقعوا هذه المرونة وهذه العروض السخية؛ كان **المبدأ الأول**: التقدم بصورة عملية من القضايا السهلة إلى القضايا الصعبة **والمبدأ الثاني**: هو تعاون وشراكة فلسطينية إسرائيلية بصورة خاصة في المجال الاقتصادي[3]. وعزى سفير ذلك إلى أن الفلسطينيين كانوا يريدون أن يتوصلوا لاتفاق مع الإسرائيليين بأسرع وقت ممكن، فقام المفاوضون الإسرائيليون باستغلال هذه الفرصة وهم متفقون أن هذه العروض تفوق توقعاتهم وطموحاتهم حيث يروي (يوال زينجر)* أن (بيرس) سأله عن نتيجة الاجتماع الذي عقده مع الوفد المفاوض لطرح أسئلة عن الصلاحيات والأمن فقال له:" إذا لم نتوصل لاتفاق مع هؤلاء الأشخاص سنكون حميراً"[4].

---

[1] الكيلاني، هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، ص ص 22 -24 مرجع سبق ذكره.

*يوال زينجر: أحد المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو.

[2] سبير أوري، **المسيرة: حكاية اسلوا من الألف إلى الياء**، ترجمة: بدر عقيلي، عمان: دار الجليل للنشر، 1998، ص 10.

[3] نفس المرجع، ص 11.

[4] نفس المرجع، ص 45.

المبحث الثاني

البيئة التفاوضية الإسرائيلية

لقد شهدت الساحة الإسرائيلية تطورات على المستوى السياسي و المستوى الاقتصادي والأمني، شكلت ملامح المشهد الإسرائيلي الذي تأثر بشكل أو بآخر بالتطورات المتلاحقة على الساحة الإسرائيلية وأخذت هذه التطورات محورين رئيسيين: **الأول** على الساحة السياسية واتجاهات المجتمع الإسرائيلي، **والثاني** على الساحة الاقتصادية والعسكرية، والتي لعبت دوراً في دعم القرار السياسي الإسرائيلي، لذا فسوف نتناول هذين المحورين بمزيد من التفصيل لمحاولة ربطهما بالإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض.

المطلب الأول: الساحة السياسة الإسرائيلية

منذ حوالي عقدين من الزمان أشارت العديد من الأبحاث والدراسات إلى أن المجتمع الإسرائيلي يسير باتجاه اليمين، وأن هذا الاتجاه غير متعلق بذرائع آنية وإنما يحال لبنية المجتمع الإسرائيلي نفسه المشدودة إلى صيرورة الحركة الصهيونية ومن أهم العوامل التي أدَّت إلى ذلك العامل الديمغرافي، إذ إن الأشخاص الذين يصوتون لليسار ينجب كل منهم ولدين تقريباً، في حين أن الأشخاص الذين يصوتون لليمين هم متدينون وينجب كل منهم عدداً أكبر من الأولاد، كما أن المهاجرين القادمين لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق بلغ عددهم قرابة مليون ونصف خلال العشرين عاماً الماضية. أما العامل الثاني فيتمثل في انهيار عملية السلام عام 2000م والحرب مع حزب الله والتي أدت بمجملها إلى دفع المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والتصويت لليمين واليمين المتطرف[1].

لقد أكدت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة على أن المجتمع الإسرائيلي مندفع نحو اليمين المتشدد، فجاءت نتائجها لتؤشر على هذا الانزياح بوضوح، وذلك من خلال تماشي البرامج الانتخابية لكافة الأحزاب الإسرائيلية مع مطالب الجمهور الإسرائيلي فيما يتعلق على سبيل

---

[1] مقابلة أجراها بلال الظاهر مع المرشح الخامس في قائمة ميرتس موسي راز، ***النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فوز اليمين*** **مجلة قضايا إسرائيلية**، السنة التاسعة، العدد33 2009م ص45.

المثال بالتشدد بقضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى من خلال اتفاقها على يهودية الدولة، وأيضاً بعد فشل مفاوضات (كامب ديفيد) بدأ موقف اليسار من المفاوضات يقترب من المواقف اليمينية، بحيث أصبح من مُسلمات القول أنه لا يوجد شريك فلسطيني قادر على صنع السلام، كما أن اليسار أخذ يلتقي مع اليمين أكثر فأكثر من خلال تأييد الحرب على لبنان 2006م وقطاع غزة 2008م[1].

كل ذلك أدى إلى سيطرة الأحزاب اليمينية على المشهد السياسي الإسرائيلي وذلك نتيجة انهيار الأحزاب اليسارية (العمل وميرتس)، وكذلك اتجاه الأحزاب الدينية بما فيها حزب(شاس) نحو المزيد من التطرف، مما أدَّى إلى زيادة سطوة المستوطنين على القرار السياسي، وأيضاً نشأت أحزاب شديدة التطرف والعنصرية مثل حزب (ليبرمان) والذي أصبح ثالث أكبر حزب في إسرائيل، واتجهت الأحزاب نحو المزيد من الضغط لتكثيف الاستيطان[2].

هذا وتبقى السياسية الإسرائيلية بخصوص الاستيطان ثابتة باختلاف الحكومات الإسرائيلية وباختلاف رؤسائها، ومن الأدلة على ذلك أن (مناحيم بيجن) وبعد اتفاقية (كامب ديفد) 1979، قام بإنشاء مئة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، كما قام (اسحق رابين) بعد اتفاقية (أوسلو) بإطلاق عملية شق طرق التفافية واسعة لتكريس الاستيطان[3]، وبعد (واي ريفر) أقام (نتنياهو) مستوطنة جبل أبو غنيم وعمل على تشجيع الاستيطان بكل الوسائل المتاحة، وخلال (انابولس) شرع (اولمرت) بتوسيع الاستيطان في القدس ومحيطها[4]، وبعد رجوع (نتنياهو) إلى رئاسة الوزراء انتهج نفس السياسة وقام بتكثيف البناء في المستوطنات رغم كل الضغوط الدولية، وأخيراً وليس آخراً نجح (نتنياهو) في الحصول على فيتو أمريكي أدَّى إلى

---

[1] اطانس شحادة، ***الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009***، تحرير: باسم مكحول وآخرون، **مجلة قضايا إسرائيلية**، السنة التاسعة، العدد33 2009، ص ص11 13 .

[2] البرغوثي، مصطفى، مفهوم الحل لدى الجانب الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية، 2011/4/2، انظر الرباط: http://www.almubadara.org/details_ar.php?id=83mgjea657y7ullzpxpk

[3] عبد الكريم، قيس وآخرون، **اتفاق أوسلو في عامه الخامس**، ص 15 مرجع سبق ذكره.

[4] الخالدي، رشيد، **القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص 63-66 2008.

إفشال مشروع القرار المتعلق بإدانة الاستيطان والذي عرض على مجلس الأمن بتاريخ 2011/2/16[1].

في الداخل الإسرائيلي انقسمت المواقف من عملية السلام إلى موقفين يقودان إلى نفس النتيجة، وهي كسب المزيد من الوقت لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية، **الموقف الأول:** يرى أنصاره أن إسرائيل ما زالت قوية على الصعيد الإقليمي، ولكنهم يخشون من العامل الديمغرافي ومن زيادة التأييد الدولي للقضية الفلسطينية والذي مؤداها إلى زيادة العزلة الدولية لإسرائيل أقلها على المستوى الشعبي، وأيضاً يرى أنصار هذا الموقف أن على إسرائيل أن تستغل حالة الضعف والانقسام التي أصابت حركة التحرر الوطني، وهم يتبنون خيار إقامة الدولة الفلسطينية على أقل من نصف الضفة الغربية - هذه الدولة التي لم يحدد أحد لغاية الآن شكلها ولا طبيعتها ولا حدودها - وذلك في مقابل التنازل عن حق العودة والقدس، وضرورة الاعتراف بيهودية الدولة التي ستعمل على إنهاء حقوق الفلسطينيين داخل أراضي 1948؛ أما **الموقف الثاني** والذي يتسم أنصاره بالتشدد يعتقدون أن إسرائيل ليست في حاجة إلى أي اتفاقيات مع الفلسطينيين، ولكنها بحاجة إلى عملية سلام مستمرة تقوم على ترتيبات انتقالية تمنح الإسرائيليين المزيد من الوقت لتوسيع الاستيطان وفرض حقائق جديدة على الأرض[2].

المطلب الثاني: الساحة الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية

لقد عملت إسرائيل على تقوية اقتصادها بشكل غير مسبوق، فقد استطاعت أن تضاعف من دخلها القومي أكثر من ثلاث مرات، وزادت إنفاقها على الأسلحة والمنظومات الأمنية بشكل كبير، وقامت بإنشاء الشركات الأمنية الخاصة و التي جاءت امتداداً للموساد الإسرائيلي، وأيضاً ازدهرت في إسرائيل صناعة وتصدير السلاح بشكل كبير، حيث تعتبر إسرائيل في الوقت

---

[1]مشاريع القرارات، موقع الأمم المتحدة الالكتروني، 2011/3/7 انظر الرابط:
http://www.un.org/ar/

[2] أيمن يوسف وآخرون، ***تقرير مدار الاستراتيجي* 2008 *المشهد الإسرائيلي* 2007**، تحرير: أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) 2009، ص ص 33-35.

الحاضر ثالث أكبر مُصدِّر سلاح على المستوى العالمي، حيث وصل حجم مبيعاتها إلى ما يقارب السبع مليارات دولاراً متجاوزة بذلك فرنسا وبريطانيا في تصدير السلاح[1].

وبهذا التطور تكاد تتجاوز روسيا لتصبح أكبر مُصدِّر للسلاح على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تصل إسرائيل إلى هذه المرحلة إلا بمساعدة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وذلك بحصولها على تسهيلات وامتيازات لاستخدام التكنولوجيا الأمريكية، وبذلك وسَّعت نفوذها وطورت علاقاتها مع بلدان كانت تاريخياً مساندة للعرب والفلسطينيين، مثل الهند والصين والبرازيل، وأيضاً استفادت إسرائيل من أحداث 11 سبتمبر/ أيلول لتوسيع منظومتها الأمنية والدفاعية لصد أي هجوم إرهابي متوقع[2]، كل ذلك في مقابل اقتصاد فلسطيني تابع يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية والتسهيلات الإسرائيلية إن وجدت.

---

[1] صادرات إسرائيل في العام 2009، موقع الصور العسكرية، 2011/1/15، انظر الرابط:
http://www.militaryphotos.net

[2] أنطوان شلحت وآخرون، تقرير ***مدار الاستراتيجي* 2006 *المشهد الإسرائيلي* 2005**، تحرير: جوني منصور ، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) 2006، ص ص 140 -149.

المبحث الثالث

الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية

ارتأى الباحث تقسيم الإستراتيجية الفلسطينية إلى **مرحلتين أساسيتين**؛ من أجل الوقوف على جزئيات هذه الإستراتيجية ودراسة السلوك التفاوضي الفلسطيني، حيث تمتد **المرحلة الأولى** من عام 1991 إلى عام 2007، أما **المرحلة الثانية** فتمتد من عام 2007 إلى عام 2011، حيث يعود سبب هذا التقسيم إلى ما يلي:

أولاً: النواحي المنهجية، **فالمرحلة الأولى** والتي تمثلت باتفاقيات (أوسلو) خيَّمت عليها العموميات في المفاوضات وضبابية الموقف الفلسطيني، وبالتالي فإن دراسة المفاوضات في تلك المرحلة ومخرجاتها تتطلب من الباحث تحليل المخرجات بشكل أكبر من الوقوف على الاستراتيجيات والسلوك التفاوضي، ولكن نظراً لأهمية السلوك التفاوضي فقد تم الوقوف على ملامحه وركائزه الرئيسة في هذه المرحلة عن طريق تحليل مخرجات العملية التفاوضية والتي تمثلت في اتفاقيات أوسلو وهو ما تم مناقشته وتحليله خلا الفصل الثاني من هذه الدراسة، أما **المرحلة الثانية** فهي من الناحية المنهجية شهدت تحولات في تحديد الموقف التفاوضي وتم بناءً عليها صياغة الإستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني، وبالتالي فمن هذه الناحية بات مهماً دراسة مدى تناغم وتناسق الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية مع السلوك التفاوضي والموقف التفاوضي وقدرتها على تحقيق الهدف التفاوضي العام.

ثانياً: المتغيرات في البيئة التفاوضية حيث جرت هناك تغيرات على صعيد البيئة التفاوضية الفلسطينية ميزت هذه المرحلة، كان من أبرزها التغير في عملية السلام والانقسام الفلسطيني.

ثالثاً: المتغيرات في الواقع التفاوضي وخاصةً فيما يخص موضوع الاستيطان.

رابعاً: المتغيرات الدولية والتي تمثلت في التالي:

أ. موضوع الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية.

ب. عدم وجود بديل يلاقي القبول الدولي سوى حل الدولتين.

ت. الاستثمارات الكونية في عملية السلام ومخاطرة البديل في حال فشلها.

هذه المتغيرات جميعها جعلت من الأهمية بمكان عند دراسة الإستراتيجية الفلسطينية في المفاوضات دراستها ضمن مرحلتين كما ذكرنا سابقا.

المطلب الأول: الإستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني 1993 - 2007

لقد كان الكفاح المسلح هو الطريق لتحصيل الحقوق للشعب الفلسطيني، وبعد التغيرات الموضوعية والذاتية على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية وخاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، طرأ تحول في الفكر السياسي الفلسطيني حيث انتقل من مسار الكفاح المسلح إلى مسار التفاوض، لهذا فقد انطلقت الإستراتيجية الفلسطينية تحت إطار (أوسلو) من اعتبار التفاوض خياراً استراتيجياً لتحصيل الحقوق وقيام دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967. بذلك تم تحويل كل الجهد السياسي والتاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية لخدمة العملية التفاوضية، وتم تبني سياسة مراكمة الإنجازات (المرحلية)، كتكتيك مرحلي لتثبيت الوجود الفلسطيني[1].

يرى الباحث أن الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية مرَّت بالعديد من المحطات عملت على تغيير بعض مكوناتها وتكتيكاتها، فمنذ اتفاقية (أوسلو) في العام 1993 وإسرائيل تماطل وتتهرب من التفاوض الفعلي مستخدمة لذلك الغرض تكتيكات مختلفة بهدف إطالة أمد المفاوضات وكسب المزيد من الوقت لفرض الوقائع على الأرض وعدم وصول المفاوضات إلى نتائج فعلية، فقد توصلت المفاوضات بعد (أوسلو) إلى حزمة من الاتفاقيات بدأت من اتفاقية القاهرة الخاصة بالمعابر والتدابير الأمنية في 1994/2/10، وبروتوكول باريس الاقتصادي في 1994/4/29 واتفاقية نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية والذي وقع في القاهرة بتاريخ 1994/8/24 واتفاقية الخليل عام 1997؛ وصولاً إلى اتفاق طابا لتوسيع الحكم

[1] الخالدي، رشيد، **القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة** ص ص 22- 26 مرجع سبق ذكره.

الذاتي [1] كل هذه الاتفاقيات لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات كما استمرت بتجاهل الجانب الفلسطيني كشريك في عملية السلام.

كما طرأ تحول جذري على الساحة الإسرائيلية أثَّر على مجريات العملية التفاوضية تمثل في اتجاه المجتمع الإسرائيلي وقيادته السياسية إلى اليمين واليمين المتشدد إضافة إلى سيطرة القوى المتشددة وهيمنتها على مجمل الخريطة السياسية في إسرائيل، حيث ساعد على ذلك وعمل على تشجيعه موقف أمريكي غربي داعم بثبات لإسرائيل، وأيضا غياب إستراتيجية عربية إقليمية مضادة ومقاومة للسياسة الإسرائيلية التوسعية. الأمر الذي أدَّى إلى توجيه الفلسطينيين إلى تغيير إستراتيجيتهم في التفاوض، فبعد العام 2005 بدأت القيادة الفلسطينية بتغييرات ايجابية على بعض مرتكزات الإستراتيجية التفاوضية، وذلك استجابة من القيادة الفلسطينية لما طرأ من تغييرات على البيئة الداخلية والخارجية للمفاوضات، ومحاولة لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية على جميع المستويات الممكنة[2]. اتضحت معالم المرتكزات للإستراتيجية الفلسطينية بعد العام 2007 والذي سوف نسلط عليه الضوء في المطلب التالي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي الفلسطيني 2007 -2011

انطلقت الإستراتيجية الفلسطينية من جملة من المرتكزات الأساسية في إدارة العملية التفاوضية خلال الفترة السابق ذكرها، ومن أبرز هذه المرتكزات ما يلي[3]:

أولاً: تطبيق كل الالتزامات المطلوبة من السلطة حتى وإن لم تطبق إسرائيل ما عليها، وبالذات فيما يخص خارطة الطريق.

---

[1] حسين، عدنان السيد، **التسوية الصعبة**، ص 92- 93 مرجع سبق ذكره.

[2] مرجع سبق ذكره، قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي الفلسطيني، انظر الرابط:
http://www.alintiqad.com/essaydetails.php?eid=40775&cid=55

[3] تقرير الدكتور صائب عريقات: الالتزامات بخارطة الطريق، كشاف الجزيرة، 2011/2/14، انظر الرابط:
http://transparency.aljazeera.net/ar

ثانياً: على الرغم من اعتماد المفاوضات الطريق الوحيد، إلا أن السلطة استخدمت إستراتيجية اللاتفاوض، كما حدث في عهد (نتنياهو)، حيث أن السلطة اعتمدت هذا الأسلوب أكثر من مرة.

ثالثاً: الإدارة المؤسساتية للعملية التفاوضية، حيث تمت ملاحظة العودة الدائمة إلى مؤسسات منظمة التحرير، وبالذات اللجنة المركزية، والمجلس المركزي.

رابعاً: إضفاء الشرعية على القرارات وذلك عن طريق اعتمادها من لجنة المبادرة العربية.

خامساً: عدم شرعية المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية، ولا تفاوض مع الاستيطان.

وبناءً على هذه المرتكزات يرى الباحث أن السلوك التفاوضي الفلسطيني برز بشكل مغاير لما سارت عليه المفاوضات السابقة، سواءٌ فيما يخص الإدارة التفاوضية أو فيما يخص التعامل مع الموقف التفاوضي، فعلى صعيد الإدارة التفاوضية تمت إعادة بناء دائرة المفاوضات الفلسطينية بشكل مهني، وتم إنشاء وحدة دعم المفاوضات، والتي تشكلت من طواقم فَنيه عالية القدرة والمستوى، أما على صعيد التعامل مع الموقف التفاوضي فقد بدا أن هذا الموقف ذهب إلى السير في الجزئيات فيما يخص الموقف التفاوضي العام مما بات يؤثر على مخرجات الموقف التفاوضي نفسه، ففي الوقت الذي يقر فيه الرئيس الفلسطيني في النقطة الخامسة بعدم شرعية بقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة، ذهب المفاوض الفلسطيني للتفاوض حول موضوعة تبادل الأراضي، وبقي الخلاف فقط على النسبة والمثلية.

كما يلاحظ الباحث أنه وعلى الرغم من أن السلطة اعتبرت أن ما تضعه من موقف بخصوص الذهاب إلى المفاوضات ليس شرطاً مسبقاً فيما يخص الاستيطان، وإنما التزام كما نصت عليه خارطة الطريق، إلا أننا نجد أن السلطة تنازلت عن هذا الالتزام وذهبت إلى المفاوضات غير المباشرة رغم أن القرار الإسرائيلي لم يكن إيقاف الاستيطان وإنما تجميده لفترة زمنية محددة، ثم تلا ذلك أن السلطة اشترطت التقدم في المباحثات التمهيدية من أجل الذهاب إلى مفاوضات مباشرة، ولكن ذلك لم يحدث وذهبت السلطة إلى مفاوضات مباشرة لاحقاً وهي كذلك انتهت بدون نتيجة. ثم القضية الجذرية الأخرى وهي الموافقة مرة ثانية على الحلول الجزئية

(مناقشة الحدود والأمن) رغم أن السلطة والطاقم التفاوضي الفلسطيني يركز طوال الفترة على مناقشة القضايا كرزمة واحدة[1].

المطلب الثالث: أنابولس، البيئة التفاوضية، المحددات والواقع

لقد مثلت مفاوضات (أنابولس) مرحلة مهمة في فهم طبيعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ليس من باب التقسيم الزمني للمفاوضات، فالتقسيم الزمني وعلى الرغم من أهميته في دراسة أي حالة تفاوضية إلا أنه ليس على تلك الدرجة من الأهمية في الحالة الفلسطينية، فسياسة المراحل والتقسيمات هي إستراتيجية إسرائيلية اتبعت منذ اتفاقية (أوسلو) لخدمة الإستراتيجية الإسرائيلية لعملية التفاوض، بهدف تضليل المفاوض الفلسطيني ومحاولة إبعاده عن الهدف العام الذي حدده، وهو الوصول إلى المرحلة النهائية بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة[2]. وكما يرى الكاتب والمحلل السياسي د. رائد نعيرات فإن مرحلة (أنابولس) احتلت أهمية استثنائية على العديد من الأصعدة[3]:

أولاً: لقد تم اعتماد نظرية جديدة في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وهي ما أطلق عليها المسار الأول (track one) فيما يخص بناء النظرية التفاوضية على مسار الضفة الغربية، وهذه النظرية قامت على مجموعة من الأسس من أبرزها؛ المشاركة المباشرة في إقامة المؤسسات وبنائها، إشرافاً وتنفيذاً ومراقبة الشريك الكامل 100%، وأيضاً البدء في بناء المؤسسات وتقوية الاقتصاد الفلسطيني لتكون جاهزة عند قيام الدولة الفعلي.

ثانياً: الانقسام الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، والذي قاد إلى طرح قضية الشرعية، سواءً الشرعية التمثيلية أو شرعية التطبيق، وهذه الجدلية اختلفت الأطراف في تناولها، فالإسرائيليون استغلوها بين الفينة والأخرى للطعن في قدرة المفاوض الفلسطيني.

---

[1] تقرير مدار الاستراتيجي، 2009، ص ص 23- 24 مرجع سبق ذكره.

[2] نعيرات، رائد، ***دراسة حالة: الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية منذ انابولس* 2007 - 2011**، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، 2011.

[3] نفس المرجع.

ثالثاً: انفراد الولايات المتحدة برعاية المفاوضات عبر السيطرة الأمريكية على مجريات العملية التفاوضية؛ إما بشكل انفرادي أو من خلال الرباعية، أو عبر المشاركة الكاملة الأمريكية في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

رابعاً: وصول مرحلة التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي إلى النهايات؛ بمعنى أنها تحولت إلى مرحلة القرارات وليست الجدليات والبحث في الآليات والأدوات والاستراتيجيات، وهذا ما عبر عنه الدكتور صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين بقوله: "لم نعد في حاجة إلى مفاوضين، وإنما إلى قرارات من صناع القرار"1، وأكَّد أيضاً على أن هذه المرحلة سوف تُركِّز على أربعة مسارات متوازية هي المفاوضات الثنائية للحل النهائي، واستحقاقات خارطة الطريق، والتنمية الاقتصادية، وبناء مؤسسات الدولة2.

على هذه الخلفية شرع المفاوض الفلسطيني في السير في عملية التفاوض منذ (أنابولس)، واتخذ مسارين، **الأول**: وهو البدء في بناء مؤسسات الدولة المدنية والأمنية على أسس وقواعد جديدة، والمسار **الثاني**: وهو المفاوضات ضمن قاعدة السير بأقصى سرعة ممكنة تجاه الهدف، لذلك فقد عُقدت أكثر من 288 جولة تفاوضية بين اللجان المختلفة (فقد تم تشكيل 12 لجنة لهذا الغرض)، عدا عن اللقاءات الدورية والتي تم الاتفاق عليها أن تعقد كل أسبوعين بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي3.

ولكن الأمور لم تجري كما هو مخطط لها على الأقل فلسطينياً ولم تحقق هذه المفاوضات النتائج المرجوة منها، فاتخذت حكومة (اولمرت) قراراً بشن حرب على غزة وتلا ذلك استقالة الحكومة والإعلان عن انتخابات مبكرة في إسرائيل. مما أدى إلى صعود (نتنياهو)

---

[1] عريقات: المفاوضات انتهت والمطلوب الآن قرارات وليس مفاوضات وسنتوجه إلى مجلس الأمن فور انتقال رئاسته من الولايات المتحدة، جريدة القدس، 2010/9/24، انظر الرابط:
http://www.alquds.com/node/313979

[2] ***مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين انابولس والقمة العربية في دمشق***، تقرير معلومات، 2007- 2008 بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

[3] صبحيه، صلاح، وثائق الجزيرة لقلب الحقائق، شبكة فداء الأقصى الإعلامية، 2011/2/16، انظر الرابط:
http://www.fedaaqsa.com/NewsDetails.aspx?id=814

لرئاسة الوزراء ولم يتبقى من إرث (اولمرت) السياسي إلا الحقيقة التي وضعها أمام الإسرائيليين ورئيس الحكومة الذي سيخلفه بأن عدم التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين سيقضي على دولة يهودية بإسرائيل[1]، و ما أطلق عليه فيما بعد وديعة (اولمرت)، والتي من خلالها تقدم الجانب الإسرائيلي بعرض من أهم ملامحه ما يلي[2]:

أولاً: قاعدة المفاوضات هي خارطة الرابع من حزيران عام 1967م.

ثانياً:الهدف النهائي لعملية السلام هو تحقيق مبدأ الدولتين استناداً لهذا التفاهم.

ثالثاً: طرح الجانب الإسرائيلي ضم 6.5% من مساحة الضفة الغربية، وإعطاء ما نسبته 5.8% من مساحة أراضي العام 1948 م وتكون النسبة الباقية بدل الممر الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

رابعاً: طرح الجانب الإسرائيلي بأن تكون الأحياء العربية في القدس الشرقية جزءاً من فلسطين، في حين تكون جميع المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل، أما فيما يتعلق بالبلدة القديمة فستكون تحت مفهوم يسمى الحوض المقدس، مع ترتيبات خاصة لموضوع السيادة[3].

خامساً: فيما يخص قضية اللاجئين طرح الجانب الإسرائيلي عودة 1000 لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل سنوياً لمدة خمس سنوات[4].

---

[1] ***تقرير مدار الاستراتيجي*** 2009، ص57 مرجع سبق ذكره.

[2] 288 جلسة مفاوضات في عهد اولمرت، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2011/2/14، انظر الرابط: http://www.malaf.info//?page=show_details&Id=2317&table=articles

[3] مجموعة مؤلفين، قراءات ***إستراتيجية إسرائيلية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي***، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

[4] مرجع سبق ذكره، القضية الفلسطينية: تقدير استراتيجي، انظر الرابط: http://www.alzaytouna.net

سادساً: فيما يخص الأمن فقد طرح الجانب الإسرائيلي دولة منزوعة السلاح، ويكون لإسرائيل السيطرة على المجال الجوي لفلسطين[1].

وفي العام 2009 تميزت هذه السنة بجمود عملية السلام كما صرَّحت القيادة الفلسطينية ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب[2]:

أ- تنحي (اولمرت) نتيجة الفضائح التي حاصرت حكومته وعجز ليفني عن تشكيل الحكومة مما أدى إلى الذهاب إلى انتخابات مبكرة أتت بحكومة متطرفه.

ب- احتجاج القيادة الفلسطينية على الحرب على غزة وإعلانها وقف المفاوضات.

ت- تراجع الإدارة الأمريكية عن تعهداتها بإعطاء الأولوية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأيضاً تراجعها عن وعدها بوقف الاستيطان وإعلانها عن خفض سقف توقعاتها مما يعني أنها سوف تقوم بالتركيز على خطوات بناء الثقة والسعي إلى المحافظة على ما تم إنجازه ومحاولة تقليل الخسائر والأضرار لحين تهيئة ظروف ملائمة للمفاوضات وبذلك تكون الولايات المتحدة قد عادت إلى المربع الأول.

المطلب الرابع: المحددات الداخلية والخارجية للموقف التفاوضي الفلسطيني

في ظل هذه البيئة التفاوضية واجه الموقف التفاوضي الفلسطيني جُملة من المحددات الداخلية و الإقليمية و الدولية، فعلى الصعيد الداخلي بقي الانقسام العنصر الأساسي للعملية التفاوضية وبقي يسيطر على المشهد السياسي، وعلى ضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني، فعدم سيطرة السلطة على جزء من الأرض الفلسطينية (قطاع غزة)، أدخلت طرفاً جديداً في المفاوضات يحمل قضيتين مهمتين على الصعيد الإسرائيلي والدولي ألا وهما قضية الجندي الأسير وقضية التهدئة، التي اتخذت مساراً آخر في التفاوض حولهما، وطبيعة مغايرة لمسار

---

[1] فراعنة، حمادة، مأزق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للطرفين، مقال على صحيفة الأيام، 2011/3/7، انظر الرابط: http://www.al- ayyam.com/article.aspx?did=155672&Date=gctmzohcc

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي 2009، ص ص 116 -117 2011/3/4، انظر الرابط: http://www.alzaytouna.net

المفاوضات. شكلت هذه المعادلة الجديدة جدلية دارت حول النهاية المتوقعة للعملية التفاوضية والأطراف الفاعلة فيها، وهذا ما أحال المفاوض الفلسطيني إلى مرحلة جديدة، وهي القدرة على التفاوض ولكن عدم القدرة على تنفيذ ما ستسفر عنه المفاوضات[1].

أما على الصعيد الإقليمي فقد اعتمدت السلطة الفلسطينية على ما سمي بلجنة المبادرة العربية، والتي كذلك شابها الكثير من الجدل حول دورها ومهامها، فقد انقسم الموقف العربي في هذا الخصوص إلى موقفين **أولهما**: موقف الدول المعارضة للعملية التفاوضية سواء فيما يخص مخرجاتها، أو فيما يخص استراتيجياتها، **والثاني**: هو الدول الداعمة للعملية التفاوضية، مع العلم أن الطرف الفلسطيني المفاوض كان منحازاً إلى الدول الداعمة للعملية التفاوضية، وهذا ظهر جلياً بعيد القمة العربية التي عقدت في قطر بعد الحرب على غزة، هذا وقد تحول دور لجنة المتابعة العربية من ورقة دعم وإسناد إلى ورقة منح شرعية للسير في المفاوضات[2].

أما على الصعيد الدولي فقد احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية العملية التفاوضية بالكامل وبالذات عقب مجيء إدارة الرئيس (اوباما)، وتعيينه (جورج ميتشل) مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت تعيين (توني بلير) سفيراً للرباعية في الشرق الأوسط. فقد شهدت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تحولاً نوعياً في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، ولكن عند تحليل مكونات ومحددات الفعل السياسي للإدارة الأمريكية نجد أن الإدارة الجديدة لم تُجرِ أي تغيير نوعي في سياساتها تجاه العملية التفاوضية، ولقد ارتكزت على الإدارة النوعية لعملية التفاوض أو ما يمكن أن يطلق عليه المهنية العالية في الإدارة التفاوضية، كالاستراتيجيات والتكتيكات، وتجزئة الكليات، وذلك انسجاماً مع الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض[3].

---

[1] كيالي، ماجد، ***معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية بين خنوع المفاوضين وجنوح المقاومين*** **مجلة شؤون عربية** عدد 137، ربيع، 2009، ص ص 102- 104.

[2] معشر، مروان، هل ماتت عملية السلام الجديدة قبل أن تولَد؟ مرجع سبق ذكره، انظر الرابط: http://www.carnegieendowment.org

[3] الشريف، ماهر، الوِلايات المتَّحدة الأمريكية وعملية السلام، موقع حزب الشعب الفلسطيني، 2011/2/6، انظر الرابط: 6&x=1550http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=

إلا أننا إذا نظرنا إلى كليات الموقف الأمريكي نجد أن موقف الإدارة الأمريكية لم يتغير كثيراً، فتم تقسيم نوعية المفاوضات إلى مفاوضات غير مباشرة أو تمهيدية، ومن ثُمَّ مفاوضات مباشرة. فإن دراسة السلوك الأمريكي تجاه القضايا التفاوضية من ناحية، وتجاه استراتيجيات التفاوض من ناحية أخرى يشير إلى أن الموقف الأمريكي لم يتغير في كلا الموضوعين، ولكن التغير الذي حَدث هو تغير في لغة الخطاب السياسي فقط[1].

فقد تميز الخطاب الأمريكي في هذه الفترة بعدة سمات **أولها**: التفاؤل، **وثانيها**: التحديدات الزمنية قصيرة الأمد، **وثالثها**: محاولة تبيان أن هناك تَغيراً من خلال الاتزان في الخطاب الموجه إلى طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، واستناد الخطاب على المواقف المسبقة للإدارة الأمريكية وخصوصاً فيما يخص الاستيطان. إلا أنه ورغم هذا النوع من الخطاب فإن الموقف السياسي لم يتغير، فالإدارة الأمريكية اتبعت نفس الأسلوب في الضغط على الطرف الفلسطيني للذهاب إلى المفاوضات وتحطيم المواقف السابقة للمفاوض الفلسطيني، كما حدث في رسالة الرئيس (اوباما) إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفي نفس الوقت تقديم الإغراءات للطرف الإسرائيلي، كما حدث في رسالة العروض الموجهة إلى إسرائيل بُغية إقناعها بتجميد الاستيطان[2].

المطلب الخامس: الموقف التفاوضي الفلسطيني

حدد الرئيس الفلسطيني في خطابه في الخامس من تشرين الثاني 2009 المعالم الرئيسية للموقف الفلسطيني الرسمي والتي يمثل حدود القبول الفلسطيني بأي نتائج للعملية التفاوضية، والتي باتت معروفة باسم النقاط الثماني، وهي[3] :

---

[1] المرصد السوري ، تفاصيل خطة باراك اوباما للسلام في الشرق الأوسط،2011/2/22 انظر الرابط:
http://www.syriahr.com/24-5-2009-syrian%20observatory6.htm

[2] كالباريسي ماسيمو، أطراف السلام - باراك اوباما بين عباس ونتنياهو، 2011/1/7، انظر الرابط:
http://www.alquds.com/node/225892

[3] النقاط الثماني لأبي مازن، صوت القدس اونلاين، 2011/2/12، انظر الرابط:
http://www.alqudsinfo.com/vb/showthread.php?t=14456

أ - الوصول إلى حل الدولتين عن طريق خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وقرارات مجلس الأمن مع الاستفادة من كل ما حدث في (كامب ديفيد، طابا، انابولوس).

ب - الحدود تستند إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل الرابع من حزيران 1967 م وإمكانية إجراء تبادل أراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحدود المائية أو التواصل الجغرافي بين الضفة وغزة.

ت - القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مع ضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة.

ث - حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين كما ورد في مبادرة السلام العربية.

ج - لا شرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة.

ح - ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

خ - حل قضية المياه حسب القانون الدولي، وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على مصادرها المائية، والسعي إلى تعاون إقليمي في مجال المياه.

د - إغلاق ملف أسرى الحرية وإطلاق سراحهم جميعاً.

إذاً، يقرر الباحث مما سبق أن الموقف الفلسطيني الرسمي يتمثل في أن الهدف الرئيس من مخرجات العملية التفاوضية هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عبر المفاوضات، وبناء عليه شرعت الحكومة الفلسطينية بقيادة الدكتور سلام فياض بتنفيذ خطتها المعروفة لإقامة الدولة وإنهاء الاحتلال والتي تلخصت رؤية د. سلام فياض فيها في الاعتراف الدولي والمقاومة السلمية والتنمية وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية لتكون السلطة جاهزة إلى احتضان الدولة المرتقبة عشية قيامها. وكما يرى د. رائد نعيرات أن هناك جدليات حول فلسفة التفاوض الفلسطيني ومخرجاته من جهة، ومن جهة أخرى حول القدرة على إنتاج مؤسسات الدولة في ظل الاحتلال. معتبراً أن الانتقاد الرئيسي الموجه لهذه الفلسفة التفاوضية الفلسطينية كونها لا تضع أولوية إنهاء الاحتلال بدل قيام الدولة، مع أن الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني بكل أطيافه وشرائحه السياسية والاجتماعية يقوم على إنهاء الاحتلال وليس إقامة الدولة، أو بمعنى آخر تقديم موضوعة التحرير على موضوعة الدولة[1].

---

1 نعيرات، رائد، ***دراسة حالة: الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية منذ أنابولوس***، ص ص 9 - 10 مرجع سبق ذكره.

أما الجانب الآخر فهو فيما يخص بناء مؤسسات الدولة، فمن ناحية ثارت مواقف مُشككة في جدوى بناء المؤسسات، والقدرة على بناءها في ظل الاحتلال، ومن ناحية ثانية موضوعة بناء المؤسسات والديمقراطية والحريات، والمشاركة السياسية، حيث أن هذه المواضيع جميعها تعاني السلطة من إشكالية كبيرة فيها، ووُجّهت لها العديد من الانتقادات حول طبيعة المؤسسات ودورها. علاوة على البعد الاقتصادي التنموي ففي الغالب نجد أن الاقتصاد الفلسطيني الذي تمت إعادة بنائه في ظل حكومة الدكتور سلام هو اقتصاد ريعي، أكثر منه اقتصاد تنموي، فقد أشار المراقبون الاقتصاديون في هذا الخصوص إلى أن حكومة فياض حصدت معدلات نمو جيدة، ولكنهم يشيرون أيضاً إلى وجود مشاكل بنيوية كبيرة، مثل الاعتماد على المساعدات والهشاشة السياسية والقيود على التنقل التي تعمل على إعاقة الاستثمارات، وهذا بالتأكيد نتيجة للسياسات الإسرائيلية، إلا أنه كذلك مبرّرِ على مصداقية الجدلية فيما يخص مدى إمكانية بناء مؤسسات الدولة قبل قيامها وقبل التخلص من الاحتلال[1].

في نفس السياق يتفق الكاتب (ناثان .ج. براون) الباحث في مركز (كارنيغي) للسلام الدولي مع رؤية الباحث والمحلل السياسي د. رائد نعيرات فيقول: "إن الاحتمالية كبيرة في أن لا يكتب النجاح لبرنامج رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض في ظل الاحتلال والانقسام الداخلي، لأن هذا البرنامج بإدارته التكنوقراطية يمكن له أن يبقي المؤسسات الفلسطينية تعمل وتقدم الخدمات للمواطنين حسب إمكانياتها التي تعتمد فيها على الدعم من الدول المانحة، وخاصة بعد ما تحسن أداءها بصورة محددة، إلا أن هذا البرنامج لا يمكن له معالجة القضايا العميقة التي تعاني منها الحياة السياسية الفلسطينية والتي يعبّر عنها الانقسام والقمع والاحتلال إضافة إلى الفساد المؤسسي المستشري" واستنتج الكاتب أن بناء مؤسسات الدولة إلى جانب الدبلوماسية الفلسطينية الإسرائيلية لن ينتج دولة فلسطينية، إلا أن الجهود المبذولة لبناء الدولة ورغم الظروف الصعبة

[1] مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط، رقم 95 ***نقطة تحول؟ الفلسطينيين والبحث عن إستراتيجية جديدة*** نيسان 2010، ص ص 25 -26.

التي تعمل خلالها تساهم بتخفيف المعاناة للفلسطينيين ولكنها لن تكون بأي حال من الأحوال بديل لخطوات أعمق وأوسع على المستوى الفلسطيني[1].

أما الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري فيرى أن خطة الحكومة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة تحتوي على خلل بنيوي لأن هذه الخطة تقلب المعادلة فتحاول انجاز مهمات ما بعد الصراع وهو إقامة الدولة في حين أن الصراع ما زال قائماً والاحتلال ما زال مستمراً، بل يمر في مرحلة حرجة مما يعمل على تحرير الاحتلال من مسؤولياته مُحملاً إياها للطرف الفلسطيني مرتين **الأولى**: عن الفشل الذي كان نتيجة للمفاوضات، **والثانية**: عن الفشل الذي سوف يكون من نصيب بناء الدولة وذلك لأنها مستحيلة التطبيق على أرض الواقع[2].

كما يرى المصري أن خطة بناء الدولة تحوي إشكالات عميقة، فالحكومة تابعة لمنظمة التحرير التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والحكومة أداة من أدوات المنظمة، فكيف تطرح الحكومة خطة لم تصادق عليها المنظمة أو تُقرها حتى وإن كان رئيس الحكومة هو رئيس المنظمة، وهناك أيضاً إشكالية في الفلسفة التي انطلقت منها هذه الخطة حيث أنها جاءت بسبب أن المفاوضات لم تُفضِ إلى اتفاق سلام حقيقي وسوف تعمل هذه الخطة كرافعة للجهد السياسي الرامي لإنهاء الاحتلال مع استمرار المفاوضات كخيار استراتيجي ووحيد، متناسين أن الخيار الوحيد هو الذي أضعف المفاوضات[3].

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن الموقف التفاوضي الفلسطيني اتسم بعدة صفات عملت على إضعافه، وتركت الفرصة سانحة للطرف الآخر لفرض إملاءاته وحلوله المقترحة، فالموقف الفلسطيني بقي غير مترابط نتيجة التكتيكات الإسرائيلية التي عملت على شغله بالجزئيات وتحييد

---

[1] براون، ناثان.ج، هل يبني الفلسطينيون دوله، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 2011/3/4، انظر الرابط:
http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=41159

[2] المصري، هاني، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، (بدائل) 2011/3/6
انظر الرابط:
http://www.badael.ps

[3] نفس المرجع.

اهتمامه عن الكليات والقضايا المهمة، وأيضاً الحالة الداخلية الفلسطينية عملت على تشتيته وعدم ترابطه فالسياسة التي اتبعها الطرف الفلسطيني عملت على معالجة الظواهر على الساحة السياسية الفلسطينية ولكنها ما زالت غير قادرة على معالجة الأسباب الرئيسية للقضايا المحورية، كما أن الحكومة الفلسطينية وفي السنوات القليلة القادمة سوف تكون مرغمة على مواجهة مشاكل أكبر وأوسع من المشاكل الموجودة على الساحة الفلسطينية وذلك لأنها مشاكل ديناميكية متدحرجة.

النتائج والتوصيات

النتائج

حاولت الدراسة من خلال تناولها وتفحصها للصراع العربي الإسرائيلي وطبيعته، و للعملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية بمجملها، اشتقاق المخرجات والنتائج الواقعية التي أسفرت عنها الدبلوماسية الفلسطينية في التفاوض خلال المراحل السابقة، لمحاولة دعم صِدقيَّة الفرضية التي تدعي بأن "الدبلوماسية الفلسطينية بملامحها و مرتكزاتها الحالية غير قادرة على إنهاء الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن الحد الأدنى للطموح الفلسطيني من خلال المفاوضات الجارية منذ العام 1991". هذا وقد نجحت الدراسة في دعم صِدقيَّة الفرضية من خلال ما ظَهَرَ من استنتاجات ومخرجات، والتي هي كما يلي:

أولاً: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع ذو طبيعة وجودية لا يمكن حله بشكل نهائي، ولكن يمكن إدارته ومحاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر، وهو ذو بنية متجددة دائمة التحول تحكمها المصالح والتطورات الديمغرافية والسياسية والثقافية إضافة إلى التحولات الدولية التي تتحكم فيها توازنات القوى العالمية.

ثانياً: لا زال الطابع الأمني هو المسيطر على مجريات المفاوضات في معظم جزئياتها، في ظل عدم استطاعة المفاوض الفلسطيني إضفاء الطابع السياسي عليها، وما زالت إسرائيل تستخدم نظرية فرض الأمر الواقع بنجاح.

ثالثاً: إن المستفيد من إدامة الصراع هو الطرف الإسرائيلي، لذلك فقد عمل هذا الطرف على تأجيل بحث القضايا الجوهرية، ومحاولة إطالة أمد المفاوضات بكافة الطرق المتاحة والمتوفرة لديه، وذلك بمسانده من الولايات المتحدة الأمريكية -الراعي الوحيد لعملية السلام- والمنحاز بشكل كامل للطرف الإسرائيلي على طول مسيرة التفاوض، وعلى جميع النواحي والمجالات التفاوضية.

رابعاً: لم يستطع المفاوض الفلسطيني تغيير الحقائق على الأرض، إلا بشكل طفيف، واعتمد بشكل أساسي على ما تطرحه إسرائيل من تغيرات تخص تصوراتها الخاصة، أكثر من اعتماده على قدرة الموقف الفلسطيني على إجبار إسرائيل على إحداث تغييرات.

خامساً: وسيلة الضغط التي استخدمها الطرف الفلسطيني للضغط على إسرائيل من ناحية وقف المفاوضات، لم تؤثر كثيراً في السياسة الإسرائيلية على أرض الواقع، وهذا يعود إلى أن وقف المفاوضات على مدار الفترة السابقة هو وقف للمستوى السياسي للعملية التفاوضية، أما باقي العملية فهي مستمرة وبتسارع شديد وهذا ما تريده إسرائيل، سواء جاء في سياق التنسيق الأمني، أو جاء في سياق إقامة المشاريع، أو حتى لو كان في إطار تطبيق الالتزامات.

سادساً: على الرغم من تحديد الموقف التفاوضي الفلسطيني بشكل تكون مخرجاته الأساسية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، إلا أننا نجد أن هذا الموقف شابَهُ العديد من التشوهات أثناء ممارسة الإستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي.

سابعاً: بقيت إسرائيل تعتمد إستراتيجية إدارة الصراع وليس الحل النهائي له، وبالتالي قام السلوك التفاوضي الإسرائيلي على انتزاع الاقتراحات من الطرف الفلسطيني، والتي ستتحول إلى وديعة تفاوضية مستقبلاً وبذلك لم يستطع المفاوض الفلسطيني تغيير قواعد اللعبة، أو تغيير مواقف الأطراف الوازنة في التفاوض، وبذلك كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هي مباراة صفرية حيث مثّ مكسبُ طرفٍ خسارةً للطرف الآخر.

ثامناً: لم يستطع المفاوض الفلسطيني ضبط الاستراتيجيات والسياسات والتكتيكات التفاوضية الفلسطينية مع المرجعيات الوطنية الفلسطينية نتيجة للموقف التفاوضي الضعيف، ولغاية الآن عجزت المفاوضات عن تحقيق الأهداف الفلسطينية التي وجدت من أجلها حتى في حدها الأدنى.

تاسعاً: استخدم الإسرائيليون إستراتيجية الإنهاك باستنزاف الوقت والجهد والاقتصاد وأيضاً إستراتيجية إحكام السيطرة بإجبار الفلسطينيين على التعامل مع مبادراتٍ مِن صُنعهم وأيضاً إستراتيجية التدمير الذاتي من خلال التسويف والكر والفر وتحويل النظر عن القضايا الرئيسية لقضايا فرعية.

عاشراً: افتقدت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى المرجعية الملزِمة لإسرائيل وإلى مبدأ التكافؤ الذي يميل فيه ميزان القوى لصالح إسرائيل بصورة كبيرة وبذلك استطاعت إسرائيل

التهرب من الاتفاقيات وتحويل معانيها وتفسيرها بما يلائم المصلحة الإسرائيلية.

التوصيات

أولاً: دعوة القيادة الفلسطينية إلى مؤتمر يجمع الفصائل الفلسطينية على الساحة للوصول إلى اتفاق على كيفية مواجهة الحكومة الإسرائيلية المتقلبة، حتى وإن لم تنجح جهود المصالحة.

ثانياً: محاولة إدارة الصراع وذلك بالاتجاه إلى المجتمع الدولي والقوى العالمية الفاعلة ومحاولة بناء بنية تحتية فكرية تُجرِّم إسرائيل على المستوى الدولي وتكرِّس الحقوق الفلسطينية. إضافة إلى تفعيل الدور العربي وآلياته من خلال اجتماعات وزيارات مكثفة للقيادة الفلسطينية، وحث الدول العربية على تبني مواقف جدية.

ثالثاً: السير قدماً في المقاومة السلمية ومحاولة تعريفها وبيان أدواتها بشكل واضح للفلسطينيين والعرب والمتضامنين الدوليين.

رابعاً: العمل على تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وضم كافة الفصائل الفلسطينية لها واستعادة خطاب التحرر الوطني بعيداً عن خطاب صناعة السلام وبناء الدولة تحت الاحتلال، و إجراء مراجعة فلسطينية داخلية تشمل القضايا الرئيسية: السلطة والمفاوضات والمقاومة والمنظمة، لاستخلاص العبر ووضع رؤية فلسطينية جديدة قادرة على توحيد الجهود الفلسطينية.

خامساً: استغلال فرصة اتفاق المجتمع الدولي على أن سبتمبر/ أيلول 2011 سوف يتم التوصل فيه إلى دولة فلسطينية والمطالبة بانطلاق مسار تفاوضي جديد ذي مرجعية واضحة على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وذي هدف واضح من البداية وهو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

سادساً: استغلال التغير الإقليمي على المستوى العربي و تعليق المفاوضات في إطار إستراتيجية فلسطينية جديدة تؤدي إلى إحداث أزمة تضع المسؤولية على إسرائيل وتؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بصورة مؤثرة.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

أبو شيخه، نادر احمد، **أصول التفاوض**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية بين الدبلوماسية والإستراتيجية** فلسطين: مكتبة آفاق،2004.

أبو عامود، محمد سعد، **التفاوض الدولي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.

الاقداحي، هشام محمود، **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

الجعبري، فتحي خميس **بداية أم نهاية دراسة تحليلية لاتفاقية غزه -أريحا**، مكتبة مركز التوثيق والمحفوظات والنشر 1995.

الحمد، جواد، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، عمان: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1994.

الخالدي، رشيد، **القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

عليوة، السيد، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.

القريشي، زياد عبد اللطيف سعيد، **الاحتلال في القانون الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.

الكيلاني، هيثم، **التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1998.

الكيلاني، هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، بيروت:مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.

المشاط، عبد المنعم، خليفة، ماهر **تحليل وحل الصراعات: الإطار النظري** القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1995.

الهاشمي، مجدي، **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، عمان: دار أسامة للنشروالتوزيع، 2003.

الهزايمه، علي، محمود ، محمد عوض، **المدخل إلى فن المفاوضات**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر، 2006.

أوري سبير، **المسيرة: حكاية اسلوا من الألف إلى الياء** ترجمة بدر عقيلي، عمان: دار الجليل للنشر، 1998.

بشارة، عزمي، **منظمة التحرير: الدولة الفلسطينية**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، المجلس الوطني،2000.

بشاره، مروان، **فلسطين/ اسرائيل سلام أم نظام عنصري**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2001.

جلال، احمد فهمي، **مهارات التفاوض**، القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2007.

حسين، زكريا، **القضية الفلسطينية إلى أين**، القاهرة: مكتبة دار الهلال، 2005.

رسلان، احمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي، مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، القاهرة: دار الشروق، 1999.

صبح، علي، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن**، الجزء الثاني، بيروت: دار المنهل اللبناني، 1998.

عاروري، نصير حسن، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

عبد الكريم، إبراهيم، **تهويد الأرض** دمشق: منشورات الكتاب العرب، 2001.

عبد الكريم، قيس وآخرون، **اتفاقية (أوسلو) في عامها الخامس**، دمشق: التقدم الطباعي للطباعة والنشر، 2011.

عدة مؤلفين، تحرير جواد الحمد، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع 1997.

عرنوق، مفيد، **أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1990.

عليوة، السيد، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.

فاروق، عبد الخالق، **أوهام السلام**، الطبعة الثانية القاهرة: دار الكلمة، 2000.

فتحي، محمد، **التفاوض مهارات ومفاهيم**، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2004.

فهمي، إسماعيل، **التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985.

قريع، احمد، **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008.

كريتك، فيللس بك، **التفاوض من موقعين غير متكافئين** ترجمة: بشرى ملكه، الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع 2011.

كيلاني، هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض،** بيروت: دار الرازي ومؤسسة الأبحاث العربية، 1994.

محمد، عبد القادر محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل،** الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999.

مقلد، إسماعيل صبرى، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات،** الكويت: جامعة الكويت، 1982.

نوفل، احمد سعيد واخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء،** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

نوفل، ممدوح، **قصة اتفاقية (أوسلو): الرواية الحقيقية الكاملة،** عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

هاشم، حامد احمد مرسي، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية،** القاهرة: مكتبة مدبولي، بلا سنه.

هلال، جميل، **النظام السياسي بعد (أوسلو): دراسة تحليلية نقدية،** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

وجيه، حسن محمد، **سيناريوهات الحرب والسلام: مهارات التفاوض ودبلوماسية بناء القوة** القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

وجيه، حسن محمد **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي،** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994.

ثانياً: الدراسات

أبو عمرو زياد آخرون ***قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي غزة أريحا أولاً*** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية 1993.

الجرباوي، علي، ***المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل*** رام الله: المؤتمر السنوي التاسع لـــ "مركز الخليج للدراسات" 2009/5/9.

عريقات، صائب، ***دراسة: انسداد المحادثات المباشرة - والخيارات*** رام الله: وحدة شؤون المفاوضات 2011.

مكحول، باسم ***دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية*** مصر: السياسة الدولية، 1996.

نعيرات، رائد، ***دراسة حالة: الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية منذ انابولوس*** **2007 -2011** نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، 2011.

ثالثاً: المجلات

الخالدي أحمد سامح ***المأزق الفلسطيني الراهن: كيف وصلنا إلى هنا وما العمل*** **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ربيع/صيف العدد 75/74 2008 /5-14.

النقار، سليم ***المفاوضات الفلسطينية بين الثابت والمتحول*** **مجلة سياسات**، العدد 12، 2010/ 97-108.

امطانس شحادة ***الانتخابات الإسرائيلية العامة*** **2009**، **مجلة قضايا إسرائيلية** العدد33 2009 / 43-48.

بدوي، محمد منير ***مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع*** **مجلة دراسات مستقبلية** العدد 3 1997م/ 43-57.

زريق، إيليا، ***اللاجئون الفلسطينيون و حق العودة***، **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد 19 صيف 1994/ 22 -26.

كيالي، ماجد، ***معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية بين خنوع المفاوضين وجنوح المقاومين*** **مجلة شؤون عربية** العدد 137، ربيع 2009/ 87 108.

مقابلة أجراها بلال الظاهر مع المرشح الخامس في قائمة ميرتس موسي راز، ***النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فوز اليمين*** **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد33 2009/ 27 32.

رابعاً: التقارير

أيمن يوسف وآخرون، ***تقرير مدار الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي 2007***، تحرير: شلحت أنطوان ، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) 2009.

بلا كاتب، ***نقطة تحول؟ الفلسطينيين والبحث عن إستراتيجية جديدة*** نيويورك: مجموعة الأزمات الدولية تقرير الشرق الأوسط رقم 95، نيسان 2010.

شلحت أنطوان وآخرون، ***تقرير مدار الاستراتيجي 2006 المشهد الإسرائيلي 2005*** تحرير: جوني منصور، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) 2006.

صالح، محسن، ***مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين انابولس والقمة العربية في دمشق***، تقرير معلومات، 2007 2008 ، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2008.

مجموعة مؤلفين، ***قراءات إستراتيجية إسرائيلية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي***، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

خامساً: الكتب باللغة الانجليزية

Deborah & Kolb(eds). " **Introduction: the Dialectics of Disputing**" in their edited "Hidden Conflict in Organization, 1992.

Fisher,R. and Ury, W., "**Getting to yes: Negotion Agreement Without Giving In**", NewYork: Penguin Books, 1983.

George A. Lopez & Michael s. Stole, " **International Relations: Contemporary Theroy and practice**" Washington D. c., Congressional Quartery, 1989.

Gerolier "**The Encyclopedia Americana International Edition**,"

Danbury , Connecticut: Incorporated , 1992.

Lewis A. Coser, "**Conflict: Social Aspects** ", in IESS, 1968.

Robert North "**Conflict: Political Aspects** " in IESS , 1968.

سادساً: المواقع الالكترونية

أبراش، إبراهيم، لماذا ترفض إسرائيل عقد مؤتمر دولي للسلام، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2011/2/12، انظر الرابط:

http://palnation.org/vb/showthread.php?t=163

أبو ركبة، سمر، اتفاق (أوسلو)، دنيا الوطن،2011/2/7، انظر الرابط:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/28/210444.html

أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض، الموسوعة العربية، 2011/1/1، انظر الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Tafawod/sec08.doc_cvt

اذرشب، محمد علي، تواصل حوار الحضارات: مقدمة فكرية ، مدونة، 2011/1/26، انظر الرابط:

http://www.azarshab.com/Default.asp?Page=ViewData&Dir=HavarAlhezarat01

ارض الميعاد، الكتاب المقدس 2010/7/26، انظر الرابط:

http://st- takla.org/Holy- Bible_.html

إستراتيجية التفاوض خطوة خطوة، موقع مفكرة الإسلام، 2010/12/16، انظر الرابط:

http://www.islammemo.cc/2009/12/13/91846.html

استنتاج استنباطي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/2/9، انظر الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wik4i

إسرائيل ترفض التهديد الأمريكي بشان ضمانات القروض، بي بي سي، 2011/2/12، انظر الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/091229_als_mitchell_mideast.

الأمم المتحدة: مجلس الأمن، القرارات، 2011/3/2، انظر الرابط:

http://www.un.org/arabic/sc

الباكستان في التاريخ، الموسوعة العربية، 2011/2/1، انظر الرابط:

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14695&vid=24

البرغوثي، مصطفى، مفهوم الحل لدى الجانب الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية، 2011/4/2، انظر الرابط:

http://www.almubadara.org/details_ar.php?id=83mgjea657y7ullzpxpk

التفكير الاستقرائي: مهارات التفكير الاستقرائي، شبكة ضفاف، 2011/2/13، انظر الرابط:

http://www.dhifaaf.com/vb/showthread.php?t=8296

التقدير الاستراتيجي: مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010 2011/3/1 انظر الرابط:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=113390

الحرب مرض الإنسانية، شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ 2010/6/22، انظر الرابط:

http://www.annabaa.org/nbanews/67/066.htm

الخطيب، جمال، انطباعات دبلوماسية عن المفاوضات العربية الإسرائيلية، المركز الأكاديمي للدراسات والبحوث العلمية،2011/2/4، انظر الرابط:

http://ac.ly/vb/showthread.php?t=1087

الرسائل المتبادلة بين رابين وعرفات، المنتدى السياسي، 2011/4/2، انظر الرابط:

=http://www.pal-almuslimah.info/vb/showthread.php?t

الساعدي، إبراهيم،نظرية الصراع الاجتماعي، الانثربولوجيون والاجتماعيون العرب، انظر الرابط:

http://forum.facsetif.com/index.php?page=download&subject=1&id=432

السليمان، عوض، مقتطفات من خطاب بشار الأسد حول التعاون الاستراتيجي، مدرسة حوار المنطق الحيوي،2011/2/11، انظر الرابط:

http://damascusschool.wordpress.com/2009/05/23

السهلي، نبيل، مشروع الشرق أوسط الكبير، الجزيرة: المعرفة، 2011/1/3، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/484FD7F5-47CB-4AE4-BDC6-D2E43B7AB351.htm

الشريف، ماهر، إشكاليات ما بعد فشل مسار (أوسلو) 2010/5/13، انظر الموقع الالكتروني:

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=117&table=table_149

الصراع الدولي بين مهارة المساومة وبناء التحالفات، موقع مدارك، 2010/6/27 انظر الرابط:

http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183485401

الصراع الدولي، موقع احمد الخطواني، 2010/6/27 انظر الرابط:

http://siyasa1.blogspot.com/2009/12/blog- post_05.html

219&pagename=Zone- Arabic- MDarik/MDALayout

الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المستجدات الدولية، مركز دراسات فلسطين والعالم 2010/12/7، انظر الرابط:

http://paltoday.ps/arabic/uploads/General/090614031703anqf.doc

الصفار، حسن، مهارات التفاوض والحوار، 2010/6/22، انظر الرابط:

http://www.saffar.org/?act=artc&id=805&print

الصيفي، شكري، مجلة الطليعة، بانوراما التفاوض، 2010، العدد 1863، انظر الرابط:

http://www.taleea.com/newsdetails.php?id=13893&cat=&ISSUENO=1863

العبد الله، علي، قبرص: صراع التاريخ والجغرافيا، موقع الجمعية الجغرافية السورية، 2011/2/2، انظر الرابط:

http://www.geosyr.com/vb/t566.html

العساف، سوسن، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، 2011/1/30، انظر الرابط:

http://www.elyahyaoui.org/strategie_radaa.htm

العطار، محمد، إستراتيجية التدرج والربط، موقع المدربون المحترفون، 2010/11/4 انظر الرابط:

http://forum.illaftrain.co.uk/t7492

العلاف، إبراهيم خليل، رؤية تاريخية سياسية، منتدى التاريخ والجغرافيا، 2010/8/22، انظر الرابط:

http://histgeo.hisforum.com/t282- topic

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وآفاق التسوية، موقع ملف، 2010/9/16، انظر الرابط:

http://www.malaf.info/print.php?page=ShowDetails&Id=1544&table=articles&CatI

العلوي، ، احمد بابانا، مجلة العصر الأبعاد الإستراتيجية والسياسية للصراع العربي الإسرائيلي، 2011/1/23، انظر الرابط:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8080

الطرق المؤدية إلى التعليم العالي:استراتيجيات التفاوض مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2010/10/7، انظر الرابط:

http://www.pathways.cu.edu.eg/subpages/downloads/Negotiation-Ar_Chapter2.pdf

الفرق بين الخلاف والاختلاف، منتديات الأصدقاء العرب، 2011/1/26، انظر الرابط:

http://www.arbfriend.com/vb/t8450.html

القبانجي، صدر الدين، عوامل الصراع السياسي، مركز النور، بتاريخ 2010/6/27 انظر الرابط:

http://www.alnoor.se/article.asp?id=24048

الكيالي، عبد الحميد، قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي الفلسطيني، منتدى الانتقاد، 2010 2010/12/7، انظر الرابط:

http://www.alintiqad.com/essaydetails.php?eid=40775&cid=55

المخططات الاستيطانية، ملتقى الفكر الإسلامي المعاصر، 2011/1/28، انظر الرابط:

http://www.almolltaqa.com/forum/showthread.php?783

المرصد السوري ،"تفاصيل خطة "باراك اوباما"للسلام في الشرق الأوسط"، انظر الرابط:

http://www.syriahr.com/24- 5- 2009- syrian%20observatory6.htm

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 288 جلسة مفاوضات في عهد اولمرت، 2011/2/14 انظر الرابط:

http://www.malaf.info//?page=show_details&Id=2317&table=articles

المشكلة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011/1/26، انظر الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9

المصري، هاني، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، (بدائل) 2011/3/6، انظر الرابط:

http://www.badael.ps/new/ar/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1%

المعاهدة الدولية للتخلص من كافة أشكال التمييز العنصري، الجمعية العامة، انظر الرابط:

http://www.afswj.com/Media/ebooks/worldRules/16.pdf

المنهج الإحصائي والانثربولوجي، منتدى معمري للعلوم، 2011/1/26، انظر الرابط:

http://maamri- ilm2010.yoo7.com/t2057- topic

المواقف وردود الفعل الدولية والإقليمية والعربية خلال مرحلة الحرب على العراق، الموسوعة، 2011/2/8، انظر الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/27/sec032.htm

الموسوعة، أنواع التفاوض وأساليبه، 2010/6/14، انظر الرابط:

http:/www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Tafawod/sec05.doc_cvt

النقاط الثماني لأبي مازن، صوت القدس اونلاين، 2011/2/12، انظر الرابط:

http://www.alqudsinfo.com/vb/showthread.php?t=14456

أميل أمين، باراك اوباما في مواجهة اللوبي الصهيوني"، صحيفة أوان، ع 589، انظر الرابط:

http://www.awan.com/pages/oped/

أنواع الصراع ومفهومه، الجزيرة 2011/1/22، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9085D544- 2D2D- 475C- AC8C-6A6BA339F148.htm

أهمية التفاوض، منتدى تكنولوجيا النجاح، 2010/6/17، انظر الرابط:

http://www.balagh.com/najah/zs1drxsp.htm

أوضاع اللاجئين، لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين، انظر الرابط:

http://www.yafa.info/ar/?page=details&newsID=113&ca

براون، ناثان.ج، هل يبني الفلسطينيون دوله، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 2011/3/4 انظر الرابط:

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=41159

بين النزاع والصراع: الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، 2011/1/26، انظر الرابط:

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=476693&issueno=10805

بوزيدي، انعكاس القطبية الثنائية على العالم الثالث، 2011/2/3، انظر الرابط:

http://mrzarzour.maktoobblog.com//?page=details&newsID

تاريخ فلسطين، مؤسسة شهيد فلسطين، 2010/12/7، انظر الرابط:

http://www.shahidpalestine.org/index.php?option=com_content&view

تداعيات النظام الدولي الجديد على مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، منتديات الآداب والعلوم الإنسانية، 2011/2/8، انظر الرابط:

http://cu- ghardaia- etud.ahlamontada.net/t1274- topic

تضاعف الاستيطان ثلاث مرات منذ (أوسلو)، بتسيلم، انظر الرابط:

http://www.btselem.org

تقرير الدكتور صائب عريقات: الالتزامات بخارطة الطريق، كشاف الجزيرة، 2011/2/14 انظر الرابط:

http://transparency.aljazeera.net/ar

تلحمي، اسعد، التسوية المرحلية، المجموعة 194، انظر الرابط:

http://www.group194.net

جريدة القدس، 2010/9/24 ، عريقات: المفاوضات انتهت والمطلوب الآن قرارات وليس مفاوضات، انظر الرابط:

http://www.alquds.com/node/313979

صحيفة القدس، وسنتوجه إلى مجلس الأمن فور انتقال رئاسته من الولايات المتحدة، 2010/12/24 انظر الرابط:

http://www.alquds.com/node/313979

صراع المصالح والحقوق، منتدى الاقتصاد، 2011/1/3، انظر الرابط:

http://news.maktoob.com/forum/news4965

جابر بن حيان، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، دليل المثقف العربي، 2011/1/14، انظر الرابط:

http://jaber.ahlablog.com/ECNiI- b20/CaUaCCE- CaIaaiE- EUI- CaINE-

CaUCaaiE- CaECaiE- b20- p1.htm

خروقات إسرائيل لاتفاقيات (أوسلو)، وحدة شؤون المفاوضات، انظر الرابط:

http://www.nad- plo.org

خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان بتاريخ 2009/6/16، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية تواصل 2011/2/2 انظر الرابط:

http://www.altawasul.com/MFAAR

خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض، المعهد العربي للتخطيط، 2010/6/11، انظر الرابط:

http://www.arab- api.org/course33/c33_5.htm

دروس في علم التفاوض، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، 2010/6/12، انظر الرابط:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/209.htm

دليل عملية السلام، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2011/2/16، انظر الرابط:

http://www.altawasul.com

راديو سوا ، باراك اوباما يعارض حق عودة اللاجئين، 2008/01/29، انظر الرابط:

http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=8010827&rid=1502711

شبكة طلبة الجزائر، ما هية الصراع العربي الإسرائيلي،2010/12/15، انظر الرابط:

http://etudiantdz.net/vb/t56107.html

شبكة ومنتديات التاريخ، أزمة الصواريخ، 2011/1/22، انظر الرابط:

http://www.eltareekh.com/vb/showthread.php?t=5730

شروط التفاوض، أيادينا للمشروعات والأعمال، 2010/6/17، انظر الرابط:

http://ayadina.kenanaonline.com/topics/57514/posts/83920

شفيق، منير، اتفاق (أوسلو) وتداعياته، مكتبة المصطفى الالكترونية، 2011/2/18، انظر الرابط:

www.mostafa.com

صائب عريقات يكتب الحياة مفاوضات، شبكة الإعلام العربية، 2010/9/9، انظر الرابط:

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=157711&pg=39

صالح، محسن، الاستراتيجيات الإسرائيلية العشر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، انظر الرابط:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=114787

صالح، ياسين الحاج، حول مفهوم الايدولوجيا وإحالاته، بتاريخ 2010/6/28، انظر الرابط:

http://abunawar66.maktoobblog.com

عبد الرحمن، بن تومي، تحليل النزاعات الدولية، قسم العلوم القانونية، 2011/2/15، انظر الرابط:

http://www.dzworld.net/vb/archive/index.php/t- 63261.html

عبد المزيد، هاني، استراتيجيات التفاوض، أيادينا للمشروعات والأعمال، 2010/6/12، انظر الرابط:

http://ayadina.kenanaonline.com/topics/57514/posts/83931

عرض تاريخي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الصين واسيا، 2011/2/7، انظر الرابط:

http://www.chinaasia- rc.org/index.php?p=36&id=191

عدد اللاجئين الفلسطينيين، أرام، 2009/12/13، انظر الرابط:

http://www.aaramnews.com/website/71596NewsArticle.html

غنيم ، ماهر، استراتيجيات مواجهة وليس ردود أفعال 2011/3/4، انظر الرابط:

www.qou.edu/arabic/conferences/israeliIndustConf/.../maherGhnam.doc

فن التفاوض، صحيفة العروبة، انظر الرابط:

http://ouruba.alwehda.gov.sy

كالباريسي ماسيمو،"أطراف السلام - "باراك اوباما"بين عباس ونتنياهو"، 7/1/2011، انظر الرابط:

http://www.alquds.com/node/225892

كوخ، كريستيات، مستودع طاقة العالم، قنطره: حوار مع العالم الإسلامي، 2010/7/29، انظر الرابط:

http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-670/i.html

مأزق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للطرفين، مقال على الأيام، حمادة فراعنة، انظر الرابط:

http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=155672&Date=gctmzohcc

ماهر الشريف، "الوِلايات المُتَّحدة الأمريكية وعملية السلام"، موقع حزب الشعب الفلسطيني، 2011/2/6، انظر الرابط:

http://www.palpeople.org/atemplate

محمد، عصام، المفاوض الفلسطيني ومفهومه لظاهرة التفاوض، الركن الأخضر، بتاريخ 2010/6/14، انظر الرابط:

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=8904

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي 2009، 2011/3/4، انظر الرابط:

http://www.alzaytouna.net

مؤتمر مدريد واتفاقية (أوسلو)، شبكة أولي ميديا، 2011/2/12، انظر الرابط:

http://www.oleeee.com/forum/t31656.html

معشر، مروان، هل ماتت عملية السلام الجديدة قبل أن تولَد؟، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 2011/3/4، انظر الرابط:

http://www.carnegieendowment.org

مفهوم التفاوض، 2010/6/17، انظر الرابط:

http://www.khieronline.com/upload/AlTafawd.doc

مفهوم التفاوض، ملتقى جامعة الأقصى، 2011/1/1 انظر الرابط:

http://www.aq- sa.com/t28400- topic

ملخص فلسطين والقضية الفلسطينية، شبكة طلاب القدس المفتوحة، 2011/2/7، انظر الرابط:

http://www.stqou.com/vb/archive/index.php/t- 55917.html

موسوعة المعرفة، مؤتمرات واجتماعات، 2011/1/18، انظر الرابط:

http://kb.qcat.net/index.php?page=index_v1&c=89

موسوعة المسلم، 2010/6/10، انظر الموقع الالكتروني:

http://ar.wikipedia.org

نتنياهو لم يوافق على مناقشة القضايا الجوهرية، موقع عرب 48 2011/1/6، انظر الرابط:

http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=74242

نظرية الصراع أصولها الفكرية واهم روادها والنقد الموجه لها، ملتقى الاجتماعيين، 2011/1/26، انظر الرابط:

http://www.socialar.com/vb/showthred.php?t=4819

نعيرات، رائد، النتائج العملية للمفاوضات وآفاق عملية السلام، جامعة النجاح الوطنية، 2011/2/3، انظر الرابط:

http://blogs.najah.edu/staff/emp- 2402/article/article- 4

هنري لورانس وافي شلايم في حوار حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، موقع صحيفة الأيام الالكتروني، 2011/1/28، انظر الرابط:

http://www.alayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=158091&date=1/23/2011

وثائق الجزيرة لقلب الحقائق، صلاح صبحيه، شبكة فداء الأقصى الإعلامية، انظر الرابط:

http://www.fedaaqsa.com/NewsDetails.aspx?id=814

وجيه، حسن محمد، الدبلوماسية العربية وإدارة فجوة التفاوض، 2010/6/22، انظر الرابط:

http://hassanwageih.com/modules.php?name=News&file=article&sid=74

مسار المنظمة الصهيونية العالمية 1948 -2000، مؤسسة شهيد فلسطين، 2011/2/7، انظر الرابط:

http://www.shahidpalestine.org/index.php?option=com_content&view=cate
gory&layout

موقع الأمم المتحدة الالكتروني، مشاريع القرارات، بتاريخ 2011/3/7، انظر الرابط:

/http://www.un.org/ar/mainbodies

هيكلية نظرية الصراع، مدونات، 2011/3/17، انظر الرابط:

http://targetedoutrage.blogspot.com/2005/09/structural- theory- of- conflict.html

An -Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Palestinian Diplomacy in The Palestinian – Israeli Negotiations and its Impact on Achieving The Palestinian State

Prepared by

Issam Nezam Falah Iyrot

Supervisor

D. Raid Nairat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning &Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2011

Palestinian Diplomacy in The Palestinian– Israeli Negotiations and its Impact on Achieving The Palestinian State

Prepared by
Issam Nezam Falah Iyrot
Supervisor
D. Raid Nairat

Abstract

In 1988, the Palestine Liberation Organization (PLO) adopted negotiations as a strategic option that aimed to put an end to the Israeli occupation and achieve an independent Palestinian state that enjoys supremacy. Consequently, negotiations commenced between the Palestinian and Israeli parties that lasted more than 18 years. Unfortunately, the negotiation process has not achieved the required objective through the diplomacy practiced by the Palestinian party that considered negotiations as its fundamental axel. Hence, the main problem arises.

Has this diplomacy been complementary to the Palestinian struggle process? Have its instruments and strategies been disciplined by the Palestinian national reference? Has it succeeded in achieving its objectives? If it has failed, is this failure attributed to the adopted mechanisms or the nature of the conflict? Is it still able to achieve its expected objectives?

In order to reach decisive answers and understand the facts, the researcher of this study used several methodologies including the conflict-solving, analytical, historical, comparative and contrastive methodologies. The researcher started from the hypothesis that presumed that "the Palestinian diplomacy with its present characteristics and bases is unable to end the occupation and achieve the independent Palestinian state within the

minimum level of Palestinian ambitions through the negotiations that have been going on since 1991".

the study discussed the theoretical frame in which the researcher demonstrated the diplomacy concept and its various applications, in addition to the negotiation theory and the universal negotiation culture, strategies and methodologies, based on the conflict theories to analyze and understand the conflict, demonstrating its nature and types, depending on universal scenarios for its cases, assisted by cases that represent cases similar to the Arab-Israeli conflict.

also the researcher attempted to analyze the Palestinian -Israeli negotiations, by using the Zatman-Erman analytical pattern in which they discussed the environment and main determiners that determined making the decision to start negotiations; then reaching the joint formulation concluded by the two parties represented by the Oslo Agreement in 1993. Following this, the dimensions of three vital issues were discussed: the refugees, settlements, and economy.

And the study discussed the Palestinian negotiation strategy including its nature, instruments, objectives, hurdles, and strategic foundations. This is done in order to uncover setbacks, if any, and their potential causes and effects for the both the opponent and the middlemen. Has the Palestinian case departed from or approached the universal case? Why? This is done in order to reveal capability of the Palestinian diplomacy adopted in the

negotiations to put an end to the occupation and achieve the independent Palestinian state.

This study reached several findings and provided some recommendations, including:

The Palestinian- Israeli conflict is characterized with an existential nature that cannot be solved categorically, but it can be administered to maximize gains and minimize losses. Furthermore, it is characterized with sustainable renewed structure that changes constantly because it is governed by interests, demographic, political and cultural fluctuations, in an addition to regional and international changes that are controlled by global forces.

Recommendations:

It is essential to make use of the regional changes on the Arab level and suspend the negotiations within a new Palestinian strategy that leads to cause a crisis that holds Israel responsible and makes the USA and the international community intervene effectively.